وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية و التجارية
ميدان:العلوم الإقتصادية، و التسيير و العلوم التجارية
الشعبة: علوم إقتصادية
التخصص: بنوك

المرجع: ...../2015

مذكـرة بعنـــوان:

دور التحليل المالي في ترشيد القرارات الائتمانية في البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة القرارم قوقة – ميلة –

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية (ل.م.د)

تخصص: " بنوك "

إشراف الأستاذ:

قطاف عقبة

إعداد الطالبات :

–صلاي بسمـة

–بوغليلبة بشرى

–غضبان أميـــرة

السنة الجامعية: 2014/ 2015

وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية و التجارية
ميدان:العلوم الإقتصادية، و التسيير و العلوم التجارية المرجع: ..... /2015
الشعبة: علوم إقتصادية
التخصص: بنوك

مذكـرة بعنـــوان:

دور التحليل المالي في ترشيد القرارات الائتمانية في البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة القرارم قوقة – ميلة –

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية (ل.م.د)

تخصص: " بنوك "

إشراف الأستاذ:

قطاف عقبة

إعداد الطالبات :

–صلاي بسمـة

–بوغليلبة بشرى

–غضبان أميـــرة

السنة الجامعية: 2014/ 2015

الدعاء

يا رب لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت ، ولا باليأس إذا أخفقت

بل ذكرني دائما أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح

يا رب

إذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي وإذا أعطيتني تواضعا

فلا تأخذ إعتزازي بكرامتي

ربي اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب وقنا عذاب النار

اللهم آتنا في الدنيا حسنه وفي الآخرة حسنه وقنا عذاب النار

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وقالوا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله﴾

صدق الله العظيم

شكر و تقدير

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد .وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر و الامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل .

و نخص بالذكر و الشكر الأستاذ "عقبة قطاف" الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم

"إن الحوت في البحر،والطير في السماء،ليصلون على معلم الناس الخير "

"ولن ننسى الأستاذ "بنون خير الدين"

وكذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا و قدموا لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار و المعلومات، ربما دون أن يشعروا بدورهم بذلك فلهم منا كل الشكر،وأخص منهم:

مدير بنك الفلاحة و التنمية الريفية كالة القرارم قوقة –ميلة –و صوفيا خالدي و زاهي بو العسل و نجيب و أيضا دحماني زكريا.

و لا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا من قريب و بعيد في انجاز هذا العمل

اهداء

اهدي ثمرة جهدي الى من قال فيهما الرحمان " اخفض لهما جناح الذل من الرحمة "

الى التي انارت قلوبنا و كتبت اسماءنا على حرقات عيونها الى التي قاسمتنا أفراحنا و حملت آلامنا

إلى التي ضحت بشبابها لإسعادنا الى التي غمرتني بعطفها و حنانها و وجهتني برعايتها و نصائحها

إلى أرق و أطيب قلب في الوجود الى العيون التي ارى فيها الامل و الحنان

و إلى الشمعة التي احترقت لتنير دربي على اول من ذكرت اسمها و لازلت و سأظل أذكره ما حييت

الى احلى كلمة في الوجود اشراقة نوري أمي...أمي... ثم أمي"عقيلة".

إلى من احسن تربيتي و علمني ان الحياة كفاح و ان العمل سر النجاح الى من سعى ودوما لرؤيتي ناجحة متفوقة

و كان لي الدرع الواقي الى الذي تكفل المشقة في تعليمي و لم يبخل علي بشيء إلى الذي رباني

و اراوني أن ابلغ المعالي الى الذي كان مثلي الأعلى في الصبر و الطاعة لله الى رمز العطاء و عربون الوفاء

و الثقة و أغلى هدية ربانية أبي العزيز"رابح".

الى الطهر روح... روح جدي و جدتي الكريمين الحاج عبد الشريف و مسعودة رحمهما الله.

و إلى جدي الغالي بوخميس قطعة من روحي و الى جدتي الغالية خضرة

الى من فارقنا الحياة صغيرا و بقي في قلوبنا أخي العزيز "سامي "رحمه الله

الى املي و دافعي في الحياة و سندي أختي الغالية "سارة"

الى اخي الاكبر الغالي و الاعز " احمد". الى اخر عنقود العائلة اخي الغالي " يحيى"

الى كل اعمامي و عماتي و اولادهم و بالأخص " اميرة. سارة. حسناء"

الى كل اخوالي و خالاتي و اولادهم و بالأخص " سلمى. أمال . ايمان. مريم"

الى كل من يحمل لقب "عميرة"

إلى من كانوا مثلي في مشواري الدراسي معلمتي" ربيحة عميرة"و الأستاذة العزيزة" بولبريمة. م

" و الأستاذة " بوالنمر" و الأستاذ عقبة قطاف.

الى من قضيت معهم احلى الايام و مرها صديقاتي" اسماء. مريم. اميرة"

و لن انسى بشرى و مريم.ك و روفيا و نريمان و أمال و كنزة ومنال و أمينة ص و أمينة.ح

وأمينة و ، حكيمة ، فاطمة، سارة ،ايمان."

و أغلى و أونى الأصدقاء" نور الدين بن كروك "و لن أنسى الزميل سفيان عميرش.

و إلى كل من نساه قلمي و ذكره قلبي.

بسمة

اهـداء

أهدى هذا العمل المتواضع إلى :

إلى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين في قولة تعالى: ﴿وقضى ربّك أن ألا تعبدوا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾

إلى أغلى ما أملك في الوجود أبي وأمي العزيزين حسين وفريدة حفظهما الله.

إلى رفيق الدرب إلى من سكن قلبي إلى من أرشدني وساعدني في بناء طموحاتي إلى من رسم لي طريق النجاح وعلمني حب الإخلاص والوفاء إلى خطيبي الغالي "أحمد بوظف"

إلى دفئ البيت و سعادته :

أخي فارس وزوجته سلمى، أخي شراف وزوجته ابتسام، أخي صابر وزوجته ليلى، أخي عادل وزوجته زينة، أخ فيصل وزوجته وسيلة ، أختي نسيمة وزوجها عبد المالك، أختي مفيدة وزوجها عز الدين أختي سهيلة .

إلى البراعم الصغار: بدرو، محمد، علاء الدين، عبد الرحمن، زكريا، مهدي، لجين، ريماس، أنيس، هيثم، تقي الدين، بهاء الدين

إلى أولاد أختي عفاف وشراف الدين.

إلى خالاتي وأخوالي وعماتي وأعمامي.

إلى بنات خالتي مريم، أمينة، نصيرة.

إلى صديقاتي: مريم، فوزية، مديحة، أميرة، بسمة، رحمة، كوثر، حنان، زينة، ناريمان، روفيا، سارة، لمياء، إيمان، فايزة، كنزة، أمينة، حكيمة، حياة، أمينة صلاي، منى.

إلى زميلي سفيان

إلى من عرفني من بعيد أو من قريب

إلى من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي.

بشرى

اهـداء

"اللهم اجعل خير عمري آخره وخير عملي خواتمه وخير يومي يوم القاك فيه "

أتقدم بإهداء ثمرة جهدي وعملي المتواضع إلى:

أعز حضن في الوجود وأجمل زهرة بين الورود، إلى التي سهرت على تربيتي والتي علمتني أنه لا علم بلا أخلاق، إلى التي أعطت وما زالت تعطي ، إلى التي فرحت لأجلي وتألمت لمعاناتي، وإلى أعطف وأنبل من في الوجود أمي الحبيبة"عزيزة" حفظها الله من كل سوء وأطال الله عمرها.

إلى من علمني وساهم في تربيتي، كرس حياته من أجلي ومن أجل إخوتي، سعى جاهدا من أن نكون في أعلى وأفضل المراتب، وضحى بدون مقابل إلى عمود البيت أبي الغالي"إبراهيم" أطال الله في عمره.

إلى من جمعني وضمني معهم جدران بيت واحد إلى الذي أحبهم حبا ليس له مثيل إخواني الأعزاء : أولهم أخي العزيز على قلبي وليد، إلى أخي الكبير نصر الدين وزوجته حبيبة.

إلى أخواتي سمية وزوجها عامر، إلى لمياء وزوجها محي الدين صغارها معاد وشراف.

إلى جداتي العزيزات "حمامة وجميلة"، إلى أجدادي "أحمد، أحمد"

إلى عماتي وأعمامي وخالاتي وأخوالي وكل أولادهم وخاصة "هالة وسماح" الأقرب إلى قلبي وأولاد خالي زكريا ، وعلاء الدين وشيماء و اسامة.

إلى أعز واقرب صديقاتي الذي شاركتهم الفرح والحزن: "بسمة، كنزة، بشرى،روفيا"

دون أن أنسى أمينة ح، أسماء، حياة، حكيمة، أمينة ، منال، نادية، مريم، إيمان، سارة

إلى جميع زملائي وزميلاتي وأساتذة معهد العلوم الاقتصادية وخاصة الأستاذ المشرف "قطاف عقبة"

دون أن أنسى الأستاذ "خير الدين بنون".

أميرة

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
بسملة	**I**
دعـــاء	**II**
الإهداء	**II**
قائمة المحتويات	**III**
قائمة الأشكال و الجداول	**VIII**
قائمة الملاحق	**X**
مقدمة	
الإشكالية	أ
الفرضيات	أ
أهداف الدراسة	**ب**
أهمية الدراسة	**ب**
المنهج المتبع	**ب**
أسباب اختيار الموضوع	**ج**
حدود الدراسة	**ج**
الدراسات السابقة	**ج**
صعوبة الدراسة	**د**

هيكل الدراســة	د
الفصل الأول: التحليل المالي والأدوات المستعملة فيه	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية التحليل المالي	**03**
– المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي	**03**
– المطلب الثاني: تعريف التحليل المالي	**03**
– المطلب الثالث: أهداف وأهمية التحليل المالي	**04**
– المطلب الرابع: أنواع التحليل المالي	**06**
المبحث الثاني: بيانات التحليل المالي	**08**
– المطلب الأول: أغراض التحليل المالي	**08**
– المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	**09**
– المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي	**11**
– المطلب الرابع: معايير التحليل المالي	**12**
المبحث الثالث: الميزانية المالية والميزانية الوظيفية	**14**
– المطلب الأول: مصادر معلومات التحليل المالي	**14**
– المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية	**15**
• أولا : مفهوم الميزانية المالية	**15**
• ثانيا :إعداد الميزانية المالية	**15**

• ثالثا : تحليل الميزانية المالية	17
– المطلب الثالث : تحليل الميزانية الوظيفية	17
• أولا: مفهوم الميزانية الوظيفية	17
• ثانيا: إعداد الميزانية الوظيفية	18
• ثالثا: تحليل الميزانية الوظيفية	20
المبحث الرابع: الأدوات والأساليب المستعملة في التحليل المالي	21
– المطلب الأول: التوازنات المالية	21
– المطلب الثاني: النسب المالية	24
– المطلب الثالث: أساليب التحليل الإحصائية	31
– المطلب الرابع: تحليل التغير والاتجاه ونقطة التعادل	33
الفصل الثاني: ترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية	
تمهيد	37
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	38
– المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك التجارية	38
– المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية وأنواعها وخصائصها	39
– المطلب الثالث: وظائف وعمليات البنوك التجارية	42
– المطلب الرابع: موارد واستخدامات البنوك التجارية	47
المبحث الثاني: الائتمان المصرفي	49

– المطلب الأول: نشأة وتطور الائتمان المصرفي ومفهومه	**49**
– المطلب الثاني: تصنيفات الائتمان المصرفي	**51**
– المطلب الثالث: الموقع التنظيمي لدوائر الائتمان المصرفي والمواصفات المطلوبة في مسؤول الائتمان	**57**
– المطلب الرابع: شروط وأهمية الائتمان المصرفي	**58**
– المطلب الخامس: أسواق وأدوات الائتمان المصرفي ومحددات الطلب والعرض عليه	**59**
المبحث الثالث: قرارات منح الائتمان و الضمانات المقبولة	**64**
– المطلب الأول: خصائص القرار الائتماني الأمثل والضمان المصرفي المقبول	**64**
– المطلب الثاني: مراحل تقديم طلب الائتمان والمبادئ والأساليب لمنح الائتمان	**65**
– المطلب الثالث: أسس ومعايير منح الائتمان المصرفي والعوامل المؤثرة في قرار منحه	**67**
– المطلب الرابع: نطاقات البحث والتحري عن طالبي الائتمان و الديون المتعثرة	**70**
المبحث الرابع: ترشيد القرار الائتماني باستخدام التحليل المالي	**73**
– المطلب الأول: التحليل الائتماني	**73**
– المطلب الثاني: التقارير و الكشوفات الدفترية المستخدمة في التحليل المالي	**74**
– المطلب الثالث: مراقبة الائتمان ومقومات تقييم القرار الائتماني و مصادر التقييم	**74**
– المطلب الرابع: قياس المخاطر الائتمانية بواسطة التحليل المالي والمعارف الأساسية لذلك	**75**
الفصل الثالث: التحليل المالي وترشيد القرار الائتماني"بنك الفلاحة والتنمية الريفية" وكالة القرارم قوقة – ميلة–	
تمهيد	**80**

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**81**
– المطلب الأول: لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**81**
– المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة التنمية الريفية	**83**
– المطلب الثالث: تقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**84**
– المطلب الرابع، أنواع الائتمان والضمانات ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة	**86**
المبحث الثاني: دراسة بيانات طلب ائتمان (المؤسسة (X))	**88**
– المطلب الأول: التعريف بصاحب الملف	**88**
– المطلب الثاني: عرض الميزانيات المحاسبية للمؤسسة خلال فترة (2015–2019)	**89**
المبحث الثالث: الدراسات المالية لملف طلب الائتمان للمؤسسة(X) و اتخاذ قرار منح الائتمان	**92**
– المطلب الأول: الميزانية الماليّ للمؤسسة (X)	**92**
– المطلب الثاني: دراسة مؤشرات التوازن للفترة (2015–2019)	**99**
– المطلب الثالث: دراسة الملف باستخدام النسب المالية	**102**
– المطلب الرابع : نتيجة دراسة ملف القرض ماليا (القرار النهائي)	**105**
خلاصة:	**108**
خاتمة	**110**
قائمة المراجع	**113**
ملاحق	

قائمة الجداول و الأشكال

- قائمـة الأشكـــال :

رقم الشكـــل	عنوانـــــه	الصفحـــة
01	مكونات رأس المال العامل	21
02	تصنيفات الائتمان المصرفي	54
03	منحنى الطلب على الائتمان	62
04	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	82
05	الهيكل التنظيمي لوكالة القرارم قوقة -837-	85
06	التمثيل البياني لأصول الميزانيات المالية المختصرة	98
07	التمثيل البياني لخصوم الميزانيات المالية المختصرة	99

- قائمـة الجداول :

رقم الجدول	عنوانـــــــــــه	الصفحة
01	الميزانية المالية المختصرة	16
02	الميزانية الوظيفية	19
03	ميزانية البنك التجاري	47
04	أصول الميزانية المحاسبية التقديرية للمؤسسة للفترة(2015-2019)	90
05	خصوم الميزانية المحاسبية التقديرية للمؤسسة للفترة (2015-2019)	91
06	أصول الميزانية المالية للمؤسسة للسنوات(2015-2019)	94
07	خصوم الميزانية المالية للمؤسسة للسنوات (2015-2019)	95
08	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة للفترة(2015-2019)	96
09	مقارنة عناصر الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة للسنوات(2015-2019)	97
10	رؤوس الأموال العاملة للمؤسسة للسنوات(2015-2019)	100
11	الاحتياج في رأس المال العامل للمؤسسة(2015-2019)	101
12	نسب السيولة للمؤسسة (2015-2019)	102
13	نسب الهيكلة المالية(2015-2019)	103
14	نسب النشاط للمؤسسة (2015-2019)	104
15	نسب النشاط للمؤسسة (2015 – 2019)	105
16	ملخص نتائج التحليل المالي للمؤسسة للسنوات (2015 – 2019)	106

قائمة الملاحق

قائمــة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	اتفاقية قرض (01)
02	اتفاقية قرض (02) بالعربية
03	طلب ائتمان
04	طلب من مكتب الائتمان
05	وصل الدفع
06	الميزانية المحاسبية لمؤسسة (x) لسنة 2015
07	الميزانية المحاسبية لمؤسسة(x) لسنة 2016
08	الميزانية المحاسبية لمؤسسة(x) لسنة 2017
09	الميزانية المحاسبية لمؤسسة(x) لسنة 2018
10	الميزانية المحاسبية لمؤسسة(x) لسنة 2019
11	جدول حسابات النتائج خلال فترة (2015-2019)

مقدمـــة

مقاس الاقتصاد بمدى فعالية المؤسسات المالية المصرفية و مدى تطورها و من بين هذه المؤسسات المالية البنوك التجارية، و التي تعتبر عصب النظام المالي و محركة عجلة التنمية الاقتصادية لأي دولة خاصة في العقديين الآخرين من خلال عملها على وضع إدارة خاصة للعملية الائتمانية و ذلك بتقديم القروض مقابل ضمانات شخصية أو عينية و تواجه المخاطر التي قد تتعرض لها من خلال هذه القروض الممنوحة بالتحكم فيها أو تخفيضها أو حفظها ولكي يكون القرار الائتماني أكثر رشدا طبق التحليل المالي كتقنية جد هامة و المتمثلة في مفهومها البسيط في أنها عملية مستمرة لمعالجة أو استخدام البيانات المتوفرة في المؤسسات الاقتصادية ومن ثم ما يوجد بين عناصر تلك البيانات من علاقة نسبية يتم صياغتها في صورة مؤشرات كمية تساعد في تفسير مجريات الأحداث المالية التي تحرك هذه المؤسسة و يقتصر فقط على مجرد قراءة الأرقام من دلالات تساعد في التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية و ذلك ليتسنى للمحلل المالي أن يقوم بدوره كما ينبغي و ذلك لضرورته القصوى و الفعالية للتشخيص الائتماني السليم و الجزائر كغيرها من الدول تسعى هذه الأخيرة إلى المحافظة على سلامة جهازها المصرفي و هذا من خلال عملها على وضع إدارة خاصة بالعملية الائتمانية في البنوك التجارية من اجل منح قروض لطالبيها و ضمان استردادها في أجال استحقاقها و تجنب المخاطر التي تتعرض لها البنوك نتيجة عدم وفاء طالبي القروض بالتزاماتهم طبقت البنوك التجارية تقنية التحليل المالي.

أولا: الإشكاليـة

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية؟

ومن خلال الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية:

- ما هو التحليل المالي؟ وما هي أنواعه والأهمية التي يتمتع بها؟ .
- هل تعتمد البنوك على مؤشرات التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية؟
- فيما تمثل وظائف وخصائص البنوك التجارية؟
- كيف يستخدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارم قوقة –ميلة– في ترشيد قراره الائتماني؟

ثانيا: الفرضيات

من أجل الوصول إلى إجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

–التحليل المالي هو عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما.

–تعتمد البنوك بنسبة كبيرة عن التحليل المالي لترشيد قراراتها الائتمانية.

-لا يمكننا الكشف عن الأسباب الحقيقية لاختلاف التوازن المالي للمؤسسة بواسطة التحليل المالي فقط فهناك وسائل وأساليب أخرى تساعدنا في تحديد مواطن الائتمان.

-يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة "القرارم قوقة "- ميلة - بدراسة طلبات الاقتراض قبل منحها للائتمان لمعرفة الوضعية المالية للعميل.

2- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى :

- شرح مفهوم الائتمان وأسسه و معاييره وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني.
- تبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته المالية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب.
- الوصول إلى تطوير منهجي يضمن سلامة إدارة موارد البنك يسترشد بها متخذوا القرارات ومنفذوها في دراسة طلبات الائتمان في ظل أوضاع تسودها المنافسة.
- وضع سياسة ملائمة تسمح بالتخفيض من آثار عدم السداد بعد وقوعه.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في :

- تزايد أهمية التحليل المالي في الوقت الراهن وذلك باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف بين القروض والتسهيلات المتعثرة، فالقروض المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه المصاريف في أعمالها حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال المصرف نتيجة عدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على سداد أقساطها وفوائدها، وتعرض البنك لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار إلى خسارة حقيقية مادية تتمثل في هلاك الدين وفوائده خاصة إذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يمكن تسبيبها بالبيع والحصول على ثمنها لسداد القرض الممنوح من البنك للعميل المتعثر في السداد فضلا عما يسبب الدين المتعثر من تقليل معدل دوران الأموال لدى المصرف ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وإنقاص أرباحه وزيادة خسائره.

4 - المنهج المتبع:

بصدد دراستنا هذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المناهج العلمية المتمثلة في :

اعتمد في البحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة القوانين والتقنيات والمراجع والمصادر المحاسبية والأبحاث السابقة والتي لها علاقة بموضوع البحث.

والمنهج الإستقرائي والاستنباطي و الرياضي من خلال جمع الملاحظات والبيانات من الواقع وتحليلها بالأسلوب المناسب لتقييم الاقتراحات والتوصيات اللازمة.

5- أسباب اختيار الموضوع: وتتمحور أسباب اختيارنا لهذا الموضوع حول:

- الأهمية التي يكتسبها التحليل المالي على مستوى البنوك التجارية بصورة تسمح لها بمعرفة الوضعية المالية لطالبي القروض وهو ما يمكننا من اتخاذ القرارات المناسبة.
- الموضوع قيد الدراسة له علاقة بطبيعة التخصص الذي ندرس فيه البنوك.
- ميول لهذا الموضوع.
- التعرف على مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي .

6- حدود الدراسة: يمكن إظهار حدود الدراسة في الإطارين التاليين :

النطاق المكاني: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارم قوقة- ميلة-.

النطاق الزماني: تم إجراء الدراسة في الفترة الممتدة بين : 2015 – 2019 .

7- الدراسات السابقة:

- دراسة هلا بسام عبد الله بعنوان:استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، هدفت هذه الدراسة إلى التوصل (فضل مجموعة من النسب المالية يمكن استخدام التنبؤ بتعثر شركات قطاع المقاولات غزة.

- دراسة الكحلوت 2005 بعنوان: مدى اعتماد المصاريف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني دراسة تطبيقية على المصاريف العامة في قطاع غزة، رسالة ماجستير إدارة المحاسب والتمويل بالجامعة الإسلامية غزة- فلسطين وقد هدفت إلى الثغرة على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية وما هي درجة هذا الاعتماد والعوامل المؤثرة فيها.

- دراسة موسى 2010 بعنوان : دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسب والتمويل بالجامعة الإسلامي غزة فلسطين وهدفت إلى الوقوف على الدور الذي تلعب المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية.

-دراسة خليفة خليل الجرجاوي 2008 بعنوان : دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنثورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، دراسة تطبيقية على المنشأت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل بالجامعة الإسلامية غزة- فلسطين .

8- صعوبة الدراسة: لقد واجهنا العديد من الصعوبات منها :

- صعوبة الحصول على القوائم المالية نظرا لسرية الملفات وأرقام حسابات الزبائن التي تعد من إبراز المهنية.
- عدم توفر المراجع الكافية.
- صعوبة الجانب التطبيقي نظرا لصعوبة الملف الائتماني.

9- هيكل الدراسة:

بتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤلات تمت هيكلة البحث وتقسيمه إلى ثلاثة فصول حيث يتناول كل فصل ما يلي:

- **الفصل الأول:** عنوانه التحليل المالي حيث تناولنا فيه مدخل إلى التحليل المالي وكذلك القوائم المالية الواجبة لتوفير المعلومات الضرورية للتحليل المالي وأيضا إلى شروط مقومات، محددات ومعايير التحليل المالي وأخيرا تطرقنا إلى مؤشرات وأساليب التحليل المالي.

- **الفصل الثاني:** وعنونه بترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية، فقد تناولنا في هذا البحث ماهية البنوك التجارية والائتمان المصرفي وكذلك إلى قرارات منح الائتمان والضمانات المقبولة وأخيرا تطرقنا إلى ترشيد القرار الائتماني باستخدام التحليل المالي.

- **الفصل الثالث:** ويمثل دراسة تطبيقية تحت عنوان التحليل المالي وترشيد القرار الائتماني ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك دراسة بيانات ملف طلب الائتمان (المؤسسة (X)وأخيرا الدراسة المالية لملف طلب الائتمان للمؤسسة (X)واتخاذ قرار منح الائتمان.

الفصل الأول:

التحليل المالي

و الأدوات المستعملة فيه

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي أداة فعالة للتحليل الائتماني إذ يمكن البنك من اتخاذ القرارات المناسبة تجاه المقترض من خلال أدواته ، و لهذا يعتبر التحليل المالي أداة للتعرف على حقيقة الوضع المالي للمقترض و تحديد قدرته على الاقتراض و استخدام القرض.

و من خلال هذا الفصل سنتناول بالدراسة و بالتفصيل التحليل المالي في البنوك التجارية لذلك قسمناه إلى أربعة مباحث

المبحث الأول:ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: بيانات التحليل المالي

المبحث الثالث: الميزانية المالية و الميزانية الوظيفية

المبحث الرابع: الأدوات و الأساليب المستعملة في التحليل المالي

المبحث الأول : ماهية التحليل المالي

ي رجع ظهور التحليل المالي إلى القرن 19م خاصة إبان أزمة الكساد الكبير عام 1929 –1933 حيث ساهمت بشكل كبير في تطويره وزيادة الاهتمام به، و سنتطرق في هذا المبحث إلى لمحة تاريخية عن التحليل المالي،مفهوم التحليل المالي،أهداف و أهمية التحليل المالي و أخيرا أنواع التحليل المالي.

المطلب الأول:لمحة تاريخية عن التحليل المالي

ن شأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية، إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة 1929–1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير و التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن والصرف، وساهمت في نشر التقارير و الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي. [1]

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيين و المقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد و تأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

كما أن تزايد حجم العمليات و تحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، و المقارنة بين نتائجها و استنتاج تطوير سير المؤسسة المالية)، وأدى تعميم التحليل المالي إلى تطور نشاط المؤسسة و تحقيق قفزات مهمة في الإنتاج.[2]

المطلب الثاني : تعريف التحليل المالي

هناك عدة تعاريف للتحليل المالي سنتطرق إلى بعضها فيما يلي:

يعرف التحليل المالي " بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية و التاريخية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار"[3]،ويعرف أيضا على أنه " عملية يتم من خلالها استكشاف

---

[1]–ناصر دادي عدون :"**تقنيات مراقبة التسيير**"، دار الهدية العامة ، الجزائر ، 1998، ص:13 .

[2]– عدنان تايه النعيمي، ورشيد فؤاد التعيمي :"**التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**"، دار اليازوري العلمية، عمان–الأردن، 2008، ص:17.

[3] – خلدون إبراهيم الشيدات: "**الإدارة والتحليل المالي**"، دار وائل للنشر ، عمان–الأردن، 2004، ص: 93.

أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المؤسسة التي تساعد في تحديد أهمية و خصائص الأنشطة التشغيلية و المالية للمؤسسة و ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك كي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسات بقصد اتخاذ القرارات"[1]و عرف أيضا على أنه " عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات و في تقييم أداء المؤسسات التجارية في الماضي و الحاضر و توقع ما ستكون عليه في المستقبل."[2]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج بأن التحليل المالي هو عملية بحيث يقوم المحلل المالي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات و البيانات الواردة في القوائم المالية تم تحليلها و دراستها من أجل تقييم أداء المؤسسة و معرفة مركزها المالي.

المطلب الثالث : أهداف و أهمية التحليل المالي

للتحليل المالي أهمية بالغة في إبراز نقاط القوة و نقاط الضعف في المؤسسة، وسنتطرق في هذا المطلب لأهداف التحليل المالي ثم إلىأهميته.

الفرع الأول: أهداف التحليل المالي

تتمثل أهداف التحليل المالي فيما يلي :[3]

-معرفة المركز الحقيقي للمؤسسة.
-اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.
-الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية و الإنتاجية و البيعية للمؤسسة.
-تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض و الوفاء بديونها.
-اتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو التوزيع للأرباح أو يغير رأس المال الدائم.
-الاستفادة من التحليل المالي في اتخاذ القرارات لأحكام الرقابة الداخلية.
-مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات أخرى في نفس القطاع و إظهار ايجابياتها و سلبياتها.
-الحكم على مدى كفاءة تسيير المؤسسة.

و للتحليل المالي أهداف أخرى هـ : [4]

---

[1]- حسين سمير عشيس :"**التحليل الائتماني ودوره في ترشيد اعمليات الإقراض والتوسيع النقدي في البنوك**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن، 2010، ص:21.

[2]- وليد ناجي الحيالي: "**الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي**"، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن، 2009، ص: 13.

[3]- زياد رمضان: "**أساسيات التحليل المالي وتحليل مناقشة الميزانيات**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط2،عمان –الأردن 1990، ص: 8.

[4]- عبد الحليم كراجه :" **الإدارة والتحليل المالي**"، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2006، ص :159.

- وضع تشخيص مالي عام للمؤسسة و إجراء فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو دورات متعددة من نشاطها.

- بواسطة التحليل المالي يمكن أن تحكم على التسيير المالي الماضي و التوازنات المالية الداخلية من الربحية و السيولة و القدرة على الوفاء و المخاطر المالية للمؤسسة.

- الحكم على القرارات الإدارية العامة، و كذلك المديريات الفرعية فيما تخص الاستثمار و التمويل و توزيع الأرباح.

الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي

تتمثل أهمية التحليل المالي بصفة عامة في النقاط التالية: [1]

- يعتبر أحد مهام المدير المالي في المنشآت المختلفة ويساعد في أداء مهامه بشكل فعال.
- يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة.
- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المنصرم من ناحية و يساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى.
- تساعد النسب المالية و الإحصائية و المعلومات و البيانات التي تمثلها هذه النسب و الاتجاهات و التغيرات في تفهمها و الحكم عليها من قبل مدقق الحسابات.
- يساعد التحليل المالي في تقييم الشركات و المنشآت المختلفة تقييما شاملا.
- يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية.

كما يعتبر التحليل المالي ذات أهمية كبيرة للأطراف التي يهمها الاطمئنان على البنك و يقوم بالاستخدام الأمثل لموارده و أن الإدارة تؤدي مهمتها بكفاءة عالية و هذه الأطراف هي:[2]

1- **إدارة البنك:** تهتم إدارة البنك بالتحليل المالي لأهداف التخطيط و الرقابة فتضع معايير ونسب معينة تتطلب من القائمين التقيد بها وتعمل في نهاية كل فترة محددة على مقارنتها بالأرقام الفعلية لاكتشاف الانحرافات عن الخطط وتصحيح مسارها وتستطيع إدارة البنك من خلال التحليل المالي معرفة درجة توظيف الأموال لديها ومدى تحقيقها للأرباح ومتطلبات السيولة.

كذلك تقوم الإدارة بمقارنة النسب المالية لديها مع النسب المالية للبنوك المماثلة و مع النسب المالية المستخرجة من الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة بهدف تقييم أدائها بالنسبة إلى أداء إدارات البنوك المنافسة و صناعة البنوك بشكل عام.

---

[1]- وليد ناجي الحيالي: "**التحليل المالي**"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن،2007 ص: 21.

[2]- سامر جلدة : " **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص: 162.

2- البنك المركزي: من أهداف البنك المركزي في أي دولة تحقيق الاستقرار النقدي ومراقبة عمليات الائتمان، سواء من جانب الرقابة الكمية أو النوعية أو المباشرة أوا لإقناع الأدبي ، و حتى يتمكن البنك المركزي من الرقابة على البنوك والتأكد من أن البنوك تتقيد بالمعدلات والنسب القانونية التي وضعها كالاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية و نسبة ضبط الائتمان فانه يلزم البنوك تعبئة نماذج معينة تتضمن بعض بنود القوائم المالية للبنك، حتى يتمكن البنك المركزي من التأكد من أن أوضاع البنك من هذه المعدلات و النسب.

3- المساهمون: وحتى يتمكن المساهمون من معرفة مصير استثماراتهم لابد لهم من الإطلاع على نتائج أعمال البنك و ميزانيته ، و كذلك على المعدلات والنسب المالية التي تطمئنهم على أموالهم، وأساليب التحليل تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم.

4- المودعون: للمودعين مصلحة كبيرة في الاطمئنان على توفر السيولة في البنك والتأكد من عدم تعرضه لمخاطر كبيرة في وظائفه وكذلك فإنه يقدم المودعون لمدى كفاءة رأس المال كونه في حالة تصفية البنك إثر تعرضه لخسائر كبيرة، وإن هذه الخسائر قد تطال ودائعهم إذا كان رأس المال غير كافي.

المطلب الرابع: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتبار أن له أنواعا متعددة، يكمل بعضها الآخر و هذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

أولا: الجهة القائمة بالتحليل

يقسم التحليل المالي حسب الجهة القائمة بالتحليل إلى: [1]

1-التحليل المالي الداخلي : يقوم به موظف أو قسم أو إدارة أو مؤسسة بناء على تكليف من إدارة المؤسسة، و غالبا ما يهدف التحليل المالي للحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بـ:

-تقييم أداء الوحدات الاقتصادية.

-متابعة تنفيذ الخطط.

-تحديد المركز الائتماني للمؤسسة على سبيل المثال لغرض الحصول على قروض من مؤسسات أخرى أو معرفة قدرة إدارة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

[1]- محمد المبروك أبو زيد :"**التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، ط2، دار المريخ، المملكة العربية السعودية ، 2009، ص :34.

2- التحليل المالي الخارجي: هذا التحليل الذي يقوم به الأطراف من خارج المؤسسة وتعدد هذه الأطراف بتعدد الأطراف التي لها علاقة ومصالح حالية أو مستقبلية مع المؤسسة وفي الغالب تكون أهداف و أغراض هذا التحليل مرتبطة بنوعية الأطراف القائمة بالتحليل وأغراضها من وراء القيام بعملية التحليل سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين وغير ذلك و يتم التحليل المالي بناء على ما يتحصل عليه المحلل من بيانات ومعلومات عن المؤسسة محل التحليل.

ثانيا: البعد الزمني للتحليل المالي

ويقسم التحليل المالي حسب البعد الزمني إلى: [1]

1- التحليل العمودي: يعتمد هذا النوع من التحليل المالي على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية بتاريخ معين و لهذا يتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه.

2- التحليل الأفقي: يعتمد هذا النوع من التحليل على دراسة اتجاه كل بند من بنود القائمة المالية، و موضع التحليل و ملاحظة مقدار الزيادة أو النقص مع مرور الزمن ، ولهذا يتصف بالديناميكية لأنه يبين التغيرات إلي تمت بمرور الزمن بعكس التحليل العمودي الذي يقتصر على فترة زمنية واحدة ، ويساعد هذا التحليل على:

- اكتشاف سلوك النسبة أو البند موضوع الدراسة عبر الزمن.
- تقييم الوضع المستقبلي.
- تقييم انجازات المؤسسة في ضوء هذا السلوك لاتخاذ القرارات المناسبة بعد بيان أسباب التغيير.
- الحكم على مدى مناسبة السياسات الإدارية المتبعة .

ثالثا: المدى الذي يغطيه التحليل

ويقسم التحليل المالي حسب المدى الذي يغطيه التحليل إلى: [2]

1- التحليل الشامل: يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المشروع لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

2- التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل مجموعة من أنشطة المشروع لفترة زمنية معينة.

[1] - خليل الشماع ، خالد أمين عبد الله : "**التحليل المالي للمصارف**"، اتحاد المصارف العربية، بيروت،لبنان، 1990، ص: 52.

[2] - وليد ناجي الحيالي"**التحليل المالي**"، مرجع سابق، ص: 19.

المبحث الثاني: بيانات التحليل المالي

إن عملية تحليل البيانات المالية مهمة وضرورية لكافة الأطراف ذات العلاقة بال بنك إذ تعتبر جزءا سابقا لاتخاذ القرارات بخدمتها لعملية التخطيط المالي وجزءا لاحقا لاتخاذ القرارات بخدمتها لعمليات التقييم والرقابة والمتابعة ، و سوف نتناول في هذا المبحث إلى أغراض التحليل المالي و الأطراف المستفيدة منه و خطواته و معاييره.

المطلب الأول:أغراض التحليل المالي

يختلف الغرض من التحليل المالي وفقا للجهة الموجه إليها فالتحليل المالي يهدف بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة زوايا متعددة و بكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات من لهم مصالح حالية في المؤسسة و ذلك بقصد تحديد جوانب القوة و مواطن الضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة بشكل عام يمكن القول ب أن أغراض التحليل المالي تتمثل فيما يلي:[1]

أولا:التحليل لإغراض إدارية

تسعى الإدارة إلى تحقيق أهداف الملاك دائما في تعظيم أرباحهم وتعظيم قيمة الأسهم بالمؤسسة و ذلك بالتنسيق و تعظيم قيمة الأسهم في المؤسسة وذلك بالتنسيق بين مصالح العاملين والمتعاملين ، ولذلك فإن اهتمامها يكون شاملا للنواحي السابقة ومما يسهل عملية التحليل بالنسبة للإدارة هو حيازتها للبيانات المالية التي توضح حقيقة المركز المالي للمؤسسة ، حيث يتم تقييم كفاءة الانجاز عن طريق قدرة المؤسسة على توليد الأرباح و تقييم كفاءة استخدام الأصول والتنبؤ بكثير من الأمور التي تهتم إدارة المؤسسة مثل التنبؤ بالمبيعات والأرباح والتنبؤ بالمركز النقدي والتخطيط للأمور المالية.

ثانيا:التحليل لأغراض الإقراض

يستفيد من هذا التحليل في الغالب فئتا الدائنين والمورد ين بحيث يتم دراسة الغرض من القرض وتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير وقدرتها على ذلك على المدى الطويل حسب نوعية القرض.

ثالثا:التحليل لأغراض الاستثمار

يقوم بهذا التحليل في العادة الأشخاص أو الهيئات التي ترغب في شراء أسهم المؤسسة لغايات الاستثمار، وبما أنهدف معظم المستثمرين قد يكون إما الحصول على الأرباح التي توزعها المؤسسة وإما

[1] – حسن سمير حشيش: "التحليل المالي ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2010.ص:21.

تحقيق أرباح رأسمالية عن طريق بيع الأسهم عندما ترتفع قيمتها في السوق ،وإما تحقيق الهدفين معا وهذا في الواقع ما تهدف إليه الغالبية العظمى من المستثمرين فالمساهم يهتم بدراسة العائد على أمواله المستثمرة لاتخاذ قرارا باستمرارية الاستثمار أو زيادة ونقل أمواله المستثمرة إلى جهة استثمارية أخرى.

رابعا:تحليل المؤسسة لأغراض الدراسات و تقديم الاستشارات التي تقوم بها بيوت الخبرة المالية

إن التحليل لأغراض الاستثمارات قد يستفيد م نها الدارسون والباحثون والسماسرة والوسطاء الماليون إضافة إلى العملاء ويمكن الحصول على الدراسات والاستثمارات عن طريق بيوت الخبرة المالية التي تقوم بهذه العملية

المطلب الثاني:الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

تنطلق أهداف التحليل المالي من الأطراف المستفيدة من التحليل والتي عادة ما تكون داخل المؤسسة أو خارجها و سنتطرق إليها فيما يلي:

أولا:إدارة المؤسسة

تساعدها نتائج التحليل المالي في تحديد السياسة المالية وحتى السياسة العامة وكذلك تمكنها من القيام بأعمال الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء و عليه فهي تهتم بكل جوانب المركز المالي خاصة و إنها تعمل على تحقيق مصلحة الملاك في تعظيم حق الملكية وكذا ضمان سداد مستحقات الدائنين عند حلول آجال الاستحقاق،وهذا يبرز هدف التحليل المالي بالنسبة للمسيرين كهدف مزدوج بقيم نوعية التسيير في المؤسسة ويوضح عملية اتخاذ القرار خاصة و إن تحضير القرارات الهيكلية يرتكز بقدر كبير على المعلومات التي يوفرها التحليل المالي عن الهيكل المالي، المردودية المالية والقدرة على التمويل الذاتي.

ثانيا:عمال المؤسسة

يهتم عمال المؤسسة بلتحليل المالي لمؤسستهم للتعرف على الأرباح المحققة خلال الدورة والجزء الذي سيعود عليهم من هذه الأرباح في شكل مكافآت أو خدمات اجتماعية أو في شكل زيادة في الأجور بالإضافة إلى الحكم على مدى إمكانية المؤسسة التي ينتمون إليها في ضمان مناصب عملهم مستقبلا خاصة إذا كانت هناك الحاجة إلى جانب إمكانية معرفة أداءها في حالة مساهمة جماعية ، كذلك فان المسائل المتعلقة بإنتاجية العمل و مكافأة عنصر العمل تشجعهم على الاهتمام بنتائج المؤسسة ووضعيتها المالية ويتطلب ذاك تحليل مكونات الموجودات و المطلوبات و مواعيد استحقاق القروض المالية وتقييم مستوى رأس المال العامل للمديونية و التمويل.[1]

[1]- Analyse Financière « **de l'information légale a l'information financière**, revue algérienne de comptabilité et d'autit N°44 :Trimestre 1994,P:4

ثالثا:الدائنون

يعتبر الدائنون والبنوك من أحد المستفيدين من خارج المؤسسة للحصول على المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على سداد التزاماتها القصيرة الأجل و الطويلة الأجل،إضافة إلى التعرف على حركة الأرباح خلال عدة دورات ففي حالة طلب قرض من البنوك مثلا:يرتكز الاهتمام الأساسي للبنك على ضمان ملائمة المؤسسة فإذا طلب من البنك قرض قصير الأجل لتمويل الاستغلال فينصب الاهتمام حول نتائج تحليلية للوضعية الخاصة بالخزينة و قياس السيولة ، بينما تكون الاستفادة في حالة طلب متوسط أو طويل الأجل من البيانات الخاصة بالمردودية على المدى الطويل والضمان المالي الذي تقدمه المؤسسة.[2]

رابعا:المساهمون:

تفيد نتائج التحليل المالي المساهم في تقديم درجة مكافأة مساهمته وخطر الخسارة التي يمكن التعرض إليها وبالتالي ينصب اهتمامه عند التحليل عادة على قدرة المؤسسة على خلق الأرباح حاليا ومستقبلا ودرجة نموها من سنة لأخرى.

وسواء كان المساهم حاليا أو مترتبا فكلاهما يهتم بما في المؤسسة والمواقف الحرجة التي تعرضت لها وكيفية معالجتها فالمستثمر الحالي يبحث عما إذا كان من الأفضل بيع أسهمه أي التخلي عنها،أما المستثمر المتوقع فيحاول معرفة هل من الأفضل شراء أسهم أو لا لأنه يبحث دائما عن إعطاء قيمة المؤسسة وبالتالي المقارنة والمفاضلة بين عدد من المجالات التي يمكن أن يوظف فيها أمواله.

خامسا:المودون:

يهتم المورد بنتائج التحليل المالي من حيث التأكد من سلامة المركز المالي للمؤسسة و(الزبون) و تطور درجة المديونية وحسب النتائج المتوصل إليها يستطيع المورد أن يقرر الاستمرار في التعامل مع المؤسسة أو التقليل من ذلك أو إلغائه تماما لذلك فقبل إعطاء مهل التسديد يقوم المورد بتحليل موجه نحو الملائمة على المدى القصير ، وإذا اتضح من نتائج التحليل انتظام المؤسسة في أداء التزاماتها فينصب الاهتمام في المستقبل على قدرتها في سداد التزاماتها خاصة إذا طلب من المورد زيادة فترة الائتمان.[1]

سادسا:الزبائن:

من المهم بالنسبة للزبون التأكد من قدرة المؤسسة على احترام العقود المبرمة مع المؤسسة فإذا كانت هذه الأخيرة في وضعية مالية غير مستقرة تتسبب في صعوبات لزبائنها من جراء عدم تسليمها

---

[2]– زغيب مليكة :"**التحليل المالي للمؤسسة**"، مذكرة ماجستير قسم علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص: 42.

[1]–زغيب مليكة ، شنفير ميلود "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 17.

للطلبيات في مواعيدها كذلك من مصلحة الزبون المتابعة الدورية لمورديه خاصة الرئيسي منهم لتأكد من ضمان استمرار و انتظام التوريد.[1]

سابعا: الدولة

يهتم التحليل المالي أو أجهزة الرقابة في اختيار درجة صدق الحسابات و يمكن أن تتدخل السلطات العمومية كمساهم أو كوصي على السياسة المالية أو الاقتصادية و بالتالي تناقش عدة أمور من بينها تحديد رأس المال الاجتماعي و سياسة التشغيل أو مناقشة الدعم المقدم للمؤسسة هذا وتهتم الدولة و الأجهزة الحكومية التابعة لها بنتائج التحليل المالي لمعرفة الوعاء الضريبي و بالتالي تحديده مما يساعدها في إعداد خططها التنموية.[2]

المطلب الثالث:خطوات التحليل المالي

يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحله هي:

أولا:الحصول على خطاب التكليف

يعتبر الحصول على خطاب التكليف مرحلة هامة فبموجبها تحدد الإطار الذي يسهل فيه المحلل المالي إضافة إلى تحديد حقوقه و واجباته و مسؤولياته.[3]

ثانيا:تحليل هدف التحليل بدقة

من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه ومدى أهمية هذا الهدف و تأثيره ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.[4]

ثالثا:تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي

في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي و بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

رابعا:تحديد المعلومات المطلوبة لتحقيق الهدف

في هذه المرحلة يتم تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق الهدف المنشود لذلك يجب أن تتوفر:

1- دقة المعلومات (المدخلات) و كفايتها و ملائمتها للتحليل.

---

[1] – المرجع السابق، ص: 18.

[2] – عبد الغفار حنفي :"**الإدارة المالية المعاصرة" مدخل اتخاد القرارات** ، الدار الجامعية ، بيروت، 1999، ص: 67.

[3] – وليد ناجي الحيالي، يجب" **التحليل المالي**" مرجع سابق ، ص: 39.

[4] – أحمد توفيق جميل "**الإدارة المالية**"، دار النهضة العربية لطباعة والنشر ، بيروت–لبنان، 1980، ص: 25.

2- كفاية إجراءات التشغيل المتبعة و المطبقة على المدخلات للوصول إلى المخرجات.

خامسا:التأكد من تطبيق المبادئ و القروض و السياسات السلمية على القائم المالية

يستطيع المحلل المالي التأكد من صحة القوائم و ذلك بالاعتماد على مهاراته و تجارته السابقة و تأهيله العلمي وقد يعتمد على تقرير مدقق الحسابات إذا كان ذو خبرة كافية.[1]

سادسا:اختيار أسلوب التحليل المناسب

تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل و منها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل و عليه أن يتخذ البديل المناسب.

سابعا:إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار

في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للق وائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

ثامنا:التوصل إلى الاستنتاجات

تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في إبداء رأي فني محايد بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بموضوعيته بأكبر قدر ممكن.

تاسعا:صياغة التقرير

التقرير هو وسيلة لنقل النتائج العلمية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

المطلب الرابع :معايير التحليل المالي

للتحليل المالي عدة معايير نوجزها في ما يلي:

أولا: المعايير المطلقة

و هي تلك النسب أو المعدلات التي أصبح استعمالها في حقل التحليل المالي متعارفا في جميع المجالات رغم اختلاف نوع الشركة وعمرها ووقت التحليل وأغراض المحلل و يؤخذ على هذا المعيار أنه مؤشر مالي ضعيف المدلول لكونه يعتمد على إيجاد صفات مشتركة بين مؤسسات متعددة و بين قطاعات مختلفة في طبيعة عملها ومن أمثلة المعايير المطلقة نسبة التداول المتعارف عليها 2: 1

[1]- وليد ناجي الحيالي، "التحليل المالي"مرجع سابق، ص :25

و السيولة السريعة 1:1 ففي دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية على شركات الكهرباء وجد إن نسبة التداول لديها أقل بشكل ملحوظ عن النسبة المطلقة الأمر الذي يعني محدودية هذا المعيار كمقياس عام لجميع الحالات.[1]

ثانيا:معيار الصناعة

هو متوسط النسب مأخوذة لمجموعات كبيرة من الشركات والمؤسسات التي تنتمي إلى صناعة واحدة عن فترة زمنية محددة و يفيد هذا المعيار أو المعدل عند مقارنة النسب الخاصة بالمؤسسة موضع الدراسة به لمعرفة المركز النسبي للمؤسسة ومدى تحديد التطابق مع معدل الصناعة حيث يتم تحديد أداء المؤسسة، فهي إما أن تكون ضمن المعدل السائد أو أعلى المعدل أو أقل من المعدل و يؤخذ على هذا المعيار ما يلي:

- صعوبة التحديد والمقصود بالصناعات بسبب تنوع أنشطتها.
- صعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة و حتى الصناعات الممكن أن تصنف ضمن الفئة نفسها يصعب مقارنتها.
- اختلاف الظروف التاريخية و الحجم و نمط الإنتاج.
- اختلاف شروط الائتمان الذي تحصل عليه الشركة و تمنحه لعملائنا.
- مدى تنوع المنتجات و تركيبة هذا التنوع النسبية.
- الموقع الجغرافي.
- أهداف المؤسسات المختلفة.

و بالرغم م ما سبق فان هذا المعيار يعتبر إطارا عاما للتحليل يلفت النظر إلى انحرافات انجاز الشركة عن المعدل العام للصناعة التي ينتمي إليها مما يقود إلى التعرف على أسبابها من خلال محاكمة العوامل والأرقام التي تؤثر على المؤشر المنحرف عن المعدل.

ثالثا:المعيار التاريخي

وهنا تعتبر الاتجاهات التي اتخذها أداء المؤسسة في الماضي معيارا هاما لقياس أدائها الحالي والتوقع العقلاني بشان أدائها المستقبلي وميزة هذا المعيار أنه معبر طالما كان الماضي معبرا عن المستقبل فادا كانت العوامل المؤثرة على المحيط تتصف بالاستقرار كانت المعايير التاريخية ذات معنى أفضل، ومع ذلك عدم إهمال عوامل التغيير التاريخية عند استعمال هذا المعيار للحكم على الحاضر

[1]-عدنان تايه النعيمي، أريشدالتميمي،"**التحليل و التخطيط المالي و اتجاهات معاصرة**" مرجع سابق ، ص: 30.

و توقع المستقبل و يستخرج هذا المعدل للمؤسسة الواحدة عن طريق إيجاد المتوسط لنفس النسبة في الفترات السابقة محددة بعد ذلك يستخدم المعدل المستخرج في تقييم النسبة في الفترات الحالية لأن الافتراض الذي ننطلق منه في استعمال هذا المعيار يقوم على أساس افتراض أن الحاضر هو وليد الماضي لذاك يمكن تقييمه في ضوء ذلك الماضي و يستعمل هذا المعيار في الحالات التالية:

- التعرف على الاتجاه الذي يتخذ أداء المؤسسة
- عدم وجود معايير أخرى سواء الصناعي أو النمطي منها.
- دعم وجود صناعات أخرى متشابهة.
- عدم إمكانية مقارنة أداء الشركة بأداء الصناعة (أسباب تتعلق بالحجم أو العمر).

رابعا:المعيار المخطط

ويستعمل هذا المعيار من قبل إدارة المؤسسة حيث يقوم هذا المعيار على أساس مقارنة ماتم تحقيقه فعلا لما كان متوقعا من الشركة تحقيقه طبقا للتقديرات المعدة وذلك خلال فترة محددة من الزمن.

خامسا: المعيار المستهدف إذ تعد الإدارة مسبقا وضمن خططها السنوية مؤشرات مستهدفة تسعى إلى الوصول إليها ضمنا لخطة وعليه تتم مقارنة الواقع مع هذا المعيار للحكم على نتائج التحليل المالي.[1]

المبحث الثالث : الميزانية المالية و الميزانية الوظيفية

للتعرف على الميزانية المالية و الوظيفية يقتضي منا التوقف عند مفهومهما و كيفية إعداده أو سوف سنتطرق في هذا المبحث أيضا إلى مصادر معلومات التحليل المالي.

المطلب الأول: مصادر معلومات التحليل المالي

تعتبر البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المحلل المالي المادة الأولية لمخرجات العملية التحليلية ويمكن تقسيم مصادر الحصول على البيانات والمعلومات لغايات التحليل المالي إلى مصدرين رئيسيين هما مصادر داخلية و مصادر خارجية.[2]

1-المصادر الداخلية: وهي كافة البيانات والمعلومات المحاسبية والإحصائية والإدارية التي يحصل عليها المحلل من الم ؤسسة نفسها، سواء كانت هذه البيانات مكتوبة أو شفوية، و يعتبر أهم مصدر ضمن المصادر الداخلية القوائم المالية و بيانات السجلات المحاسبية.

[1]-خليل الشماع، وخالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص،ص: 17,16.

[2]- وليد ناجي الحيالي ،"**الاتجاهات الحديثة في التحليل المال**" مرجع سابق، ص: 27.

2-المصادر الخارجية:يستطيع المحلل الحصول عليها من مصادر عدّة، أبرزها المعلومات والبيانات التي تصدرها أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السماسرة، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات التي يمكن أن يحصل عليها من الصحف اليومية والمجالات المتخصصة والمكاتب الاستشارية.

المطلب الثاني : تحليل الميزانية المالية

أولا : مفهوم الميزانية المالية

هي ميزانية مستمدة من الميزانية المحاسبية للمؤسسة، ترتب فيها عناصر أصول و خصوم المؤسسة وفق لمبدأ السيولة والاستحقاق ، و تقيم هذه العناصر بالقيمة الصافية و بالقيمة الحقيقية لها و ليس بالقيمة التاريخية كما هو الحال في الميزانية المحاسبية. [1]

وتعرف أيضا على أنها" عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي حسب مبدأ السيولة – الاستحقاق ويتم هذا الترتيب وفق المبادئ التالية:[2]

-ترتيب الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.
-ترتيب الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.
-لتسهيل عملية الترتيب حسب المعيارين السابقين نعتمد على معيار السنة الواحدة.

ثانيا :إعداد الميزانية المالية[3]

إن هدف الميزانية المالية (ميزانية الاستحقاق/ السيولة) هو إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة و تقييم خطر عدم سيولتها و نقصد بالسيولة قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة، ويمكن إعداد الميزانية المالية بتقسيمها إلى أربع مجموعات رئيسية:

1- ترتيب الأصول: تقسم الأصول إلى مجموعتين أصول ثابتة و أصول متداولة.

1-1-أصول ثابتة: و تضم كل الاستعمالات التي تزيد درجة سيولتها عن سنة، و تظهر بقيمة صافية من الاهتلاكات ، و هي على العموم كل حسابات الاستثمارات ، بالإضافة إلى حسابات الاستثمارات المذكورة سابقا فإننا نضيف باقي الأصول التي لا تتحول إلى سيولة إلا في مدة لا تزيد عن سنة كمدينون الاستثمار على المدى الطويل و مخزون الأمان.

---

[1]-موقع انترنت htttp://www.onefd.edu.dz.اطلع عليه بتاريخ 2015/01/15

[2]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: "**التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات**"، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ، ص : 86.

[3]- زغيب مليكة، بوشنقر ميلود "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، مرجع سابق، ص، ص: 20-22.

ب- أصول متداولة: تضم هذه المجموعة ما تبقى من مجموع الاستعمالات أي جميع عناصر الأصول التي تقل درجة سيولتها عن سنة كالبضائع و ديون الزبائن و القيم الجاهزة لدى المؤسسة.

2- ترتيب الخصوم:و تقسم الخصوم بدورها إلى مجموعتين : أموال دائمة و ديون قصيرة الأجل.

2-1- أموال دائمة: و تضم كل الموارد التي تتعدى درجة استحقاقها السنة ، سواء كانت أموالا خاصة كالاحتياطات والمخصصات ذات الطابع الاحتياطي أو موارد أجنبية كالديون متوسطة وطويلة الأجل.

2-2-ديون قصيرة الأجل: و يدرج تحت هذه المجموعة جميع الديون التي تقل درجة استحقاقها عن السنة كديون الموردين و ديون الاستغلال و غيرها.

مما سبق يمكن إظهار الميزانية المالية حسب مجموعاتها الرئيسية كما في الشكل الموالي، على أن يكون الاختصار أو التفصيل في الحسابات حسب الحاجة لذلك.

جدول رقم (01) : الميزانية المالية المختصرة

أصـــول		خصـــوم	
اسم الحســـاب	**المبلغ الصـــافي**	**اسم الحســـاب**	**المبلغ الصـــافي**
أصول ثابتة أصول متداولة		أموال دائمة *أموال خاصة *أموال أجنبية ديون قصيرة الأجل	
المجموع العام		**المجموع العام**	

المصدر: "زغيب مليكة ، بوشنقر ميلود " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2010،ص،17.

ثالثا: تحليل الميزانية المالية: [1]

لتحليل الميزانية المالية نتبع طريقتين، باستخدام رأس المال العامل الصافي و باستخدام النسب المالية.

1- باستخدام رأس المال العامل الصافي: و يتم حسابه بطريقتين من أعلى الميزانية ومن أسفلها:

1-1-من أعلى الميزانية:

الأموال الدائمة ـــ الأصول الثابتة

1-2-من أسفل الميزانية:

الأصول المتداولة ـــ الديون قصيرة الأجل

2- باستخدام النسب المالية :إن النسب المالية و نخص منها نسب المردودية لأنها تعد من أهم النسب التي يتم الوقوف عندها في التعرف على مدى درجة وفعالية استخدام الموارد الموضوعية تحت تصرف المؤسسة، وقياس مدى مردوديتها و ك ذا مدى استعدادها لمواجهة التزاماتها وهنا نخص بالذكر نسب السيولة المالية.(سنحاول التطرق أكثر إلى رأس المال العامل الصافي و النسب المالية في المبحث الموالي).

المطلب الثالث: تحليل الميزانية الوظيفية

أولا: مفهوم الميزانية الوظيفية

الميزانية الوظيفية هي أداة للتحليل المالي تقيم فيها الموارد (عناصر الخصوم) و الاستخدامات (عناصر الأصول) ب القيمة الأصلية (الإجمالية) لتدفقات الإرادات و النفقات، و ترتب فيها الموارد و الاستخدامات حسب دورتي (التمويل،الاستثمار) أو الاستغلال.[1]

تتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربعة مستويات: [2]

---

[1]-hubert de la bruslerie **« la fonction financière et le comportement des organisations**,dunodbiordas, paris 1986,P162

[1]-العزازي محمد بن لعور بوعلام " **التسيير المحاسبي المالي**، السنة ثالثة ثانوي شعبة تسيير واقتصاد 2013/2012، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، ص: 167.

[2]-الياس بن ساسي ويوسف قريشي " **التسيير المالي**"، مرجع سابق، ص: 100.

1 -**مستوى الموارد الدائمة و الاستخدامات المستقرة:** تشكل الموارد من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة المدى مثل الموارد الخاصة والديون المتوسطة والطويلة الأجل و الاهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة والاحتياطات ،أما الاستخدامات المستقرة فتشكل من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.

2- مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال : و تتمثل في احتياجات دورة الاستغلال المتمثلة في المخزون والعملاء وموارد تمويلها المتمثلة في المورد.

3- مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال و لموارد خارج الاستغلال: وهي كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة وتلك التدفقات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية.

4- مستوى الخزينة: وتتضمن استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات وموارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية.

ثانيا: إعداد الميزانية الوظيفية:[3]

يتم إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة انطلاقا من مجاميع فصول الميزانية المحاسبية على النحو التالي:

1 -بالنسبة لجانب الأصول:

- مجموع المبلغ الإجمالي للأصول غير جارية يمثل الاستخدامات الثابتة.
- مجموع المبلغ الإجمالي للأصول الجارية يمثل الأصول المتداولة.

وتقسم أغراض التحليل إلى:

- **أصول متداولة للاستغلال:** هي الأصول الجارية المرتبطة بالنشاط العادي للمؤسسة(المحزونات،الزبائن، و الحسابات الملحقة ...)

-**أصول متداولة خارج الاستغلال :**و هي الأصول الجارية المتعلقة بالنشاط غير عادي للمؤسسة (القيم المنقولة للتوظيف،الأعباء المقيدة سلفا التي لا تتعلق بالنشاط العادي ...).

-**خزينة الأصول:** هي الموجودات المالية المتاحة للمؤسسة في الحسابات البنكية المختلفة والصندوق.

2 -بالنسبة لجانب الخصوم:

- مجموع رؤوس الموال الخاصة، يسجل ضمن الموارد الخاصة مع إضافة مجموع الاهتلاكات والمؤونات و خسائر القيمة لجانب الأصول.

[3]- العزاوي محمد بن لعور بوعلام ، مرجع سابق، ص ص: 169، 170.

- الخصوم غير الجارية تمثل الديون المالية في الميزانية الوظيفية (اقتراضات لدى مؤسسات القرض).
- الخصوم الجارية تمثل الخصوم المتداولة و تقسم في الميزانية الوظيفية لأغراض التحليل إلى:

– **خصوم جارية للاستغلال** : وهي الديون غير مالية المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة (موردواالمحزونات، الضرائب على رقم الأعمال ...).

– **خصوم جارية خارج الاستغلال** : و هي الديون غير المالية التي لا تتعلق بالنشاط العادي للمؤسسة (موردو االتثبيتات، الضرائب على النتائج ...).

– **خزينة الخصوم**:تمثل الخزينة السالبة مثل السحب على الكشوف (المساهمات البنكية الجارية).

جدول رقم(02): الميزانية الوظيفية

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات المستقرةES(القيم الإجمالية) - الاستثمارات المادية و المعنوية و المالية - الأصول ذات الطبيعة المستقرة	**الموارد الدائمة Rd** - الأموال الجماعية - الديون المتوسطة و الطويلة الأجل - مجموع الاهتلاكات و المئونات
استخدامات الاستغلالEex (القيم الإجمالية) - المحزونات الإجمالية - حقوق العملاء و ملحقاتهم	**موارد الاستغلالRex** - مستحقات المورد و ملحقاته
استخدامات خارج الاستغلال Ehex(بقيم إجمالية) - حقوق أخرى	**موارد خارج الاستغلال**Rhex - موارد أخرى
استخدامات الخزينةEt - المتاحات	**موارد الخزينة Rt** - الاعتمادات البنكية الجارية(قروض الخزينة)
مجموع الاستخداماتE(قيم إجمالية)	**مجموع الموارد R(قيم إجمالية)**

المصدر:إلياس بن ساسي،ويوسف قريشي ،"التسيير المالي" دروس و تطبيقات ط2 دار وائل للنشر و التوزيع عمان،الاردن، ص :101.

ثالثا: تحليل الميزانية الوظيفية[1]

1- التحليل بواسطة رأس المال العامل الصافي الإجمالي:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي هو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الذي موّل عن طريق الموارد الثابتة، و يمكن حسابه انطلاقا من كتل الميزانية الوظيفية إما الجزء الأعلى منها أو عن طريق الجزء الأسفل منها.

1-1- حسابه من أعلي الميزانية الوظيفية:

رأس المال العامل الصافي الجمالي = الموارد الثابتة _ الاستخدامات الثابتة

1-2- حسابه من أسفل الميزانية الوظيفية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي= الأصول المتداولة _ الخصوم المتداولة

وهيكلة رأس المال العامل الصافي الإجمالي يميز بين مكونين هما:

- احتياجات رأس المال العامل (BFR)
- الخزينة الصافية (TN)

ومكونات احتياجات المال العامل بدورها تتكون من:

- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (BFRE).
- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRHE).

2- التحليل بواسطة النسب:

بالاعتماد على كتل الميزانية الوظيفية ومكوناتها يمكن حساب النسب ودراستها لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و تقسم هذه النسب إلى نوعين هما:

- نسب الهيكلة المالية.
- نسب الدوران.

سنحاول التطرق إلى رأس المال العامل الصافي والإجمالي والنسب المالية أكثر في التوازنات المالية.

[1]-العزازي محمد، بن لعور بوعلام،"**التسيير المالي المحاسبي**" مرجع سابق، ص:62.

المبحث الرابع:الأدوات و الأساليب المستعملة في التحليل المالي

المطلب الأول: التوازنات المالية

يرتكز التحليل المالي على مؤشرات مختلفة منها رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية والتي سوف نتناولها بالتفصيل في ما يلي:

أولا: رأس المال العامل[1]

1-**تعريفه:** يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها خاصة على المدى القصير وذلك بتاريخ معين ويتمثل في جزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة، كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (01):مكونات رأس المال العامل

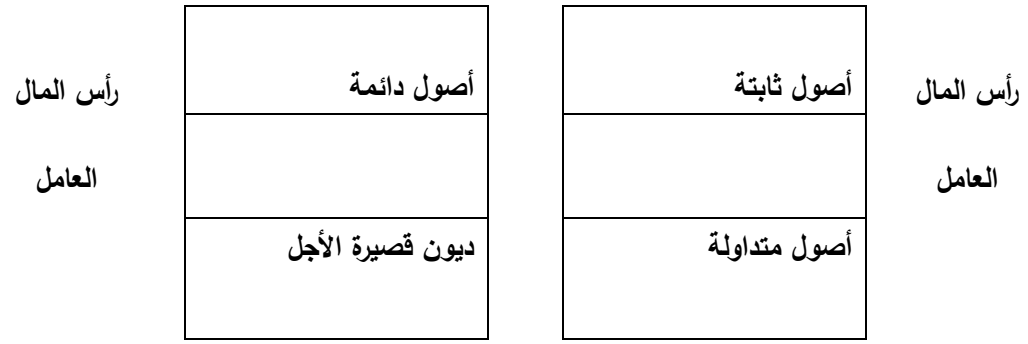

المصدر:زغيب مليكة، بوشنقير ميلود" التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد" ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،2010 ،ص:49

ويتم حساب رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

رم ع= الأموال الدائمة- الأصول الثابتة

[1]-زغيب مليكة، بوشنقير ميلود"مرجع سابق، ص: 49

2-**أنواع رأس المال العامل:**ينقسم رأس المال العامل إلى أربعة أقسام هي:[1]

2-1-رأس المال الإجمالي:هو ذلك الجزء من عناصر الأصول(الموجودات)التي يتكلف بها نشاط الاستغلال للمؤسسة أي العناصر التي تدخل ضمن دورة الاستغلال ويتمثل في عناصر الموجودات المتداولة.

2-2-رأس المال العامل الصافي:هو الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة.

رأس المال الصافي= الأموال الدائمة-الأصول المتداولة

2-3-رأس المال الخاص :هو ذلك الجزء من الأموال* الخاصة المستعملة في تمويل جزء من الأموال المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة.

2-4-رأس المال العامل الأجنبي:هو ذلك الجزء من الموجودات المتداولة المعمول بواسطة الديون طويلة ومتوسطة الأجل أي أن،

رأس المال العامل الأجنبي= رأس المال العامل الصافي- رأس المال العامل الخاص

- **ملاحظات حول رأس المال العامل:**

-كلما كان رأس المال العامل موجب او كلما كبر مبلغه دل ذلك على وضع مريح من حيث التوازن المالي(السيولة).

-كلما كان رأس المال العامل موجبا وكلما كبر وكان ضخما كلما كان لهذا الارتفاع الكبير تأثيرا سلبيا على مردودية المؤسسة لأنه يؤدي إلى تجميد قسما كبيرا من الأموال الدائمة.

-كلما امتلكت المؤسسة رأس مال خاص كلما كبر مبلغه ازدادت معه استقلالية المؤسسة من الناحية المالية والاستغلالية المتمثلة في حرية رسم السياسات العامة ووضع الخطط واتخاذ القرارات في مجال التسيير و الرقابة.

ثانيا:الاحتياجات من رأس المال العامل[2]

1- **تعريف الاحتياج في رأس المال العامل** :يتطلب نشاط الاستغلال في المؤسسة بالإضافة إلى القيم الثابتة توفير مجموعة من العناصر وهي المحزونات و المدينون ،وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل متجددة تتمثل في الديون ممنوحة من طرف الموردين أو التسبيقات ممنوحة هذه المصادر قصيرة الأجل متجددة تتمثل في الديون الممنوحة من الموردين تمول جزء من الأصول المتداولة ويجب أن تبحث

[1] - المرجع السابق، ص، ص: 49، 50.

[2] -حسين بهيمي "التحكم المالي في المؤسسات الصناعية "، جامعة قسنطينة، 1992-1993، ص 53.

عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل، الذي يسمح عندهإضافةالديون قصيرة الأجل بتمويل الموجودات المتداولة.

2- أنواع الاحتياج من رأس المال العامل:[1]

2-1-الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال: وهي التي تتعلق بالاحتياجات لتمويل الاستغلال والتي تضمن الموارد المرتبطة بدورة الاستغلال ويحسب كما يلي:

الاحتياج لرأس المال العامل لدورة الاستغلال= احتياجات الاستغلال-موارد الاستغلال

2-2-الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال:

كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة تكون خارج عملية الاستغلال وتنتج عنها احتياجات أو موارد التمويل،فقد ترتفع أو تنخفض من رأس المال العامل و عموما فان احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال تحدد بالعلاقة التالية:

الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال=احتياجات خارج الاستغلال-موارد خارج الاستغلال

ثالثا:الخزينة الصافية وكيفية حسابها[2]

1- تعريف الخزينة:الخزينة الصافية هي مجموعة الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي في المؤسسة أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، وتحسب عن طريق صافي القيم الجاهزة أي:

الخزينة الصافية=القيم الجاهزة-السلفيات المصرفية

أو عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

الخزينة الصافية=رأس المال العامل-احتياجات رأس المال العامل

[1] - عادل بومجان "دور التحليل المالي في إنجاز القرار للمؤسسة الصناعية "، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2003-2004، ص: 57.

[2] -زغيب مليكة، بوشنقر ميلود، مرجع سابق، ص: 53.

المطلب الثاني:النسب المالية

ي عد التحليل بواسطة النسب من أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة وسنتطرق إلى أهم النسب المالية بشيء من التفصيل فيما يأتي:

أولا: تعريف النسب المالية[1]

النسب المالية هي عبارة عن علاقة بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنضمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة معينة ، وتعرف أيضا بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسب المالية على القائمة المالية نفسها أو على القائمتين المتتاليتين"، ويقصد كذلك بالتحليل بالنسب إيجاد علاقة كمية بين عناصر قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل.

ثانيا: أسس التحليل بالنسب[2]

عند استخدام التحليل المالي بالنسب لابد من وضع مجموعة من الضوابط والأسس التي يجب إتباعها وهذه الأسس هي:

1- **التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي:**النسب المالية عديدة ومتشابكة ولابد من حسن اختيار النسب التي تلاؤم الهدف المطلوب في التحليل المالي والتي تزود المحلل المالي بالمعلومات المطلوبة، وقد تكون النسبة أحيانا مضللة فعلى سبيل المثال: نسبة التداول النمطية حيث أن ارتفاع النسبة يؤدي إلى زيادة السيولة في المؤسسة ويكون هذا على حساب الربحية حيث أنه يجب أن لا ننسى أن هدف الإدارة المالية الأول هو تنظيم الربحية.

2- **تركيب النسب بطريقة منطقية:**[3]

يجب أن يتوافر تركيب النسب الأسس التالية:

- أن تكون النسب منطقية وعلاقة الأرقام مع بعضها منطقية كنسبة الربح إلى أموال الملكية.
- يجب أن تعكس النسبة علاقة تطبيقية بين بسط النسبة ومقامها كنسبة باقي ربح العمليات إلى صافي.المبيعات حيث أن الربح يتولد أساسا من المبيعات.
- إعداد النسبة باستخدام قيمة مناسبة ومعدة على أسس مشتركة.

---

[1] – عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص : 86.

[2] – سمير عبد العزيز : "**اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**"، مكتب الإشعاع، مصر، 1998، ص:229.

[3] –سمير عبد العزيز ، المرجع السابق، ص: 229.

3- التفسير السليم للنسب المالية:

نجاح المحلل المالي في الحكم على مؤسسة ما مرهون بما يلي:

- المعلومات المتوفرة لديه وإمكانية تحليلها.
- مدى اهتمامه بالمؤسسة.
- الأخطاء والعيوب المحاسبية في المؤسسة وكيفية معالجتها.

4- أهمية أسلوب النسب المالية :[1]إن أسلوب النسب المالية مهم لعملية تقييم الأداء المالي حيث يعتمد أسلوب النسب المالية في تحديد أداء النشاط أو عنصر معين عن طريق اتخاذ العلاقة بين متغيرين أو أكثر.

ثالثا: أنواع النسب المالية[2]

يمكننا تصنيف النسب المالية التي يستعملها البنك في إطار تحليل الوضعية المالية للمؤسسة التي تود الحصول على فرص استثمار إلى أربعة مجموعات أساسية:

- نسب السيولة.
- نسب النشاط أو الأداء.
- نسب الربحية.
- نسب المديونية.

1-نسب السيولة: هي النسب التي تقوم بتقييم القدرة المالية للمؤسسة في الأجل القصير ،ويتم ذلك بقياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال التدفقات النقدية العادية(ناتجة على المبيعات وناتجة عن تحصيل الذمم المدينة) ويقع ضمن هذه النسب ما يلي:

1-1-نسبة التداول :توضح هذه النسبة مقدار الموارد المتاحة في الأجل القصير لخدمة ديون الشركة قصيرة الأجل و تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي أي تحقيق التوازن بين الاستخدامات قصيرة الأجل والمصادر المالية قصيرة الأجل

[1] – رضوان باصور :"**إستخدام التحليل المالي في التنبأ بالأداء المالي للمؤسسة** "،مذكرة تخرج علوم التسيير جامعة المدية 2009/2008، ص: 51.

[2] – لحكيري ياسمينة "**دور أدوات التحليل المالي في البنوك التجارية**" ، مذكرة تخرج علوم اقتصادية جامعة منتوري، 2009/2008، ص :50.

وبعبارة أخرى أن يكون لدى الم ؤسسة المقدرة المالية لمواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل[1]، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة الشركة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة دون الحاجة إلى الحصول على اقتراض جديد.[2]

1-2- **نسبة السيولة السريعة :**تسمى بالاختبار القاطع، توضح هذه النسبة قدرة الشركة على مواجهة المطلوبات المتداولة بالموجودات المتداولة الأكثر سيولة(ماعدا المخزون و المدفوعات مقدما)ويتم تجنب بند المخزون نظرا لكونه من أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وكذلك لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائ، وتقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة – المخزون السلعي}}{\text{التزامات قصيرة الأجل}}$$

1-3- نسبة النقدية: إن مصطلح النقدية بمعناه الواسع كما حدده مجلس معايير المحاسبة المالية يشمل النقد والأصول شبه النقدية سريعة التحول إلى نقدي، وتسمى بالأوراق المالية القابلة للتداول مثل أدوات الخزينة والأوراق التجارية.

وتبين نسبة النقدية عدد مرات قابلية الأصول النقدية وشبه نقدية من تغطية الالتزامات المتداولة ، وتعتبر مؤشر على المدى الذي تستطيع فيه الم ؤسسة دفع التزاماتها المتداولة بواسطة السيولة النقدية المتوفرة لديها ويمكن صياغتها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{أصول نقدية و شبه نقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

1-4-**نسبة صافي رأس المال العامل :**يستخدم رأس المال العامل في تقدير قدرة الم ؤسسة على تمويل عملياتها اليومية والوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل ، فالم ؤسسات تسعى إلى موازنة الربحية مع السيولة لضمان إمكانية تسيير أنشطتها.

[1]-وليد ناجي الحيالي،"**التحليل المالي**" مرجع سابق ، ص: 35

[2]- موقع انترنت www.ajyal.comlar/articles/ratiahtml ://:http اطلع عليه بتاريخ 2015/03/06

2- **نسب النشاط(الأداء):**[1]هي مجموعة من النسب التي تعكس كفاءة الموظفين والمسؤولين في المؤسسة وقدرتهم على إدارة مجوداتها، كما تقيس مستوى العلاقة بين الموجودات والمبيعات وقد سميت بنسب الدوران أو النشاط لأنها تبين السرعة التي يتم من خلالها تحويل الموجودات إلى مبيعات ومن أهم النسب ضمن هذه المجموعة:

- معدل دوران المخزون السلعي.
- معدل دوران الذمم ومتوسط فترة التحصيل.
- معدل دوران الموجودات الثابتة.
- معدل دوران مجموع الموجودات.

وسنقوم فيما يلي بتوضيح طريقة حساب واستعمالات كل نسبة من نسب النشاط

2-1-معدل دوران المخزون السلعي :[2]وتقيس هذه النسبة مدى استغلال وحسن استغلال إدارة المخزون السلعي في المؤسسة، ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل دوران المخزون السلعي} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون السلعي}}$$

2-2-معدل دوران الذمم ومتوسط فترة التحصيل :تقيس هذه النسب مدى جودة وسيولة حسابات الذمم المدينة، ويمكن قياس ذلك بإتباع أكثر من أسلوب منها :

$$\text{معدل دوران الذمم} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط حسابات الخصم}}$$

[1]-فهمي مصطفى الشيح "**التحليل المالي**"، رام الله فلسطين، 2008، ص: 35.

[2]- محمد يونس خان، هشام صالح غرايبة، مرجع سابق، ص: 67.

2-3- معدل دوران المجودات الثابتة :وتقيس هذه النسبة كفاءة استخدام الموجودات الثابتة في الم ؤسسة وذلك باستخدام المبيعات وعلاقتها بالموجودات الثابتة ويمكن حساب دوران الموجودات الثابتة كما يلي:

$$\text{معدل دوران الموجودات الثابتة} = \frac{\text{المبيعاتالثابتة}}{\text{صافي الموجودات}}$$

2-4-معدل دوران مجموع الموجودات :وتقيس هذه النسبة مدى استغلال مجموع الموجودات على اختلاف أنواعها في توليد المبيعات وهذا المعدل يشبه إلى حد كبير المعدل السابق إلا انه يعتبر اشمل منه لأنه يأخذ في الحسبان مجموعة الموجودات كلها بدلا من الموجودات الثابتة كما يلي:

$$\text{معدل دوران مجموع الموجودات} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

3- نسبة الربحية:تعتبر الربحية أمر أساسي وهدف ضروري لبقاء عمل الشركة واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المساهمون، وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق تلك الأهداف تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح وأنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تكبدها خلال فترة محددة من الزمن.

وتشير هذه المجموعة إلى تأثير التبادل لعناصر السيولة وإدارة القروض(الرفع المالي) وإدارة الأصول(قياس الكفاءة)على الأرباح التي تحققها المؤسسة في النهاية وتضم هذه النسب ما يلي:

3-1-هامش الربح:يتم حساب هامش الربح بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على رقم الأعمال، ويعكس هامش الربح قدرة الشركة على تقديم المنتجات بكلفة أدني أو بسعر أعلى ويحسب وفقا للعلاقة التالية: [1]

[1]-عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد النعيمي، مرجع سابق ،ص: 96.

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{رقم الأعمال}}$$

3-2- **القدرة الإرادية:**ويقصد بها قدرة الم ؤسسة على تحقيق الربح التشغيلي من نشاطها الأساسي وهي تعتبر عن العلاقة بين قدرة الدينار من المبيعات في توليد الربح معبرا عنه بهامش الربح التشغيلي،والصيغة الرياضية التالية تعبر عن هذه العلاقة: [1]

$$\text{القدرة الإرادية} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط مجموع الأصول}}$$

3- **معدل العائد على الأصول (R O A):**[2]معدل العائد على الأصول من أفضل أدوات الرقابة المالية فهي قياس مدى ربحية الشركة مقارنة مع مجموع أصولها، ويمكن اعتماده كمقياس شامل لقابلية الإدارة في تحقيق الربح من الموارد المتاحة ، ويشار إلى معدل العائد على الأصول بالعائد على الاستثمار لأنها تعطي فكرة على مدى فعالية الشركة في تحويل الأموال المستثمرة إلى أرباح ويحسب بصيغة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول}}$$

3-4- العائد على حقوق المساهمين :تعرف أيضا باسم العائد على القيمة المضافة وتستخدم لقياس مقدار الربح المتحقق كنسبة مئوية من حقوق المساهمين العاديين ، وبالتالي معدل الربح الصافي الذي يجنيه المساهمون من استثمار أموالهم كمردود على مخاطرتهم في توظيف أموالهم،[3] ويحسب بالعلاقة التالية:

[1]-محمد الصالح الحناوي، نهال فريد مصطفى: "**الإدارة المالية** "، دار هناء للتجليد، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 100.

[2]- موقع انترنت.ar.wikipedia.org/wiki.06/07/2011 // :http اطلع عليه بتاريخ2015/03/23

[3]- فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص: 48.

$$\text{العائد على حقوق المساهمين} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق المساهمين}}$$

3-5- العائد على رأس المال المستثمر :تدل هذه النسبة على كفاءة وربحية المؤسسة من الاستثمارات الرأسمالية،ومن جهة نظر استثمارية فان هذه النسبة يجب أن تكون أعلي من معدل الاقتراض[1]، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{العائد على رأس المال المستثمر} = \frac{\text{الربح قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{مجموع الأصول – المطلوبات المتداولة}}$$

4- **نسبة المديونية :**وتعتبر هذه النسب من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للمؤسسة ، وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

4-1- نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين :وتشير نسبة الديون من رأس المال المستخدم لتمويل الأصول في حالت تحققت أرباح المؤسسة، وكان معدل العائد على الأصول أعلي من سعر الفائدة فان زيادة معدل الرفع المالي يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق المساهمين وتكتب العلاقة بالشكل التالي:

$$\text{نسبة المديونية على حقوق المساهمين} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع حقوق المساهمين}}$$

4-2-**نسبة الملكية:**تستخدم هذه النسبة في تحديد النسبة المئوية التي يحصل عليها حملة الأسهم العادية من مجموع الأصول في حالة التصفية وتحسب بالعلاقة التالية:

[1]-المرجع السابق، ص: 55

$$\text{نسبة الملكية} = \frac{\text{مجموع حقوق المساهمين العاديين}}{\text{مجموع الأصول}}$$

4-3-**نسبة تغطية الأصول:**تقيس هذه النسبة عدد مرات قدرة الشركة عل ى تغطية ديونها من خلال ومجوداتها الملموسة وبعد تسديد الالتزامات قصيرة الأجل وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية الأصول} = \frac{\text{القيمة الدفترية الثابتة الملموسة + رأس المال العامل}}{\text{مجموع الديون}}$$

المطلب الثالث:أساليب التحليل الإحصائية[1]

للحصول على المزيد من المعلومات التفصيلية وغير الظاهرة والطرق المالية قد يلج أ المحلل إلى استخدام العديد من الأساليب والطرق الإحصائية والرياضية المتاحة مثل مقياس النزعة المركزية ومقياس الاختلاف ومقياس التشتت هذه الأساليب زادت من كفاءتها وسهولة احتسابها لتطورات النقدية مثل الحاسبات الآلية والبرامج الإحصائية المختلفة، وسوف نتطرق إلى بعضها فيما يلي:

أولا:مقياس النزعة المركزية

توجد عدة طرق تهدف إلى تقليص ووصف البيانات وذلك بوجود إعداد مثل المتوسط الحسابي ، الوسيط المتوسط الهندسي ، المتوسط التوافقي و المستخدمة لوصف مجموعات البيانات ومن أشهر مقاييس النزعة المركزية ما يلي:

1-المتوسط الحسابي أو الوسيط: وتعتبر المتوسطات من أهم الأساليب الإحصائية البسيطة فهي في الغالب ما يتم استخدامها من طرف أطراف مختلفة بغرض الحصول على توصيف منطقي ودقيق لبياناتها عن ظاهرة ما مما يساعدهم على الدراسة و التحليل.

2- المتوسط المرجع: وهو يستخدم كبديل عن المتوسط الحسابي عندما تكون فيهم بيانات ليس لها نفس الأهمية أو الوزن.

[1]-محمد مبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص، ص:182،183

3- الوسيط:يستخدم لتحديد رقم أو مكان النسبة محل الدراسة(نسبة التداول، نسبة السرعة).

4- المنوال: هو يعرف بأنه القيمة الأكثر شيوعا أو حدوثا بين مجموعة القيم إلا أنه قد يكون لمجموعة من البيانات منوال واحد.

5- المتوسط الهندسي: وهو يعبر عن القيمة المتوسطة بشكل أدق من المتوسط الحسابي عندما تكون البيانات عبارة عن نسبة مئوية،أو تكون قيم البيانات تزداد معدلات ثابتة.

5- المتوسط التوافقي:وهو يستخدم بصورة خاصة في البيانات المتعلقة بالمعدلات مثل البيانات التي تبين معدل عدد الوحدات المنتجة.

وفي مجال التحليل المالي فان المحلل غالبا ما يستخدم بعض المتوسطات مثل المتوسط الحسابي والوسيط والمنوال في دراسة وتحليل نسب التداول أو السيولة أو نسب أخرى للحصول على متوسطات النسب للمؤسسة محل الدراسة و الشركات الأخرى في نفس القطاع.

2- مقياس الاختلاف و التشتت :كما لاحظنا من خلال استعراض مقاييس النزعة المركزية أنه يتم استخراج الوسيط عن مجموعة النسب المالية حتى يتمكن استخدامها في المقارنة من كل مفردة من المجموعة أو مع متوسطات مجموعة أخرى من النسب المالية ،إلا أن هذه المقاييس لا تبين درجات الاختلاف أو التشتت لمفردات 5 مجموعة وبالتالي قد تكون هذه المتوسطات غير معبرة ، من هنا جاءت الحاجة لاستخدام مقاييس التشتت التي تبين درجة الاختلاف و التشتت لمفردات أي نسبة محل الدراسة.

3- مقاييس الارتباط وتحليل الانحدار :يعتبر الارتباط عن التلازم بين متغيرين تلازمنا كميا بحيث يؤدي الزيادة في إحدى متغيرين إلى الزيادة في التغير لأخر أو العكس،ومن جهة نضر التحليل المالي فان مقاييس الارتباط و الانحدار ممكن أن تستخدم لتحديد العلاقة بين عنصر وأخر من عناصر القوائم المالية أو يبين نسبة مالية وأخرى مستخرجة من القوائم المالية ، وبالتالي في حالة اكتشاف وجود علاقة بين عنصر وعنصر أخر وليكن هذا العنصر دوران إجمالي للأصول مع معدل دوران الأصول المتداولة فان هذا يمكن أن يساعدنا في التنبؤ بإحدى هذه النسب لمعرفة النسبة الأخرى.

المطلب الرابع: تحليل التغير و الاتجاه ونقطة التعادل

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى التحليل بواسطة التغير والاتجاه ونقطة التعادل.

أولا:تحليل التغير و الاتجاه[1]

يعتمد المحلل المالي على القوائم المالية في إجراء التحليل للحصول على المعلومات تفيد بها الأطراف،وهذه المعلومات تتوقف على مدى وصحة بيانات حسابات القوائم المالية ويتم هذا التحليل من خلال:

1-التحليل الراسي:[2] بموجب هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي تتم المقارنة فيما بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر هذه المقارنة في صورة نسبة مئوية ، كان تنسب تكلفة المبيعات في قائمة الدخل مثلا إلى قيمة المبيعات في نفس القائمة أو أن تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها.

2-التحليل الأفقي:[3]التحليل الأفقي يعني دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية ولذلك يدعى بالتحليل المتحرك، وهو أفضل من التحليل الرأسي الذي يقتصر على دراسة العناصر التي تظهر في القوائم المالية لفترة زمنية واحدة وتحليل العلاقات بينها ، و الجدير بالذكر هنا أنكلا النوعين يعتبران هامان ووسيلة ضرورية بالنسبة للمحلل المالي لابد أنهما يكملان بعضهما البعض، والفائدة الرئيسية للتحليل الأفقي ترتكز في معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية ولذلك يسمى هذا التحليل أيضا بتحليل الاتجاه.

ثانيا: نقطة التعادل

1-تعريفها: هي النقطة التي عندما يتساوى فيها مجموع النفقات مع مجموع الإيرادات وبذلك يكون صافي الربح يساوي صفر، أعلي هذه النقطة تسمى بمنطقة الأرباح وأدني هذه النقطة تسمى منطقة الخسائر.[4]

2- أهمية وفوائد تحليل التعادل:[5]

-تعتبر خريطة نقطة التعادل إحدى الأساليب التي يعتمد عليها متخذ القرار المناسب.

-يوضح التعادل تكاليف الملكية(ثابتة ومتغيرة).

---

[1]-منير شاكر وآخرون، "**التحليل المالي مدخل صناعة القرار**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص: 80.

[2]- محمد مطر "**الاتجاهات الحديثة في تحليل مالي والائتمان**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2006، ص: 25.

[3]- منير شاكر محمد وآخرون ، مرجع سابق، ص: 42.

[4] -أيمن الشنطي وآخرون "**مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**"، دار البداية، عمان- الأردن، 2010، ص: 173.

[5] - المرجع السابق ، ص : 173.

-تحديد تلك النقطة التي تساوي عندها التكاليف مع الإيرادات الملكية أي تلك النقطة التي لا تحقق عندها أرباح وخسائر حيث يسبق هذه النقطة تحقيق خسائر ويلي تلك النقطة تحقيق أرباح.

3-طرق تحديد نقطة التعادل:[1]

من أهم الطرق التي تستخدم لتحديد نقطة التعادل نذكر منها.

3-1- طريقة الجداول:في هذه الطريقة يتم وضع البنود الرئيسية للمصروفات و الإيرادات و كميات الإنتاج في خانات متجاورة ليتم احتساب الربح بعد افتراض كميات الإنتاج المحدودة في كل مرة ابتداء من كمية الإنتاج صفر ثم تليه خسائر لمستويات الإنتاج في المراحل الأولى ثم تنخفض هذه الخسائر حتى تصل إلى مستوى معين تكون فيه الخسارة تساوي صفر ،وعند هذا المستوى فان الزيادة في الإنتاج بوحدة واحدة ستكون هناك أرباح وبالتالي فان الأرباح و الخسائر تساوي عند هذه النقطة.

3-2- الطريقة الحسابية:باستخدام المعادلة الرياضية أو بناء على فكرة تعادل فان الإيرادات تساوي التكاليف وبالتالي فإن:

عدد الوحدات-سعر البيع=التكاليف الثابتة+ التكاليف المتغيرة للوحدة-عدد الوحدات

3-3-الطريقة البيانية:بيانيا يمثل المحور الرئيسي للإيرادات والتكاليف في حين يمثل المحور الأفقي كميات الإنتاج، حيث أن التكاليف الثابتة تبدأ من نقطة معينة على خط التكاليف و تستمر في شكل خط مستقيم أما التكاليف المتغيرة فهي تبدأ في الإنتاج و تستمر بالزيادة في كميات الإنتاج.

[1] - محمد المبروك أبو زيد "**التحليل المالي شركات وأسواق مالية**"، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 22.

خلاصة :

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة طبيعة التحليل المالي وتطوره التاريخي، بحيث تطرقنا إلى عرض مختلف أنواعه ووظائفه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها وبالتالي فإننا نستطيع القول بأن جوهر العمل الإداري في البنوك هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي وازدادت أهميته بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة وذلك من خلال تعدد الجهات المستفيدة منه سواء كانت داخل البنك أو خارجه.

الفصل الثاني:

ترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية

تمهيد:

مع تطور البنوك زادت حاجة العملاء إلى مثل هذه المؤسسات نظرا للوظائف التي تقوم بها ومن أبرزها قبول الودائع وتقديم القروض، حيث تعتبر البنوك من المؤسسات الربحية، فالبنك عندما يمنح تسهيلات أو يمنح ائتمانا (قرضا) فهو باختصار يقدم هذا التسهيل لعملائه أو زبائنه بناءا على الثقة التي يوليها لهم، حيث يضع بين أيديهم وتحت تصرفهم جزءا من إمكانياته المالية من خلال القروض أو غيرها من أشكال الائتمان المختلفة لتمويل أنشطة متعددة في كافة المجالات الاقتصادية، ومنه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

المبحث الثاني: الائتمان المصرفي.

المبحث الثالث: قرارات منح الائتمان والضمانات المقبولة.

المبحث الرابع: ترشيد القرار الائتماني باستخدام التحليل المالي.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أهم أنواع البنوك وأكثرها نشاطا وترتبط بها أوسع العمليات المصرفية، إذ أن معظم الودائع ترتكز لديها، كما أن معظم القروض تمنح من خلالها، وتؤدى معظم الخدمات عن طريقها، وتحتل موجوداتها ومطلوباتها الجزء المهم من موجودات النظام المصرفي ككل، وسنتطرق في هذا المبحث إلى البنوك التجارية بشيء من التفصيل.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك التجارية

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حيث قام بعض التجار والمرابين والصياغ في أوروبا وبالذات في مدن البندقية وجنوا وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك بمقابل إصدار شهادات إيداع اسمية، وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية وكان قيد التحويل في سجلات المؤسسة يتم في حضور كل من الدائن والمدين.[1]

وفيما بعد سمح لبعض العملاء بسحب مبالغ تتجاوز قيمتها ودائعهم وهو ما يسمى الآن"السحب على المكشوف" حيث أدى الانفراط في ذلك لإفلاس الكثير من القائمين على قبول الودائع بعدها تبنت الحكومة إنشاء مؤسسات تعتني بذلك .[2]

وقد تم إنشاء أول مصرف حكومي في مدينة البندقية (فينسيا الإيطالية عام 1587م باسم بنك بيازاريالتووجاء بعده بنك أمستردام عام 1609م ويعتبر هذا الأخير النموذج الذي أخذته معظم البنوك الأوروبية، بعد ذلك مع مراعاة ما أملته اختلافات الظروف والأموال بين دولة وأخرى مثل بنك هامبورغ بألمانيا عام 1619م وبنك إنجلترا عام 1694م وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون عام 1800م، ثم انتشرت البنوك بعد ذلك في أمريكا وغيرها من بلدان العالم.[3]

وبمجيء الثورة الصناعية والدخول في عصر الإنتاج أخذت البنوك تتوسع وفي القرن التاسع عشر أخذت شكل شركات مساهمة، واعتبار من النصف الثاني من ذلك القرن ازداد عدد البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروع في كل مكان وكان لها أثر كبير في تمويل العمليات التجارية

واستخدام شهادات الإيداع لحامله أي بدون تعيين اسم المستفيد الذي انبثق منه الشيك في تسوية

---

[1]-رشاد العصار ورياض الحلبي: "**النقود والبنوك**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010، ص 63.

[2]- سعيد سامية الحلاق ومحمد محمود العجلوني: "**النقود والمصارف المركزية** "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2010، ص: 21.

[3]- خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الصراد: "**إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**"، دار وائل للنشر ، عمان- الأردن، 2006، ص:21.

المعاملات.[1]

المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية وأنواعها

أولا- مفهوم البنوك التجارية

للبنوك التجارية عدة تعاريف نذكر منها:

يعرف البنك التجاري على "أنه نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتب وسيطا بين أولائك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.[2]

كما يعرف البنك التجاري أنه " منشأة مالية تقبل الودائع من الغير وتجهزه من منشآت الأعمال الأخرى والجمهور وسائر الدولة بالأموال على شكل قروض واستثمارات قصيرة الأجل في الغالب وتتميز هذه البنوك التجارية بالخصائص التالية:[3]

-أنها أكثر أنواع البنوك مخاطرة في عملياتها مما يجعلها متحفظة في ممارسة فعاليتها وعليه فإنها تتحمل مسؤوليات جسمية في إدارة الأموال.

-تهدف هذه البنوك بشكل أساسي إلى تحقيق الرغبة في أنشطتها وفعاليتها المختلفة كما تسعى إلى تعزيز مركزها التنافسي في السوق المصرفي.

-تعتمد هذه البنوك على رؤوس أموال قليلة مقارنة بحجم الأسواق التي تتعامل بها.

-تواجه هذه المصارف متطلبات السيولة أكثر من غيرها من البنوك وذلك لتعاملها بالودائع تحت الطلب بشكل كبير وكذلك منحها للقروض القصيرة الأجل.

كما عرف قانون النقد والقرض الصادر في 14-04-1990 البنك في مادته 114 على أنه أشخاص معنوية مهمتها العادية والأساسية إجراء العمليات الموضحة في المواد (110-111-112-113) من هذا القانون والتي تتمثل فيما يلي:[4]

مادة 110: " تتضمن الأعمال المصرفية تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل".

---

[1]-شاكر القروني : "**محاضرة في اقتصاد البنوك**"، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2008، ص، ص : 25، 26.

[2]- محب خلة توفيق: "**الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، دار الفكر الإسكندرية- مصر، 2011، ص: 24.

[3]- فلاح حسيب بوادي ومؤيد عبد الرحمان الدوري: "**الإدارة والبنوك**"،ط4، دار وائل للنشر، 2008، ص، ص: 13، 14.

[4]- رقية بن شعبان :"**مذكرة استراتجية ومخاطر الإقراض في البنوك التجارية** "، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصاديةدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة ميلة، 2013-2014، ص، ص: 3،4.

مادة 111: " تعتبر أموال متلقات من الجمهور وتلك التي تلقيها من الغير ولا سيما بشكل ودافع مع حق استعمالها بشرط إعادتها ".

مادة 112: " تشكل عملية قرض في تطبيق هذا القانون إلى عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو بعض الأشخاص أموال تحت تصرف شخص آخر أو يأخذ بموجبه ولمصلحة الشخص الأخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة ".

مادة 113: " تعتبر وسائل دفع جميع الوسائل التي تمكن من تحويل أموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل ".

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن البنوك التجارية هي منشآت مالية وظيفتها قبول الودائع ومنح القروض للأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين.[1]

ثانيا- أنواع البنوك التجارية

تقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنك وذلك على النحو التالي: [2]

1-حسب الوضع القانوني: وتقسم إلى:

1 1 -بنوك عامة: هي البنوك التي تملكها الدولة وتملك رأس مالها وتشرف على أنشطتها وأعمالها من البنوك التجارية العامة والمتخصصة كالبنك العقاري، البنك الزراعي، البنك الصناعي.

1 2 -بنوك خاصة: هي البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، يتولوا إدارة شؤونها ويتحملون مسؤوليتها القانونية والمالية إزاء الدولة (الممثلة في البنك المركزي).

1 3 -بنوك مختلطة: وهي البنوك التي تشترك في ملكيتها وإدارتها من الدولة والأفراد أو الهيئات، ولكي تحافظ الدولة سيطرتها على هذه البنوك فإنها تعتمد على امتلاك رأس المال بما يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما ينسجم والسياسة المالية والاقتصادية للدولة.

2-حسب طبيعة الأعمال: وتقسم إلى:

2 1 -بنوك تجارية: هي البنوك التي تزاول الأعمال المصرفية من قبول للودائع وتقديم للقروض وحسم الأوراق التجارية أو تحصيلها، وفتح الاعتمادات المسندية، وقد تمارس البنوك أعمالا أخرى غير مصرفية مثل المشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسندات.

2 2 -بنوك صناعية: وهي البنوك التي تختص في التعامل مع القطاع الصناعي وتساهم في عملية

[1]-رقية بن شعبان :"**مذكرة استراتجية ومخاطر الإقراض في البنوك التجارية** "المرجع السابق، ص: 15.

[2]- متولي عبد القادر : "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص، ص: 74، 75.

التنمية الصناعية من خلال دعم المشاريع الصناعية وذلك مقابل تقديم القروض ومنحا للتسهيلات المصرفية.

2 3 -بنوك زراعية:وهي البنوك التي تتعامل مع المؤسسات الزراعية حيث تختص في تقديم التسهيلات والخدمات المصرفية كافة لمساعدة هذه المؤسسات على أداء دورها في عملية التنمية الزراعية سواء كانت تابعة للأفراد أو الجمعيات التعاونية.

2 4 -بنوك عقارية:وهي البنوك التي تقدم التسهيلات والخدمات المصرفية لكافة الأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية بمساعدتها في إنشاء العقارات

3 -حسب مصادر التمويل: وتقسم إلى:[1]

3 1 -بنوك مركزية: وهي البنوك التي أنشأتها الدولة لتتولى عملية الإشراف والتوجيه والرقابة على الجهاز المصرفي، كما أن لها حق في إصدار العملة والاحتفاظ بالأصول السائلة الخاصة بالدولة كالذهب والعملات الأجنبية، ويكون رأس مال البنوك المركزية ما تخصصه الدولة لها، وكذلك من ودائع البنوك التجارية لديها.

3 2 -بنوك الودائع: وهي البنوك التي تتكون أموالها الخاصة من رأس المال المملوك للشركاء، ومن الودائع التي يقدمها للأفراد والمؤسسات لغرض الاستثمار أو الحسابات الجارية.

3 3 -بنوك الاستثمار:وهي البنوك التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة بالإضافة إلى الودائع لأجل في قيامها بالأعمال التي أنشأت لأجلها، ومن أهم هذه الأعمال تقديم قروض طويلة الأجل للمشروعات أو المساهمة فيها للأغراض الاستثمار، والقانون سمح لهذه البنوك بإنشاء شركات استثمارية.

4-حسب الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية:وتقسم إلى:

4-1- بنوك تقليدية (ربوية):وهي البنوك التي لا تتقيد بمبادئ وضوابط الشريعة الإسلامية في أعمالها المصرفية كالتعامل بالربا وبيع الدين وغيرها.

4-**2-بنوك إسلامية:**تقوم هذه البنوك بالعمل وفق ما تفرضه الأحكام والقواعد في الشريعة، وقد تميزت هذه البنوك بعدم التعامل بالفائدة أخذا من المقرضين أو إعطائه للمودعين، ولكن اتسمت علاقتها بعملائها لأنها علاقة شريك مع شريكة، حيث لا يحدد عائدا مسبقا على الأموال المودعة لديها أو تقديم أموالا لعملائها بصورة أموال بالمرابحة أو المضاربة أو المشاركة، وتقوم البنوك الإسلامية بأداء الخدمات المصرفية المختلفة كتلك التي تقوم بها البنوك التقليدية مقابل عمولات تتقاضاها.

[1]-محمد عبد الفتاح الصيرفي: "**إدارة البنوك**"، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2006، ص، ص: 30، 31.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

تعددت وظائف البنوك التجارية وتنوعت وتطورت بتطور البيئة المصرفية لذا سنتطرق إلى كل من الوظائف التقليدية والوظائف الحديثة.

أولا- الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

يقوم البنك التجاري بالعديد من العمليات المصرفية وتتمثل في:

1- قبول الودائع من الجمهور: [1]إن قبول الودائع هي الوظيفة الأساسية للبنك ولكي تزداد أعمال أي بنك فلا بد من اجتذاب أكبر قدر ممكن من الودائع، ولكن الحصول على الودائع ليس غاية للبنك في حد ذاته إذ أن الغاية المتوخاة هي تسليف هذه الودائع لعملاء البنك المضمونين، ويدفع البنك لأصحاب الودائع فوائد عن أموالهم المحتفظة بها لدى البنك ويتقاضى في نفس الوقت فوائد أعلى من القروض التي يقدمها للمستثمرين وبذلك يتحقق له قدر من الأرباح، فعمل البنك الأساسي هو تجارة النقود فيحقق أرباحه من خلال الفرق بين الفوائد التي يستوفيها من المقترضين والفوائد التي يدفعها للمودعين.

وتعمل البنوك التجارية على اجتذاب الودائع من خلال الأساليب التالية:

- تقديم خدمات الإيداع والسحب من الحسابات والتميز عن غيره من البنوك في سرعة ودفق عملياته بحيث يشعر العميل بالاهتمام الشخصي وأنه محل عناية البنك واهتمامه.

- تقديم عائد منافس حتى يشعر المودع أن أمواله لدى البنك تدر عائدا أفضل.

- زيادة القوة المالية والإدارية للبنك.

ويمكن تقسيم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعين لدى البنوك التجارية إلى أربعة أقسام رئيسية وهي:[2]

أ- حسابات جارية: هي الحسابات التي تتضمن معاملات متبادلة بين البنوك والطرف الأخر ويتمثل الطرف الأخر في شخص أو أشخاص طبيعيين (أفراد) أو أشخاص اعتباريين (شركات وهيئات و بنوك أخرى) وتعتبر الحسابات الجارية الدائنة لدى البنوك التجارية بمثابة مصدر من مصادر الأموال الهامة لدى هذه البنوك، ولذلك تسعى البنوك التجارية إلى جذب قدر كبير من إيداعات الأفراد والهيئات في صورة حسابات جارية دائنة.

ب- حسابات صندوق التوفير: تلجأ البنوك التجارية إلى تشجيع العملاء على الادخار عن طريق فتح

[1]- محمود حسين الوادي: "**النقود والمصارف**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص: 111.

[2]- محمد عبد الفتاح الصرفي، مرجع سابق، ص، ص: 20- 22.

حسابات توفير لهؤلاء العملاء، تمنحهم بعض المميزات مثل: دفع نسبة فائدة سنوية محدد عن المبالغ التي يحتفظ بها العملاء في حسابات التوفير، وتحدد قيمة الفائدة التي يحصل عليها العميل بقيمة المبالغ التي يحتفظ بها، والمدة التي يحتفظ خلالها بهذه المبالغ، ومعدل الفائدة السنوية التي يتعهد البنك بدفعة للعملاء على إيداعاته.

ج- حسابات ودائع بالأخطار : هناك من العملاء من يجد نفسه أنه في غير حاجة إلى مبلغ معين من المال لمدة غير معلومة على وجه التحديد، ويرغب في استثمار هذه المبالغ طول فترة عدم حاجته إليها، بحيث يكون من حقه سحب هذه الأموال عند الحاجة لها ويقوم البنك بدفع فوائد المودعين عن المبالغ المودعة في هذه الحسابات ولكي يتمكن البنك التجاري من دفع فوائد بنسب مرتفعة فإنه يعمل على استثمار هذه الأموال بما يعود عليه بأرباح مرتفعة تزيد عن قيمة الفوائد التي يدفعها للعملاء.

د- حسابات ودائع (لأجل): قد يجد بعض العملاء أنهم في غير الحاجة إلى مبالغ معينة لمدة محددة ومعلومة، فيلجئون إلى إيداع هذه المبالغ في حسابات ودائع لأجل محدد لا يحق لهم سحبها إلا بعد انقضاء الأجل المحدد، فكلما زاد أجل الوديعة كلما تمكن البنك التجاري من تحقيق معدلات أرباح مرتفعة، وكلما أمكن للبنك بالتالي من دفع معدلات فوائد مرتفعة كمودعي هذه الودائع.

2- منح الائتمان: وتعد من أبرز الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية حيث تقدم قروض قصيرة الأجل لرجال الأعمال والمستثمرين وغيرهم حتى يتمكنوا من إتمام أعمالهم وفي مقابل ذلك يدفعون فوائد للبنك مقابل هذه القروض عند حلول ميعاد معين متفق عليه تدفع فيه قيمة القرض والفوائد، أو يتم تحديد القرض لفترة أخرى إذا ما رغب المقترض في ذلك، ويساهم في هذا النشاط للبنوك التجارية في تدعيم النشاط الاقتصادي للدولة، حيث يكون لذلك الدور أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية للمجتمع والأصل أن تتولى البنوك التجارية تقديم قروض قصيرة الأجل إلا أنه لوحظ في الآونة الأخيرة أن البنوك التجارية بدأت تتوسع في تقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل، ولقد ساعدها على ذلك التطور الذي حدث في الأسواق المالية، والقروض التي تقدمها هذه البنوك وقد تكون مضمونة بضمان شخص أو بدون ضمان وهنا لا يحصل البنك التجاري على أي ضمان يكتفي بالوعد الذي أخذه على عاتقه صاحب الفرض ويستند البنك في ذلك على حسن سمعه المقترض ومكانة مركزه المالي، وعند قيام البنك التجاري برسم سياسته الائتمانية فهو يأخذ في الاعتبار عدة أمور منها حاجة عملائه للقروض أو سلامة الودائع لديه وحصوله على إيراد يكفي تغطية كل نفقاته، وهنا يعمل البنك التجاري على الموازنة بين هذه الأمور.[1]

3- خصم الأوراق التجارية: يقوم البنك التجاري بخصم الأوراق التجارية مثل الكمبيالات والسندات الأذينية من المستفيد لهذه الأوراق قبل ميعاد استحقاقها، حيث يقوم هذا الأخير بتظهيرها لمصلحة البنك ليصبح

[1]-حسن أحمد عبد الرحيم : "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص : 73.

البنك هو المستفيد، وفي مقابل ذلك يحصل حامل الورقة التجارية من البنك على قيمة الورقة التجارية بعد استقطاع عمولة البنك والفائدة التي يستحقها البنك مقابل تخليه عن أمواله التي أعطاها لحامل الورقة وهو ما يسمى سعر الخصم، وكذلك يخصم البنك نسبة ضئيلة منها مصروفات للتحصيل حيث يقوم البنك بتحصيل مثل هذه الأوراق التجارية في ميعاد استحقاقها، ويعتبر خصم الأوراق التجارية بمثابة قرض قصير الأجل يقدمه البنك إلى عملائه ولكن بطريقة غير مباشرة وتعتبر من الخدمات الهامة التي يقوم بها البنك التجاري والتي تساعد بدورها في تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد، خاصة إذا عرفنا أن البنوك التجارية تستطيع إذا أرادت أن تعيد خصم هذه الأوراق التجارية لدى البنك المركزي، وتحصل بذلك على النقود التي سبقت وتخلت عنها عندما قامت بخصم الأوراق التجارية لديها من قبل عملائها.

وتجدر الإشارة أن قيام البنوك التجارية بخصم الأوراق التجارية لديها يعتبر ائتمان غير مباشر حيث يستطيع العميل صاحب الورقة التجارية الحصول على نقد سائل بمجرد خصم هذه الأوراق لدى البنك التجاري.[1]

4-نقود الودائع:[2] تتعامل البنوك التجارية بصورة رئيسية مع الائتمان، أي قبول الودائع من الأفراد ومنحها بشكل قروض يتم استخدامها في تمويل نشاطات استثمارية ونشاطات اقتصادية مختلفة، بعبارة أخرى فإن البنوك التجارية تقوم بعمليات الوساطة المالية بين الوحدات الاقتصادية (أفراد، مؤسسات...) ذات الفوائض النقدية وتسمى وحدات الفائض، ومن بين الوحدات الاقتصادية التي تحتاج لهذه الأموال لتمويل أنشطتها وتسمى وحدات العجز، إن قيام البنوك بهذه الوظيفة المهمة ساعدها على أن تكون جهة ثانية مع البنك المركزي تؤثر على كمية النقود الموجودة في الاقتصاد بواسطة مضاعفتها بذلك النوع من النقود الذي يطلق عليه "نقود الودائع" وهناك عوامل مؤثرة على قدرة المصارف التجارية على مضاعفة النقد هي :

- **حجم الوديعة الأولية:**فكلما كبر حجم الوديعة الأولية زادت قدرة البنك على مضاعفة النقد.

-نسبة الاحتياطي النقدي التي يفرضها البنك المركزي : فكلما انخفضت هذه النسبة زادت قدرة البنوك على مضاعفة الطلب.

-درجة الوعي المصرفي لدى الجمهور : فكلما ازداد الوعي المصرفي لدى المتعاملين مع البنوك التجارية من حيث حجم التعامل في الودائع والشيكات زادت قدرة البنوك على أداء هذه الوظيفة.

- درجة الثقة بالجهاز المصرفي:فكلما زادت ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي كلما زادت قدرة البنوك على أداء هذه الوظيفة.

[1]-حسن أحمد عبد الرحيم، مرجع سابق، ص، ص : 74، 75.

[2]- محمود حسين الوادي ، مرجع سابق، ص: 154.

ثانيا: الوظائف الحديثة

إن البنوك التجارية تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن بأقل تكلفة لذلك سعت إلى ابتكار واستحداث خدمات جديدة لزيادة حصتها السوقية في ظل المنافسة الشديدة بين المؤسسات المصرفية من جهة والمؤسسات الغير مصرفية من جهة أخرى، ومن أبرز الخدمات المصرفية الحديثة نذكرمايلي:[1]

1- تقيم خدمات استشارية للعملاء :لوحظ مؤخرا أن البنوك أصبحت تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاء مشروعاتهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد حجم الأمثل للتمويل المطلوب وكذلك طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والإنتاج والبيع والتحصيل، باعتبار أن الفلسفة المصرفية السليمة تعتبر مصلحة البنك ومصلحة المشروع الذي سيتعامل معه مصلحة مشتركة على اعتبار أنه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل للبنك الذي يموله، كمسألة تحديد الحجم الأمثل للأموال اللازمة للمشروع مسألة هامة لتحديد كمية الأموال التي تفي بحاجات المشروع بحيث لا يترتب عليها إفراط في هذه السيولة يشكل أعباء على المشروع.

2-ادخار المناسبات:شجعالبنك المتعاملين معها أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل مواجهة نفقات موسم الاصطياف أو الزواج أو تدريس البناء في الجامعة...، حيث تمنح فوائد مغرية على هذه المدخرات وتمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم وهذا النوع من الخدمات يؤدي إلى زيادة مواد البنك نتيجة تراكم مدخرات المتعامل على فترات دورية حتى تحل المناسبة التي ادخر لأجلها المتعامل فيقوم بسحب مدخراته.

3- البطاقة الائتمانية أو بطاقة الاعتماد:وهي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة وهذه الخدمة لمنح الأفراد بطاقات من البلاستيك تحتوى على معلومات اسم المتعامل ورقم حسابه وبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات العديد من المجالات التجارية المتفقة مع البنك على قبول منح الائتمان لهذه البطاقة على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات إلى البنك خلال 25 يوم من تاريخ استلامه فاتورة لمختلف المشتريات التي قام بها خلال الشهر المنصرم حيث يرسل البنك هذه الفاتورة في نهاية كل شهر ولا يدفع المتعامل أي فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد لأنه يدفع الفوائد مقدارها 15% في الشهر على الرصيد المتبقي بدون سداد بعد فوات الأجل المحدد للسداد.

4- إدارة ممتلكات وشركات المتعاملين مع البنك: كثيرا ما يوصل الأثرياء في الولايات المتحدة الأمريكية البنك بإدارة أموالهم وممتلكاتهم لأولادهم القصر بعد وفاتهم إلا أن يبلغوا سن الرشد محددين للبنك مجالات استثمار هذه الأموال وكيفية التصرف بالعوائد قد يتم ذلك أثناء حياة المالك ليريح نفسه من عناء

[1]- زياد رمضان محفوظ جودة: "**الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنك**"، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع- الأردن، 2006، ص: 17.

الاستثمار وليستفيد من خبرة البنك في هذا المجال.[1]

بالإضافة إلى ما سبق ذكره فإن البنوك التجارية تقدم خدمات حديثة نجملها في النقاط التالية:[2]

- تمويل (الاستثمار).
- إصدار خطابات الضمان.
- فتح الإعتمادات المسندية.
- بيع وشراء العملات وتحويلها إلى الخارج.
- بيع الشبكات السياحية.
- تحصيل الأوراق التجارية.
- تأجير الخزائن الحديثة.
- المساهمة في مشروعات التنمية.
- سداد المدفوعات نيابة عن الغير.
- سداد فواتير الخدمات (هاتف، كهرباء، غاز،....وغيرها).
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين.
- دفع المبالغ من أصل الإعتمادات الخاصة.

كما أصبحت البنوك التجارية تمارس أنشطة غير مصرفية أخرى نذكر منها:

- التأجير التمويلي.
- بيع الخدمات التأمينية.
- تقديم الخدمات الاستشارية للمضاربة في الأسهم.
- تقديم خدمات الثقة (ضمان تسويق الأوراق المالية).

[1]- المرجع السابق، ص: 23.

[2]- مصطفى كمال السيد طايل: "**الصناعة المصرفية في ظل العولمة**"،اتحاد المصارف العربية، مصر، 2009، ص، ص: 39، 40.

المطلب الرابع: موارد واستخدامات البنوك التجارية[1]

يمكن التعرف على موارد واستخدامات البنك التجاري من خلال دراسة عناصر الأصول والخصوم في ميزانيته، ومن المعروف أن ميزانية البنك كأي مؤسسة أخرى تصور مركزه المالي في تاريخ معين بصفة شخصية معينة مستقلة عن أصحاب رأسماله والمتعاملين معه.

و تمثل الخصوم القيمة التي يلتزم بها البنك والأصول تمثل مجوداته أو حقوقه التي تعادل قيمتها الدفترية التزاماته في ذات التاريخ المعين، وتمثل التزامات البنك بعناصرها المختلفة الموارد التي يحصل عليها من مصادر مختلفة، كما تمثل الحقوق المقابلة أو لاستخدامات المختلفة التي تقابل هذه الموارد من خلال ميزانية البنك التجاري يمكن تحديد أهم مصادر الأصول واستخدامات في البنك التجاري.

جدول رقم (03): ميزانية البنك التجاري

الأصول (الموجودات، الاستخدامات)	الخصوم(المطلوبات، الموارد)
1- النقدية السائلة	1- رأس المال المدفوع الاحتياطي.
2- حافظة الأوراق المالية:	2- الودائع
- أذونات الصندوق	- ودائع تحت الطلب .
- الأوراق التجارية المخصومة.	- ودائع ثابتة لأجل.
- الأسهم والسندات.	- ودائع ثابتة لأخطار.
3- السلفة والقروض.	3- قروض من البنوك الأخرى
4- الأصول الثابتة	4- قروض من البنك المركزي

المصدر: متولي عبد القادر: "الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير"، دار الفكر، الأردن، 2010، ص 74.

أولا: مصادر البنوك التجارية

1- المصادر الذاتية: تعد مصادر خاصة لدى البنك وتضم:

- حقوق الشركاء: ويتضمن كل من:

أ- رأس المال: لا يمثل أهمية لموارد البنك غير أنه مصدر ثقة المودعين وتدعيم مركز البنك في علاقته مع المراسلين بالخارج وعادة تضع القوانين البنوك حدا أدنى لرأس المال المدفوع.

ب- الاحتياطات: فهي مبالغ تقتطعها البنوك من صافي الربح المعد للتوزيع، وهي إما أن تقرر بنص القانون أو بمقتضى النظام الأساسي للبنك، وتتراوح نسبة الاحتياطي الإجباري ما بين 10٪ إلى 15٪ من الأرباح المحققة بينما تصل نسبة الاحتياطي الاختياري إلى 20٪ أو أكثر من الأرباح.

[1]- سامر بطرس جلدة، مرجع سابق، ص، ص: 95، 96.

ج- المخصصات:يكون تحميلها إلى إجمالي الربح في نهاية العام لمقابلة أغراض معينة: الديون المشكوك فيها هبوط أسعار الأوراق المالية....

2- المصادر غير ذاتية:وتتمثل التزامات البنك للغير وهي ودائع العملات على مختلف أشكالها القانونية وبمعاينة ميزانية البنك في جانب المطلوبات تظهر جليا أهمية الودائع بالنسبة لكل موارد البنك.

أ- ودائع العملاء:تتكون من مختلف الإيداعات التي يحصل عليها البنك من الأفراد والهيئات والمؤسسات وكلها تظهر في بنك الودائع، وهي تمثل أكبر وأهم مصدر من مصادر تمويل البنك التجاري.

ب- إيداعات البنوك الأخرى: تظهر تحت بنك المستحق للبنوك أو اقتراض من البنوك وهو يمثل أحد المصادر العامة تشتمل على حسابات جارية في الداخل والخارج.

ج- شهادات الإيداع:تستند على تمكين المستثمر من إيداع أمواله بعائد محددو لأجل محدد مع ضمان سرعة السيولة وقابلية التداول في نفس الوقت.

د- القروض: تلجأ بعض البنوك التجارية للاقتراض لأسباب متعددة فعندما تمر البنوك بأزمة سيولة لأي من الأسباب الملجأ الأخير لها هو الإقراض من البنك المركزي.

ثانيا:استخدامات البنوك التجارية

يبين جانب الأصول كيفية توظيف موارد البنك التجاري ومن الوجهة العامة إذا ألقينا نظرة على الأصول في ميزانية أي بنك تجاري يتبين لنا أن موارده موزعة على قائمة من الاستخدامات تتدرج تنازليا حسب سيولتها وطبقا لهذا التدرج التنازلي في درجات السيولة يمكن تصنيف هذه الأصول إلى:

1- السيولة من الدرجة الأولى (نقدي احتياطي سواء في الصندوق أو لدى البنك المركزي).

2- السيولة من الدرجة الثانية (أذونات الخزانة- أوراق تجارية مخصومة).

3- الأسهم والسندات تمثل الأسهم حصة في رأس مال المؤسسة ، وتعطي لحاملها جملة من الحقوق، إذ للسهم قيمة دفترية اسمية وسوقية، أما السندات فهي ورقية مالية تمثل تمويل متوسط الأجل أي هي وعد من المقترض بدفع مبلغ معين إلى حامله في تاريخ الاستحقاق.

4- القروض التي يقدمها البنك (التسليف، الائتمان).

5- القروض التجارية (الاعتمادات المستندية).

6- الاستثمارات (محفظة الأوراق المالية).

7- الأوراق الحكومية وقروض القطاع العام.

المبحث الثاني: الائتمان المصرفي

يعتبر الائتمان المصرفي مهم جدا في البنوك كما انه يمثل أهم ايراد الى البنك مهما تنوعت مصادر الائتمان و سنتطرق في هذا المبحث الى تطور و نشأة الائتمان المصرفي، ثم الى تصنيفاته و الموقع التنظيمي للائتمان المصرفي و المواصفات المتوفرة في طالب الائتمان المصرفي و أخيرا إلى شروطه أهميته

المطلب الأول: نشأة وتطور الانتماء المصرفي ومفهومه

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة وتطور الائتمان المصرفي إضافة إلى مفهومه.

أولا: نشأة وتطور الائتمان المصرفي [1]

تزامن ظهور الائتمان مع ظهور النقود واستخدامها، حيث وجد مقرض النقود في العصور القديمة وفي المجتمعات البدائية واستمر ذلك واتسع لاحقا، حيث يمكننا التميز بين ثلاثة عصور زمنية وجد فيها الائتمان المصرفي ومما يناسب التطور الذي حققته وطبقته المجتمعات في تلك العصور والتي هي:

1- الائتمان المصرفي في العصور القديمة : حيث عرفت المجتمعات القديمة الائتمان المصرفي ومنها مجتمعات بابل وغيرها منذ أكثر من ألفي سنة قبل الميلاد إقراض واقتراض النقود وعمليات الرهن واستخدام الصكوك لنقل العقارات والإيجار، ونشأة آنذاك عائلات غنية امتهنت إقراض النقود فقد اشتهر (جيبي) أحداأغنياء بابل في القرن السابع قبل الميلاد بأعمال مالية كان منها الإقراض مقابل رهن ووجدت حركة الائتمان في عهد السلالات المختلفة كالسمريين أو الكيشيين وفي عهد حمورابي وبنود خنصر كما شمل الائتمان المصرفي مختلف المجالات منها الزراعي والعقاري والرهوني.

2- الائتمان المصرفي في العصور الوسطى: حيث استمرالائتمان وخاصة في مجتمعات أثينا وروما خلال العصور الوسطى، وبرز بشكل خاص اليهود في ممارسة الائتمان المصرفي وتعاطيه وفي الحقل المصرفي، والذين انتشروا بشكل واسع وعمدا على إقامة روابط عائلية وعنصرية فيما بينهم وأصبحوا بارزين في هذا المجال، وحتى أن الأمر وصل إلى أحد احتكارهم هذا الجانب في مناطق وأوقات معينة وارتبط بتحريم الديانات الربا عدا الدين اليهوديالذي يذكر أنه حرم تعاطي الربا بين اليهود ولم يحرمه مع غيرهم.

وتم اتخاذ المعابد والأماكن الكنسية محلات لتعاطي الائتمان المصرفي وممارساته، وخاصة خلال القرن التاسع والعاشر وأحادي عشر، واستقر ذلك خلال القرون الثلاث التالية وقد اشتهر باسيو مثلا وهو أحد كبار تجار اليونان بعمليات الإقراض أو إلى الحد الذي لم يكن يمنح للأفراد فحسب بل عظم شأنه

[1]-فليح حسن خلق: "**النقود والبنوك**"، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع عمان، الأردن 2006، ص: 268

إلى أنه كثير ما اقرض الحكومة وأن المربين أي مقرضي النقود هم عبارة عن مجموعة من التجار والصيارفة كانوا في فينسيا وبنوا أهم المجموعات المصرفية في القرن الثالث عشر وحتى نهاية القرن الرابع عشر وحتى اسم شارع لمبارد والذي يعتبر المركز المالي في لندن اشتق اسمه من هذه المصارف الايطالية.

3- الائتمان المصرفي في العصور الحديثة: إن بروزالاكتشافات وما تبعها ورافقها من اختراعات، وما ترتب عليها من توسع تجاري واضح وتحقق الثورة الصناعية بعد ذلك كلها أدت إلى انتشار الائتمان وتعاطي استخدامه بشكل واسع وسريع بمقابلة احتياجات التطورات الاقتصادية هذه واتساع النشاطات المترابطة بها والتي تتضمنها.

ونظرا لحاجة التوسع التجاري فقد برز اليهود في البداية في عمليات اقتراض النقود بسبب نهي الدين المسيحي عن أخذ الفائدة ونهى الكنيسة عن تعاطيها.

ورغم ذلك فقد امتدت عمليات الإقراض من اليهود إلى المسحيين بعد أن قل الالتزام بالنواحي الدينية والكنيسة وبعد أن أصبح تعاطي الفائدة أمرا شائعا، لا بل أنه أصبح تقليدا أو عرفا ولذلك نشأت البنوك في معظم الدول الأوروبية في هولندا والموانئ التي تخدم التجارة في العالم وبذلك أصبح الائتمان مصرفيا في معظمه.

وفي عصر التخصص وتقسيم العمل الواسع وزيادة المبادلات بسبب اتساع النشاطات الاقتصادية ارتباطا بالثورة الصناعية فقد برزت واتسعت بشكل واضح الجهات التي تتعاطى الائتمان وتتعامل بهومنها المصارف التجارية والمصارف المتخصصة وبيوت الادخار والاستثمار والمؤسسات المالية الأخرى كشركات التأمين وغيرها من الجهات التي ترتبط بذلك، وارتبط بذلك الائتمان المصرفي بدرجة أكبر بالمصارف أي تأكد دور الائتمان المصرفي وأهميته في الاقتصاد.

ثانيا: مفهوم الائتمان المصرفي

قبل التطرق إلى تعريف الائتمان المصرفي نتطرق أولا إلى المعاني اللغوية والقانونية والاقتصادية له.[1]

1- المعنى اللغوي : كلمة **Crédit** لاتينية الأصل من الاسم **Créditions** من الفعل **Créditer** الذي يعني **Croire** والتي تعني بدورها الائتمان أي اعتبار الشخص جدير بالأمانة والثقة.

2- المعنى القانوني : هو تسليم الغير مالا منقولا على ذمة الدين أو الإيجار أو الرهن أو الإعارة أو الوديعة أو الوكالة في جميع الحالات يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال.

[1]- شاكر القزويني: "**محاضرات في اقتصاد البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص: 15

3- المعنى الاقتصادي: هو تسليف المال لتسييره في الإنتاج والاستهلاك ومواجهة عجز مالي يستحق السداد بعد فترة حسب نوع القرض وبمعدل فائدة متفق عليه مسبقا، كما أن للقروض ثلاثة عوامل أساسية هي : الوقت، الثقة،والوعد بالوفاء، وبدوره هذا المفهوم ينقسم إلى قسمين:

- **مصرفيا:**لكلمة الائتمان المصرفي في ثلاث معاني: القرض والتسليم والاعتماد.

- **محاسبيا:**يعني في المحاسبة الجانب الدائن في البنك.

ويعبر الائتمان عن الثقة التي يضعها البنك في العميل وفي مقدرته على الوفاء بدينه في الآجال المحددة.

كما يعرف الائتمان المصرفي على أنه تنسيق المال باستثماره في الإنتاج والاستهلاك و يقوم على عنصرين أساسين هما: الثقة والمدة.

ويعرف الائتمان المصرفي بأنه" تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاه يتم تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال في حالة توفق العميل عن السداد"، و يعرف الائتمان المصرفي أيضا بأنه" فعل من أفعال الثقة بين الأفراد ويتجسد الائتمان في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطة البنك أي الدائن لمنح أمواله إلى شخص أخر هو المدين أو يعده لمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض الفائدة ويتعهد المدين بتسديد بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين الطرفين.[1]

المطلب الثاني: تصنيفات الائتمان المصرفي

يوجد أكثر من معيار لتصنيف الائتمان المصرفي، وفيما يلي تلك المعايير المستخدمة في الواقع العلمي.

أولا: معيار الغرض من الائتمان

تأخذ معظم بنوك الو.م.أو بريطانيا بهذا المعيار ووفقا له يتم تصنيف الائتمان إلى:[2]

1-ائتمان تجاري وصناعي:تتمثل في القروض الموجهة لتمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة سواء أكانت تجارية أم صناعية أم زراعية.

2- ائتمان استهلاكي:وهي القروض التي يطلبها المستهلكين لتمويل احتياجاتهم الشخصية، كشراء السلع المعمرة مثل: السيارات والثلاجات وغيره، ومعظم تلك القروض تم سدادها في شكل دفعات شهريا ويعتبر البعض بطاقات الائتمان المصرفي قروض مستهلكة لكنها غير مباشرة.

[1]-عبد المطلب عبد الحميد: "**البنوك الشاملة وعمليات إدارتها**"، الديوان الجامعية الإسكندرية- مصر، 2000، ص: 103.

[2]- طارق طه: "**إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**"، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية -مصر، 2007، ص، ص: 342، 343.

3- ائتمان استثماري: ويقصد بها تلك القروض المستخدمة في تمويل إنشاء المباني الجديدة، أو شراء عقارات قائمة، وعادة ما يمتد تاريخ استحقاقها لأجل طويل.

ثانيا: معيار أجل الاستحقاق

طبقا لهذا المعيار يتم تصنيف الائتمان إلى: [1]

1- الائتمان طويل الأجل: ويقصد به الائتمان (القرض) الذي تكون فترته الزمنية أكثر من خمس سنوات وحتى خمس وعشرين أو ثلاثين سنة، وعادة ما يحصل على هذا النوع من الائتمان المشروعات التي تحتاج إلى تمويل رؤوس أموالها الثابتة مثل المشروعات الزراعية أو الصناعية ويدخل ضمن هذا النوع من الائتمان، الائتمان الاستهلاكي المقدم لأغراض الحصول على السلع الاستهلاكية وخاصة المعمرة منها.

2- الائتمان قصير الأجل: ويقصد به الائتمان المصرفي الذي تكون فترة الزمنية لسنة فأقل (ثلاثة أو ستة أو تسعة أو إثني عشر شهرا)، ويحصل على هذا النوع من الائتمان الأفراد والمشروعات المختلفة وبهدف تمويل عملياتها التجارية والصناعية والزراعية لفترات قصيرة الأمد.

إن الائتمان الطويل والمتوسط الأجل يوجهان نحو تمويل الاستثمارات الطويلة والمتوسطة الأجل أو تتولى مهمة تمويل هذه البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة في تمويل هذا النوع من الاستثمارات والقطاعات الاقتصادية، أما الائتمان قصير الأجل فإنه غالبا ما يحصل عليه الأفراد لتمويل عملياتهم التجارية والجارية، ولهذا فإن الجهة المانحة له تتمثل في البنوك التجارية.

ثالث: معيار الضمان المقدم

يصنف الائتمان المصرفي طبقا لهذا المعيار إلى نوعين أساسين هما: [2]

1-الائتمان الشخصي: (بدون ضمانات): وتقدمها البنوك في أضيق الحدود للمقترضين (عملاء) معروفين لديها بقوة مراكزهم المالية وجديتهم في سداد التزاماتهم، ومن الذين يحتفظون بصفة دائمة بقدر ملائم من الودائع النقدية لدى البنك المقرض.

2-الائتمان العيني (بضمانات): وبمقتضاها يلتزم المقترض (العميل) بتقديم أحد الأصول التي يمتلكها المقترض(البنك)، وذلك كرهن لضمان سداد قيمة القرض وغني عن البيان أن القيمة السوقية لأصل

[1]-ناظم محمد نوري الشمري:"**النقود والمصاريف والنظرية النقدية**"، دار زهران للنشر والطباعة، الأردن، 2006، ص: 125.

[2]- طارق طه، مرجع سابق، ص: 350.

المرهون يفترض أن تكون أكبر من قيمة القرض.[1]

ويمكن تقسيم هذا النوع من القروض إلى: [2]

2-1- ائتمان مقابل أوراق مالية: وتراعي البنوك في هذا النوع من الائتمان أن تكون الأوراق المالية المتخذة كضمان للقرض منسوق الأوراق القابلة للتداول في سوق الأوراق المالية (البورصة)، والتي يمكن الاقتراض بضمانها من البنك المركزي، ويلاحظ في هذا الصدد أن الأوراق المالية الحكومية تتمتع بقيمة افتراضية أكبر من الأوراق المالية الأخرى.

2-2-ائتمان مقابل أوراق تجارية : ويتمثل في القروض التي تمنحها البنوك لعملائها مقابل الكمبيالات المسحوبة لصالح هؤلاء العملاء والمودعة لديها، وتحتاط البنوك عادة من المخاطر المحتملة المصاحبة لعدم سداد بعض الكمبيالات، لذا فهي تقوم باستقطاع هامش معين من قيمة الكمبيالات الضامنة.

2-3- ائتمان مقابل بضائع: وعادة ما تكون البضائع كضمان للائتمان من السلع التي لا تتعرض للتلف سريعا وتتصف بالسهولة النسبية في تصريفها، حتى يمكن للبنك المقرض أن يبيعها استيفاءا لحقه في حالة تعذر المقترض عن سداد القرض.

2-4-ائتمان مقابل رهن عقاري:نظرا لأن البنوك العقارية هي التي أصبحت مختصة بمنح هذا النوع من الائتمان، فإن البنوك التجارية في حالة قبولها لهذا الضمان تعتبرها بمثابة ضمان إضافي إذا ما استشعرت عدم استقرار الموقف المالي للمقترض.

رابعا: معيار شخصية متلقي الائتمان

ويقصد به نوعان من الائتمان الأول عام والثاني خاص: [3]

1-ائتمان العام:ويتمثل في الائتمان الممنوح للدولة أو الحكومة أو المؤسسات الرسمية.

2-الائتمان الخاص:ويتمثل الائتمان الممنوح إلى الأفراد والهيئات والشركات الخاصة غير الحكومية.

ومهما يكن نوع التصنيف للائتمان المصرفي فإنه لا يمكن الجزم بانفصال أي نوع من التصنيفات، ومن التصنيفات السابقة يمكن إنجاز الشكل التالي:

[1]-رشاد العصار، رياض الحلي: "**النقود والبنوك**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 85.

[2]- عدنان التايه النعيمي، مرجع سابق، ص، ص: 22-27.

[3]- طارق طه، مرجع سابق، ص: 351.

الشكل رقم (02):تصنيفات الائتمان المصرفي

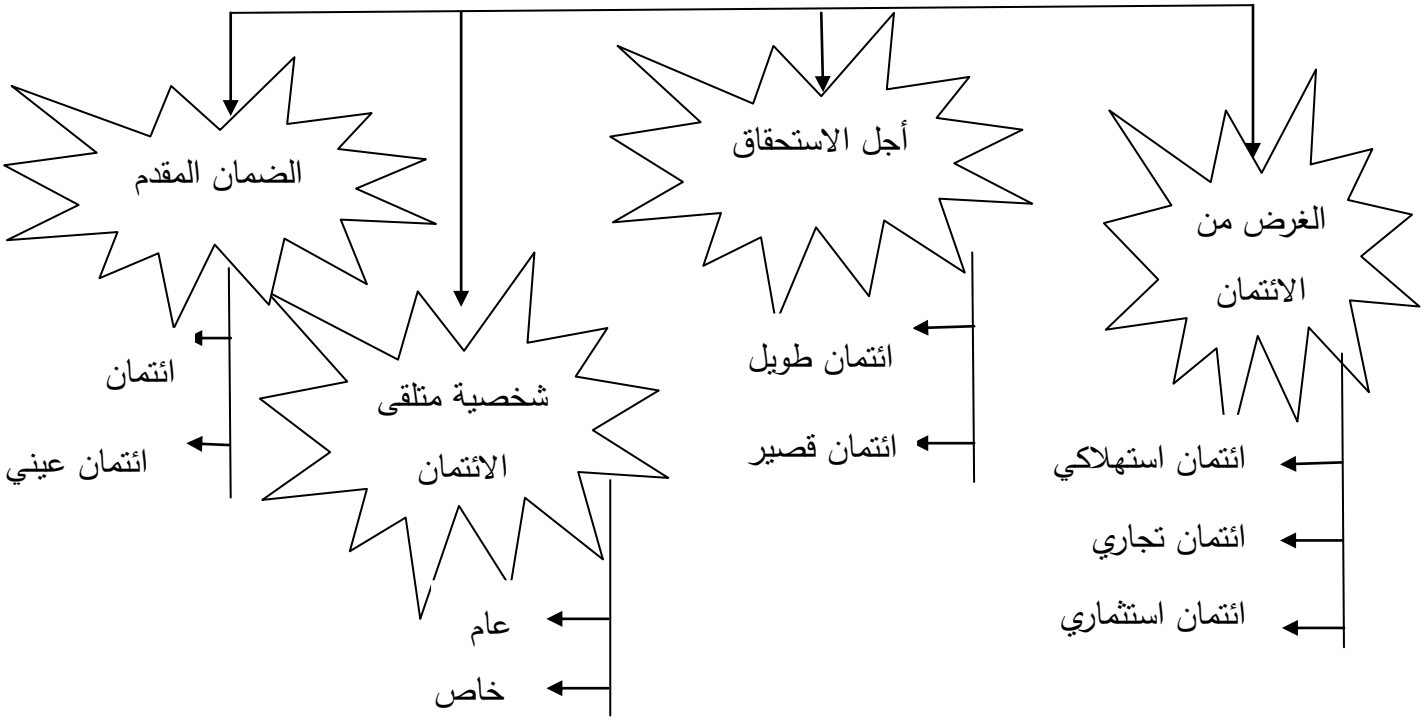

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على ما سبق

خامسا: تصنيفات أخرى للائتمان

إن الائتمان له تصنيفان وهما: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال، والقروض الموجهة لتمويل الاستثمار.

1- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال: [1]وهي القروض الموجهة لكل المعاملات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب أثنتا عشر (12) شهرا، وبعبارة أخرى هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال، وتنقسم إلى القروض العامة والقروض الخاصة.

1-1-القروض العامة: سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة وليس موجهة لتمويل أصل معين، ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

[1]-الطاهر لطرش: "**تقنيات البنوك**"، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص، ص: 57، 58.

1-1-1- تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة القصيرة جدا، التي يوجهها الزبون ويتجسد ذلك في أن يكون حساب الزبون مدينا وذلك في حدود مبلغ معين ومدة زمنية لا تتجاوز عدة أيام من الشهر.

1-1-2- المكشوف:هو عبارة عن قرض بنكي الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد في إمكانية ترك حساب الزبون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول قد تصل إلى السنة كاملة.

1-1-3- قرض الموسم: هو نوع من القروض البنكية، وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، قد يمتد إلى تسعة أشهر.[1]

1-1-4- قرض الربط: هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية، ويقرر البنك مثل هذا النوع عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقيق العملية محل التمويل ولكن هناك أسباب معينة أخرت تحقيقها.[2]

1-2-القروض الخاصة:هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع هي: [3]

1-2-1- تسبيقات على البضائع:هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين، وينبغي على البنك التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها وغير ذلك.

1-2-2- تسبيقات على الصفقات العمومية:الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقيات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة المتمثلة في الإدارة المركزية من جهة والمقاولين من جهة أخرى، وتنظم هذه الصفقات في الجزائر وتضبط طرق تنفيذها بواسطةقانون الصفقات العمومية، ويمكن للبنوك أن تمنح نوعين من القروض لتمويل الصفقات العمومية وهي: إعطاء كفالات لصالح المقاولين، ومنح قروض فعلية.

1-2-3-الخصم التجاري:هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، وتتمثل في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ويحل محل هذا الشخص في الدائنة إلى غاية هذا التاريخ.

ويتكون الخصم التجاري من ثلاثة عناصر هي: معدل الفائدة وعمولة التحصيل وهي عمولة

[1]-المرجع السابق، ص:60.

[2]- شاكر القزويني، مرجع سابق، ص:98.

[3]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 63

الجهد المبذول والوقت المضحى به أثناء تحصيل الورقة، وعمولة الخصم وهو أجر البنك من العملية ويحسب بالصيغة التالية:

$$\text{مبلغ الخصم} = \text{القيمة الاسمية} \times \frac{\text{معدل الخصم}}{100} \times \frac{\text{عدد الشهور}}{12}$$

1-2-4- القروض بالالتزام: يعتبر من القروض الخاصة ولا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطي نقودا ولكن يعطي ثقته فقط.

2- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:[1]

وتتمثل في تلك النشاطات أو العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج أو على عقارات، ولقد كانت تقوم بعمليات الاستثمارات بنوك متخصصة نظرا للخصائص المرتبطة بهذا التمويل، ولكن ذلك تغير مع الزمن وأصبح بإمكان البنوك تمويل العمليات ذات المبالغ الكبيرة، وتكون من سبع سنوات إلى غاية عشرين سنة مثل: تمويل نوع خاص مثل الحصول على عقارات....الخ.

2-1- عمليات القرض الكلاسيكية: يتم التميز هنا بين نوعين من الطرق الكلاسيكية القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل ويرتبط كل نوع من هذه القروض بطبيعة الاستثمار بذاته.

2-2- الائتمان الإيجاري: يعتبر فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل، وهو عبارة عن عملية يقوم بموجبها البنك أو مؤسسة مالية، بوضع آلات أو معدات بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

2-3-حالات التوظيف المالي: إن طرق التمويل السابقة الكلاسيكية على وجه التحذير يمكن أن تتم باستعمال أدوات مالية خاصة مثل السندات، كما يمكن أن تستعمل طرق تمويل أخرى مثل اللجوء إلى المساهمين، ويتجسد ذلك بإصدار نوع خاص من الأوراق المالية هي الأسهم وفي كلتا الحالتين تجد البنوك نفسها أمام تسير محفظات مالية وهي خليط بين الأسهم والسندات.[2]

[1]-الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص، ص:73، 74، 76.

[2]- لطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 82.

المطلب الثالث: الموقع التنظيمي لدوائر الائتمان المصرفي والمواصفات المطلوب توافرها في مسؤول الائتمان المصرفي

أولا: الموقع التنظيمي لدوائر الائتمان المصرفي[1]

في الواقع إن الائتمان المصرفي من الأمور التي تتعلق بالسياسات والإستراتجيات للإيرادات العليا في البنك، وبالنظر في خرائط الهيكل التنظيمي للبنوك نجد أن دوائر التسهيلات المصرفية مباشرة بالإدارات العليا في جميع المراكز والفروع، ويعود ذلك لطبيعة التسهيلات، حيث تتطلب السرعة في الأداء والضبط المناسب حيث المخاطر التي تؤثر على الربحية، وإن سوء إدارة هذا القسم سيكبد البنك خسائر كبيرة.

ونظرالأن المعلومات المصرفية غاية في السرية ولا يجوز إطلاع الأقسام الأخرى على تلك المعلومات أو تداولها، لذلك يتوجب أن تكون في أضيق الحدود، وتكون مباشرة بين قسم التسهيلات الائتمانية وإدارة البنك والعميل.

يمكن تحديد مهام قسم التسهيلات الائتمانية فيما يلي:

-استقبال طلبات التسهيلات من العملاء.
-تجميع المعلومات اللازمة عن العملاء وعن نشاطهم وأعمالهم.
-القيام بالزيارات الميدانية للعملاء إذا استدعى الأمر.
-الدراسة التحليلية الدقيقة لطلبات الائتمان.
-تقديم التوصيات اللازمة لمتخذي القرار.
-الاستعداد لمناقشة وجهات النظر والتوصيات مع الإدارة لترشيد القرار.
-تنفيذ كل الإجراءات الفنية والتنفيذية للحصول على المستندات اللازمة والضمانات المقبولة.
-متابعة العملاء في تسديد التزاماتهم.
-متابعة التسهيلات المعتبرة والتفاوض وعمل التسويات.

ثانيا: المواصفات المطلوبة توافرها في مسؤول الائتمان المصرفي: [2]

يجب أن تتوفر في مسؤول الائتمان مجموعة من الصفات كي يؤدي عمله بكفاءة ومن هذه الصفات ما يلي:

-الشخصية المقبولة واللباقة في الحديث.

---

[1]- محفوظ أحمد جودة وأرشيد عبد المعطي:"**إدارة الائتمان**"، دار وائل للنشر والطباعة، عمان-الأردن، 1999، ص، ص: 34، 35.
[2]- المرجع السابق، ص: 36.

- القدرة والمعرفة في تحليل المعلومات الوصفية والكمية.
- الخلفية الثقافية الجيدة ومتابعة التطورات الاقتصادية وأوضاع السوق.
- المعرفة بالأصول والأعراف المحاسبية، وتحليل الميزانيات وإعداد التقارير.
- الإلمام بالجوانب القانونية.
- أن يكون متعاون مع مرؤوسه ورؤسائه ولديه القدرة على الإقناع والحوار وتقبل الرأي الأخر.
- أن تكون لديه قاعدة عريضة من العلاقات والنشاطات الفعليةفي السوق.

المطلب الرابع: شروط وأهمية الائتمان المصرفي

سنتطرق في المطلب إلى شروط الائتمان المصرفي ثم إلى أهميته.

أولا: شروط الائتمان المصرفي [1]

تتضمن شروط منح الائتمان الضوابط التالية:

-دراسة الكفاية المالية للزبون.
-النشاط الاقتصادي الذي يعمل به الزبون.
-الغرض من طلب الائتمان.
-توثيق الائتمان بالضمان المناسب لمبلغ الائتمان.
-الوضع المالي للزبون المقترض.

ثانيا: أهمية الائتمان المصرفي[2]

يعد الائتمان المصرفي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القوي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، كما أن منح القروض يمكن البنوك من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتطوره ورخاء المجتمع الذي تخدمه، حيث تعمل القروض على خلق فرص العمل وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة، وتظهر أهمية القروض المصرفية أكثر في النقاط التالية:

- تعتبر القروض المصرفية المصدر الأساسي الذي يرتكز عليه البنك للحصول على إيراداته حيث أنها تمثل الجانب الأكبر من استخداماته ولهذا فإن البنوك تولي القروض المصرفية عناية خاصة.

---

[1]-إبراهيم محمد علي الحواري ونادية شاكر النعيمي: "**دراسة نظرية – تطبيقية، في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار**" ، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع83، 2010، ص: 15

[2]-شاكر القزويني: "**محاصرات في اقتصاد البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2008، ص:113.

-إن القروض المصرفية عامل أساسي ومهم لعملية خلق الائتمان والتي ينتج عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع).

-للقروض دورها في تمويل الحاجة الصناعية والزراعية والتجارية والخدمات والأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة وأحيانا الحصول على سلع الإنتاج ذاتها.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الائتمان المصرفي له أهمية في:

-تسهيل المعاملات.

-الائتمان يعتبر وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر وبالتالي فهو يلعب دور وسيط للتبادل.

-يساعد الائتمان المصرفي على الادخار ويحد من الاستهلاك وهذا يؤدي إلى القضاء على التضخم.

-الائتمان المصرفي يستخدم الرقابة على نشاط المشروعات من طرف الدولة وذلك بواسطة الأرصدة الائتمانية المخصصة لهذا القرض.

المطلب الخامس: أسواق وأدوات الائتمان المصرفي ومعدلات الطلب والعرض على الائتمان

نظرا لمدى أهمية الائتمان المصرفي في البنوك التجارية تؤدي أسواقه دورا مميزا في الاقتصاد إذا أن للائتمان أدوات ومحددات للطلب والعرض على الائتمان سنتطرق إليها فيما يلي:

أولا : أسواق الائتمان المصرفي

هناك نوعان من أسواق الائتمان المصرفي وهما: [1]

1- السوق النقدية: هي السوق التي يجري فيها التعامل بأدوات الائتمان القصير الأجل مثل أدونات الخزينة والأوراق التجارية وغيرها ومن أهم المتعاملين في السوق النقدية الحكومة باعتبارها بائع الأدونات الخزينة والبنوك التجارية باعتبارها مشتريا لها، تتميز السوق النقدية بأنها سوق للجملة فيتم التعامل بها بأحجام كبيرة ، أما من حيث مخاطر التعامل في السوق النقدية فتكمن فيما يلي:

1-1- تقلبات أسعار الفائدة: تزداد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة كلما زادت مدة ربط الودائع أو الاقتراض بسبب زيادة تقلبات الأسعار ولتجنب مثل هذه المخاطر يعتمد البنوك على ربط ودائعها لدى الغير باستحقاقات متماثلة لودائع عملاء لديها وتسمى هذه العملية التماثل (المقابلة)، أما في حالة ربط ودائع المصرف لدى الغير بفترات الاستحقاق تختلف عن استحقاقات ودائع عملائه وتسمى بالفجوة فإن تقلبات أسعار الفائدة تشكل مخاطر على ربحية البنك.

[1]-زياد رمضان ومحفوظ جودة: "**إدارة مخاطر الائتمان**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الأردن، 2008، ص، ص: 74- 76.

1-2-السيولة النقدية: إن مخاطر السيولة الرئيسي سوف تظهر بوضوح إذا ما تتبع دائرة الخزينة بالمصرف سياسة التماثل، حيث يظهر عدم التفاعل بين استحقاقات ودائع العملاء المربوطة واستحقاقات الأموال المستثمرة لدى الخير.

1-3- مخاطر التسويات: من المخاطر الرئيسية أيضا عدم قدرة الطرف الآخر من العملية على إعادة الأموال المربوطة لديها بسبب مصاعب مالية يواجهها أو بسبب إفلاسه لتجنب مثل هذا الخطر يختار البنك التعامل مع مؤسسات مالية ذات سمعة جيدة ويدرس جيدا الأوضاع المالية لهذه المؤسسات مع الأخذ بعين الاعتبار البلد الذي تقيم في هذه المؤسسات.

2- أسواق رأس المال: وهو سوق التعامل (بيعا وشراء) بأدوات الائتمان الطويلة الأجل وهذه الأدوات الائتمانية أو كما تسمى الأصول المالية عبارة عن الأسهم والسندات التي تصدرها المؤسسات المختلفة بهدف تغطية رأس المال وتوفير الأموال التي يحتاجها في تسيير نشاطه الاقتصادي سواء كان هذا المشروع صناعيا أو وزراعيا أو عقاريا أو خدماتيا لفترات طويلة وكذلك السندات الحكومية.

لهذا فإن السوق المالي يعد مجالا طبيعيا لنشاط البنك والمؤسسات المالية المتخصصة في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة وينقسم أسواق رأس المال إلى سوقين أولي وثانوي.

2-1-السوق الأولي: يقصد به سوق إصدار الأصول المالية سواء كانت هذه الإصدارات لأدوات ائتمانية أو أصول مالية طويلة الأجل وعملية الإصدارات هذه تمثل كتابا من المقترض فهذه السوق هي منبع ومصدر الاستثمارات الجديدة الممولة بالادخار المتجمعة في هذه السوق.

2-2- بالسوق الثانوي: يقصد به التداول للأصول المالية التي تم إصدارها في السوق الأولي ويعد السوق الثانوي أكثر أهمية من السوق الأولي وذلك لأن تداول الأصول المالية فيه بيعا وشراء فيها بين أطراف جديدة أو متعاملة في السوق الأولي.

ثانيا: أدوات الائتمان المصرفي

ومن أهم هذه الأدوات نجد الأوراق التجارية والأوراق المالية والنقود الورقية دائما تعد من بين أدوات الائتمان وسنتناول هذه الأدوات بإيجاز فيما يلي:

1- الأوراق التجارية: وهي أدوات الائتمان قصير الأجل من أهمها نجد الكمبيالة والسندات، والشيك وأذونات الخزانة، وأهم ما يميز هذه الأدوات سرعة تداولها وعدم تقيدها بالقيود المتعارف عليها في قواعد القانون، كما أن العرف يدخل في توفير قدر كبير من الضمان لها وإضفاء درجة من الثقة عليها.

والكمبيالة هي "سند يتداول فيه ثلاثة أشخاص ويصلح لتخليص ذمتين في نفس الوقت، وتعتبر الكمبيالة أشهر الأوراق التجارية على الإطلاق، أما السند الأدنى"هو صك يتعهد فيه المدين بدفع مبلغ معين في

تاريخ معين لأذن المستفيد ويتشابه السند الأذنى مع الكمبيالة في أن كلاهما يعتبر وسيلة لأداء الدين لأجل إلا أنهما يختلفان في أن السند الأذنى لا يعتبر ورقة تجارية، أما الشيك فهو ورقة تتضمن أمرا صادرا من الساحب إلى المسحوب عليه بأن يدفع لأذن شخص ثالث مبلغا معينا، أما فيما يتعلق بأذونات الخزينة فهي سند دين على الحكومة قصير الأجل (3 شهور عادة)، ويتم تداوله بنفس طرق تناول الأوراق التجارية ويتميز عليها بكبر الضمان الذي يوفره لحامله لأنه الضامن من الحكومة.[1]

2- الأوراق المالية: هي أدوات الائتمان طويل الأجل وأهمها الأسهم والسندات، فحملة الأسهم هم شركاء في رأس المال وبالتالي لا يحصلون على فائدة وإنما يحققون أرباحا ويتحملون خسارة تبعا لما يستفرغه عنه المركز المالي للمشروع الذي أصدر هذه الأسهم، أما السندات فهي بمثابة أدوات الائتمان قد تصدرها الحكومات أو المكتتبون في هذه السندات لا يكونون شركاء في رأس المال وإنما مجرد دائنين.[2]

3- النقود الورقية: وتعتبر من بين أدوات الائتمان وليس أدل على ذلك من أنها تسمى أحيانا بالنقود الورقية الائتمانية دلالة على أن قبول الأفراد لها وتداولها بينهم إنما يتوقف على درجة ثقتهم في الجهة المصدرة لها هي الدولة.[3]

ثالثا: محددات الطلب والعرض على الائتمان المصرفي

تحكم عملية الائتمان المصرفي محددات تؤثر على مدى الإقبال على الائتمان سواء على مستوى فردي أو على مستوى مؤسساتي، سياسة البنك في جذب الودائع تعد من أهم المحددات التي تؤثر على أبعاد ومرتكزات السياسة الائتمانية حيث أن سياسة الائتمان تعتمد على الودائع وتكاليفها وأجال استحقاقها ويمكن تقييم العوامل المؤثرة على الائتمان المصرفي إلى:[4]

1- العوامل أو المحددات الموضوعية: وهي تلكم العوامل والمتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر في الطلب على الأموال المصرفية بصفة عامةأو الطلب على الائتمان المصرفي بصفة خاصة وذلك بعيدا عن المحددات ذات الطابع الاعتباري أو الشخصي ومن أهم المتغيرات:

- أسعار الفائدة المصرفية.
- أسعار الفائدة على بدائل الائتمان.
- دخول وثروات المقترضين.

---

[1]-زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي: "**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص: 85.

[2]- ضبابة عبد الله: "**الاقتصاد المصرفي (بنك الكتروني، بنوك تجارية، السياسة النقدية)**"، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، مصر، 2008، ص: 30.

[3]- زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص:85.

[4]- محمد كمال خليل الحمزاوي:" **اقتصاديات الائتمان المصرفي**" (دراسة تطبيقية للنشاط الائتمان وأهم محدداته)، ط2، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 2000، ص، ص: 99، 100.

1-1- أسعار الفائدة المصرفية: مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، تتصف العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان من ناحية والكمية المطلوبة من الائتمان المصرفي ومن ناحية أخرى بالطابع العكسي، فزيادة سعر الفائدة تقلل من الطلب على الائتمان والعكس صحيح، لذا يتخذ منحى الطلب على الائتمان شكل منحنى الطلب العادي حيث يتجه من الأعلى للأسفل وإلى اليمين كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (3) منحنى الطلب عل الائتمان

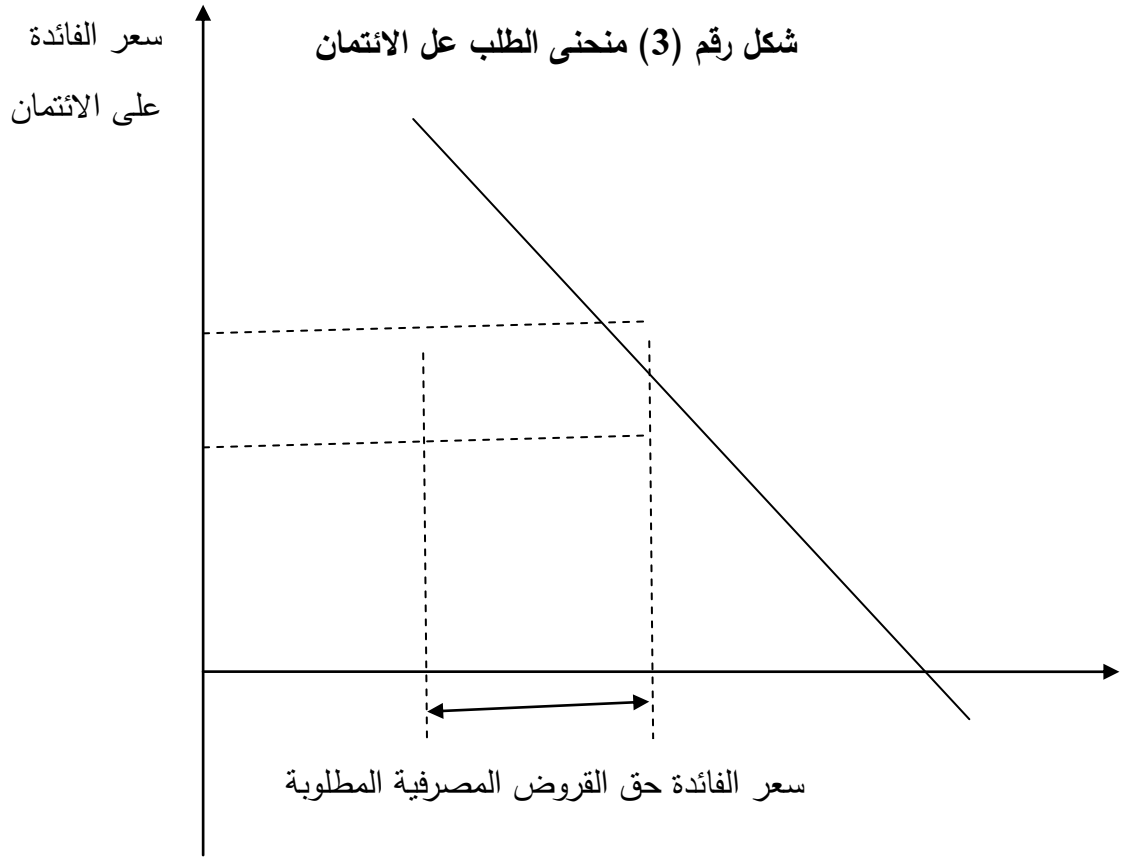

[1]

المصدر: محمد كمال خليل الحمزاوي: "**اقتصادياتالائتمان المصرفي (دراسة تطبيقية لنشاط الائتماني المصرفي وأهم محدداته)**، ط2، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 100

1-2- أسعار الفائدة على بدائل الإئتمان: مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة يؤدي الانخفاض في أسعار الفائدة على الأوراق المالية لا سيما السندات مقارنة بأسعار الفائدة على الائتمان المصرفي وكلاهما ثابت التي حولت المؤسسة الاقتصادية من طالب الإقراض من السوق المصرفي إلى سوق الإدارات المالية لتغطية الحاجة الائتمانية لهذه المؤسسات بشكل ألي أو جزئي بمعنى أن العلاقة بين تغيرات أسعار الفائدة على بدائل الائتمان من ناحية كمتغير مستقل والطلب على الائتمان المصرفي كمغير تابع من ناحية أخرى علاقة طردية أي موجبة.

[1]-زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، ص: 31.

1-3- دخول ثروات المقترضين: تشير النظرة المبدئية إلى أن ارتفاع مستويات الدخول لمختلف المؤسسات الاقتصادية تؤدي إلى الحد من الطلب على الأموال المصرفية، فالعلاقة بين المتغيرين عكسية.

2- العوامل الاعتبارية:توجد مجموعة من العوامل ذات الطابع الشخصي لها بهذا التأثير في الطلب على الائتمان التي تقدمه البنوك، ولعل من هذه العوامل الرغبة والقدرة على الادخار سواء للأفراد أو المشروعات والأذواق لاسيما بالنسبة للأفراد فلا شك أن وجود الرغبة والقدرة على الادخار لدى الفرد والقائمين على الإدارة في المشروع تحد من الطلب على الائتمان من البنوك.

3- عوامل مرفقية على مستوى الجهاز المصرفي : تتعدد العوامل المرفقية التي تؤثر في الطلب على الائتمان المصرفي يمكن توضيح العوامل فيما يلي:

3-1-مدى الحريات المتاحة إدارات البنوك في اتخاذ قرار الائتمان : لا شك أنه كلما تمتعت إدارات البنوك بحرية أكثر في حالة اتخاذ القرار الائتماني كلما زادت مساحة الثقة في هذه الإدارات ومن ثم يزيد عدد طلبات الاقتراض.

3-2- سياسة المساندة المصرفية: إن التدخل المستمر من قبل الجهات الرسمية والنقدية والائتمانية في مجتمع ما لمساندة بنك معين في حالة تعرضهلعسرمالي في التوقيت المناسب بدعم الثقة في الجهاز المصرفي كله ومن ثم تزيد قيمة الودائع لدى وحدات هذا الجهاز وتزيد قدرته على تقديم الائتمان المصرفي.

3-3-الإعلان المستمر عن مقومات السياسة الائتمانية: لا شك أن السياسة التي تنتهجها السلطات النقدية والائتمانية في تحرير النشاط المصرفي والائتماني له أثار على جانب عرض هذا النشاط وكذلك على جانب الطلب عليه، فالإعلان قد يدفع إلى المزيد أو قليل من الثقة في وحدات الجهاز المصرفي ومن ثم زيادة درجة اللجوء إلى الحصول على الائتمان والحد من الطلب عليه.

3-4-سياسة ضمان الائتمان المصرفي : يزيل اعتماد الدول لسياسة ضمان الائتمان من أمام المقترضين عقبة كبيرة تحول دون حصوله على الائتمان لاسيما بالنسبة للمقترض.

3-4 -الدورة الاقتصادية:تتأثر السياسة الائتمانية بالوضع الاقتصادي السائد من رواج وكساد وتضخم أدنى حالة الازدهار الاقتصادي وحالة الرواج تعمل البنوك على زيادة نسبة الائتمانات المقدمة لوجود الثقة لديها بنجاح المشاريع وتوفر فرصة كبيرة للربح.

المبحث الثالث: قرارات منح الائتمان والضمانات المقبولة

سنتطرق في هذا المبحث إلى خصائص القرار الأمثل ومراحل وخطوات منح الائتمان إضافة إلى نسب ومعايير منح الائتمان والعوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان والضمانات المقبولة.

المطلب الأول: خصائص القرار الائتماني الأمثل والصفات المصرفي المقبول

أولا: خصائص القرار الائتماني الأمثل[1]

تتمحور خصائص القرار الائتماني والتي إن توفرت يصعب حدوث التعثر بخلاف ما يرجع إلى أسباب يعب السيطرة عليها وتقع خارج دائرة مسؤولية العميل والبنك ونلخصها في الآتي:

1 - **خاصية (السيولة في الائتمان الممنوح):** وهي تعني إمكانية التصفية الذاتية للائتمان وسداده كاملا في التاريخ المتفق عليه وبالشروط المتفق عليها.

2 - **الربحية المتوقعة من الائتمان الممنوح** :إذ يجب الموازنة بين المخاطر المدروسة المصاحبة للقرار الائتماني وفي الربحية المتوقعة في إطار السياسة الائتمانية العامة للبنك، فيما يتعلق بنوع التسهيلات الممكن تقديمها أسعار العائد واجب التطبيق.

3 - **خاصية تنويع محفظة القروض والتسهيلات:** والهدف من تنويع القروض والتسهيلات بالبنك هو توزيع المخاطر بتجنب مخاطر التركيز على منطقة جغرافية أو نشاط أو قطاع اقتصادي معين أو عميل بعينه أو التركيز على نوع وحيد من الضمانات.

4 - **خاصية الأمان في الأموال المقترضة :** وتعني الثقة في أن الأموال المقترضة سوف يتم سدادها في تاريخ الاستحقاق ويأتي ذلك من الحرص الشديد على توافر عامل السيولة بالإضافة إلى عدم السماح بمنح ائتمان لأغراض المضاربة أو لأغراض مظهرية.

5 - **خاصية الضمان:** والذي يعتبر خط دفاع اختير لحالات الطوارئ غير المنظورة من عدم التأكد، أخذا في اعتبار أن خاصية الضمان تأتي في المرتبة الأخيرة في منظومة القرار الائتماني الأمثل.

ثانيا: الضمانات المصرفية المقبولة[2]

1- مفهوم الضمان المصرفي: وهو مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها العميل لتدقيق الائتماني ويأتي الضمان بمثابة تعزيز أو حماية لمخاطر معينة تتعرض لها إدارة الائتمان في البنوك ويتعين منا التأكيد على أن ما يقدمه البنك لعميله من الائتمان يتطلب أن يكون هذا

[1]-مراد سالم الطلاع: "**إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان**"، رسالة ماجستير غير منشورة تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة للجامعة الإسلامية غزة- فلسطين، 2010، ص:86.

[2]- اسامة محمود موسى: "**دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات**"، رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة لجامعة الإسلامية ، غزة- فلسطين، 2010، ص: 49.

العميل أهلا للثقة من ناحية وأن تكون لديه المقدرة على استخدام مبلغ القرض من الغرض الذي خصص من ناحية أخرى ومن مفاهيم يهتم الباحث الائتماني بتحديد الثغرة التمويلية للعميل من حيث القيمة والتوقيت ومن ثم يمكن تحديد قيمة القرض الواجب تقديمه لهدا العميل.

2-الاعتبارات المطلوبة في الضمانات: يتعين على البنك أخذ مجموعة من الاعتبار عند قبول ضمانات معينة لمنح تسهيلات معينة ومن هذه الاعتبارات ما يلي:

- **التقدير :**يكون مطلوبا من مسؤول التسهيلات حسن تقدير قيمة الضمانات المقدمة من العميل حتى لو استلزم الأمر الاستعانة بخبير في هذا المجال.

- **التسويق:** يجب الأخذ في الحساب عند قبول الضمانات إمكانية تسويقها وبيعها بسهولة.

- **استقرار القيمة:** عند قبول الضمانات يتوجب مراعاة التضخم وتقلبات الأسعار ومدة التسهيلات وأن يراعي عدم تعرضها لانخفاض القيمة أو تعرضها للتلف بمرور الوقت.

- إمكانية نقل ملكيتها بسهولة وبشكل قانوني.

المطلب الثاني: مراحل تقديم طلب الائتمان والمبادئ الأساسية بمنح الائتمان[1]

يمر ملف طلب الائتمان بمراحل وذلك وفق لمبادئ أساسية لمنحه والتي سنتطرق إليها فيما يلي:

أولا: مراحل تقديم طلب الائتمان: ويتضمن المراحل التالية:

1-المرحلة الأولى: إن تقدم أي مؤسسة إلى البنك لطلب قرض معين لا يكون قانوني ومقبول من طرف البنك إلا إذا توفرت فيه المقاييس التي وضعها قانون الإقراض ولهذا فالخطوات الأولى التي يشترط على المؤسسة أن تتخذها في إعداد ملف القرض بمختلف مكوناته وفيما يلي عرض لجميع الوثائق المطلوبة:

-طلب خطي من طرف الموقع يبين فيه نوع القرض.

-تقديم (5) ميزانيات حقيقية وموقعة من طرف مصلحة الضرائب وهي خاصة لمؤسسة قديمة النشاط، أما الحديثة فيشترط أن تكون ميزانيتها تقديرية لسنوات قادمة.

-شهادة من مصلحة الضرائب.

-شهادة مصلحة الضمان الاجتماعي.

-وثيقة رسمية تثبت إنشاء المؤسسة "عقد التأسيس من طرف الموثق".

2- المرحلة الثانية: وتتضمن ما يلي:

[1]-حسين عمر: "**مبادئ عمل الاقتصاد**"، دار الفكر العربي ، القاهرة- مصر، 2009، ص: 60.

2-1-الدراسة القانونية والإدارية للملف: ويتم من خلال التأكد من صحة الوثائق المقدمة وحقيقة النشاط وصحته والتأكد من البيانات المحاسبية المقدمة للبنك.

2-2- الاستعلام عن العميل : وذلك من خلال جمع المعلومات الخاصة بسمعة العميل، فالبنك تهمه جميع المعلومات المتعلقة بعملية وموقع نشاطه وموقعه في السوق ومستقبل هذا النشاط ومعرفته بمدى كفاءة هذا النشاط.

2-3- الدراسة الاقتصادية: ويتم ذلك من خلال دراسة العامل البشري والعامل الاقتصادي والعامل التقني والاجتماعي ودراسة المنتوج.

2-4-دراسة السوق:وهي دراسة تهدف إلى الوقوف على نتائج أعمال العميل مستقبلا انطلاقا من التنبؤ بواقع أعماله وتحديد وزن لمؤسسة في السوق ومدى استيعابها لكل من السوق "الداخلي والخارجي".

3-**المرحلة الثالثة:** الدراسة المالية للملف:

حيثترتكز الدراسة المالية على المستندات المحاسبية للمؤسسة حتى نستطيع تقييم هيكلها المالي والنتائج المحققة في إطار السنة المالية لنشاطها وتطورها لكي ننزع المشاكل.

4 -المرحلة الرابعة:مرحلة اتخاذ القرار

بعد القيام بدراسة وتحليل وضعية المؤسسة المالية والاقتصادية من طرف البنك يقدم تقريرا شاملا يوضح فيه ممتلكات المؤسسة المتمثلة في وسائل الإنتاج، وبعدها يوجه الملف إلى لجنة القرض لإعادة النظر في الدراسة التي قام بها البنك وذلك من أجل اتخاذ القرار النهائي حيث يؤخذ بعين الاعتبار الضمانات التي تمثل حيز مهم في الدراسة.

5 -المرحلة الخامسة:مرحلة متابعة القروض

تقوم هيئة المراقبة والدراسة بمراقبة الاستغلال للأموال فيما إذا كان استعمالها سليم أو مخالف للعقد مما يسئ لسمعة العميل المقترض وشهرة هذه المصلحة على مراقبة هذه الوضعية المالية، الاقتصادية للمؤسسة البنكية.

1-6-المرحلة السادسة:مرحلة تسديد القرض

يتم تسديد القرض حتى يبرئ المقترض ذمته من الدين المنجر عن القرض المقدم له حيث نلاحظ أن علاقة البنك بالمؤسسة لا تتوفر على تمويل بأنواعه المختلفة بحسب، بل تمتد إلى الخدمات التي تقدمها البنوك إلى المؤسسات (أوراق مالية).

المطلب الثالث: أسس منح الائتمان المصرفي والعوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان

تنوعت أشكال الائتمان مع تطور البنوك التجارية، بحيث يقوم وفقا لأسس ومعايير التي على أساسها يمنح الائتمان، إلا أن هناك عوامل تؤثر في قرار منح الائتمان وسنتطرق فيما يلي إلى أسس ومعايير منح الائتمان المصرفي ثم إلى العوامل المؤثرة في قرار منحه.

أولا: أسس منح الائتمان

الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناد إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها وهي: [1]

1- توفر الأمان لأموال المصرف: وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة له مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

2- تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفواتير على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستقر على شكل أرباح صافية.

3- السيولة: يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة أي توفير قدر كاف من الأموال السائلة لدى المصرف- النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالإقراض بضمانات من المصرف المركزي – كمقابلة طلبات السحب دون تأخير وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية ويبقى إدارة المصرف الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة.

كما أن القروض الائتمانية تحدد أيضا على أساس: [2]

-موقع البنك وحجمه
-البيئة التنافسية التي يعيش فيها البنك.
-شخصية ونوعية القوى البشرية العاملة في البنك والمسؤول عن منح الائتمان.

ثانيا: معايير منح الائتمان

ويعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروف ب 5C'S أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض وهذه المعايير هي:

---

[1]-حسن سمير عشيش: "**التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010، ص: 60

[2]- سامر جلدة، مرجع سابق، ص: 132.

1- شخصية العميل: Character:تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهو الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، فيجب على الإدارة في بادئ الأمر تحدد شخصية العميل بدقة، فيمكن أن نقول أيضا أنها تعني الخصائص التي تظهر رغبة العميل وما يتمتع به من أخلاقيات وصفات الأمانة والشرف والعدالة ويمكن التعرف على شخصيته من خلال انتظامه في سداد ديونه واستحقاقاته.[1]

2- رأس المال Capitel: يعتبر من أهم أسس القرار الائتماني ولهذا فأن إدارة الائتمان تزيد من تحليلها لرأس مال العميل لتحديد درجة المخاطر التي تتعرض لها ونعني برأس مال العميل مقدارما يملكه من ثروة أو ما يملكه من أصول منقولة ، مثل الأسهم والسندات وأخرى غير منقولة يجب على العميل بأن يتمتع برأس مال مناسب يمكن البنك من استرداد مستحقاته فهو يحول دون وصول الخسائر إلى حقوق الدائنين وعند دراسته العنصر ينبغي التركيز على تحليل نسب المديونية والأموال الذاتية والأموال المقترضة فأن كان رأس المال يتمتع بالملائمة فهذا يعني أن المركز المالي للعميل سليم .[2]

3- القدرة Capacity:وتعنى مدى قدرة العميل على إدارة الشركة بكفاءة وفعالية بما في ذلك مؤهلاته وخبرته بما يعكس سداد الأقساط أو الدين في الوقت المحدد، هذا من جهة ومن جهة أخرى توفر الأهلية الكاملة فمن يوقع عند الاقتراض لا يجب أن يكون قاصرا أو غير مؤهل قانونيا للتوقيع وفي حالة الشركات ينبغي على المسؤول الائتمان التأكد من الشركاء المتضامنين هل قاموا فعلا بالتوقيع وبكامل عددهم أم لا.[3]

4- الضمان Collateral: يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد، وقد يكون الضمان شخصا ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان كما يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وفق أن يكون ضامنا للعميل.

---

[1]-حمزة محمود الزبيدي: "**إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2002، ص، ص : 142، 143.

[2]- المرجع السابق، ص، ص: 146، 147.

[3]- عبد المعطي رضا أرشيد- محفوظ أحمد جودة: مرجع سابق، ص: 217.

5- الظروف المحيطة Conditions: يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، ويقصد بالظروف العامة المناخ الاقتصادي عام في المجتمع...الخ والنشاط الخاص مثل شكل منافسة دورة حياة المنتج ..الخ.[1]

ثالثا: العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان المصرفي

هناك مجموعة من العوامل المترابطة والمتكاملة في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف وهي: [2]

1- العوامل المتعلقة بالعميل: بالنسبة للعميل تقوم عوامل: الشخصية رأس المال وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته والضمانات المقدمة والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعا بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار الائتمان.

2- العوامل الخاصة بالمصرف: وتشمل هذه العوامل :

-درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حاليا وقدرته على توظيف ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وأيضا تلبية طلبات الائتمان أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.

- نوع الإستراتجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها أي في استعداده لمنح الائتمان المعين أو عدم منح هذا الائتمان .

- الهدف العام الذي يسعى إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.

- القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي وأيضا التكنولوجيا المطبقة وما يمكنه المصرف من تجهيزات الكترونية حديثة.

- العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني والغرض منه(المدة الزمنية التي سيفرقها القرض، مصدر السداد، طريقة السداد، نوع التسهيل المطلوب...).

[1]-حسين سامر حشيش: مرجع سابق، ص: 63.

[2]- المرجع السابق، ص، ص: 64، 65..

المطلب الرابع: نطاقات البحث والتحري عن طالبي الائتمان والديون المتعثرة

سنتطرق في هذا المطلب إلى نطاقات البحث التحري عن طالبي الائتمان ثم إلى الديونالمتعثرة.

أولا: نطاقات البحث والتحري عن طالبي الائتمان

يمكن تلخيص أهم مصادر ونطاقات البحث على المعلومات من طالبي الائتمان فيما يلي:

1- إجراء مقابلة مع طالب الائتمان: يمكن من خلال المقابلة المعروفة بسبب طلب القروض ومدى مطابقة ذلك مع سياسة البنك والقواعد المنظمة للائتمان المصرفي، وأيضا الحكم على سمعة العميل وصدق المعلومات التي يدل بها، وجمع المعلومات عن ماضي المؤسسة وتطورها والمركز التنافسي لها، وإدارتها وخططها المستقبلية.[1]

2- مصادر داخلية: يضم هذا العنصر أقسام البنك الداخلية، هذا في حالة كون طالب القرض عميل قديم للبنك، حيث تقوم دائرة التسهيلات المصرفية بالاتصال بالأقسام الأخرى للبنك حتى يتحصل على معلومات تخص العميل وتعاملاته مع البنك مثل: الاتصال بقسم الإعتمادات المسندية للاستفسار عن طالب القرض فيما إذا سبق وفتح اعتمادات مسندية ، وهل قام بسداد التزاماته دون تأخير.[2]

3- المصادر الأخرى الخارجية للمعلومات: وقد تتمثل في البنك المركزي والبنوك الأخرى حيث تعمل البنوك على تبادل المعلومات عن العملاء فيما بينها، خاصة عن العملاء الذين لديهم حسابات في أكثر من بنك، كما يمكن اللجوء إلى المنظمات والهيئات المتخصصة في جمع المعلومات والمشروعات.[3]

وهناك أيضا مصادر أخرى وهي القوائم المالية والتي تعتبر من أهم المصادر للحصول على معلومات طالبي الائتمان (لقد تم ذكره في الفعل الأول).

ثانيا: الديونالمتعثرة:

تعد الديون المتعثرة من عدم مقدرة العميل على سداد مبلغ الائتمان الممنوحة له من البنك المتعامل معه.

1- مفهوم الديون المتعثرة:

يقصد بالمشروعات المتعثرة " تلك المشروعات التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها، فالتعثر ينتج أساسا من الطبيعة المتعاقد بين البنك وجمهور المودعين من جانب والبنك الممولين وغيرهم في الجانب

---

[1]-عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبوقحف: "**الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**"، المكتب العربي الحديث- الإسكندرية، مصر، 1993، ص: 167.

[2]- عبد الغفار حنفي:"**رسمية أسواق المال وتحويل المشروعات**"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر،2005، ص:219.

[3]- عبد المرشد رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، "**إدارة الائتمان**"، مرجع سابق، ص: 219.

الأخر، فإذا فشل الآخرون بالتزاماتهم تجاه البنك فشل البنك في الإيفاء بحقوق المودعين ومن ثم تبدأ الأزمة "التعثر".[1]

2- أسباب نشوء الديون متعثرة:

يمكن تصنيف الأسباب التي تلعب دورا أساسيا في الوفاء بالتزاماتهم في البنوك بمجموعة من الأسباب منها أسباب ترجع للعميل وأخرى ترجع للبنك ومنها أسباب ترجع للظروف الاقتصادية المحيطة وهي: [2]

2-1- الأسباب الخاصة بالعميل:

-نقص الخبرات الفنية والإدارية والمالية لدى القائمين بالمشروع.
-استخدام العميل القروض الممنوحة في الأغراض غير التي منحت من أجلها.
-عدم كفاءة سياسة التسويق والبيع.
-عدم كفاءة العمليات الإنتاجية والتخزينية.
-فقدان الشركة لأحد أسواقها الرئيسية.
-تقديم العميل بيانات خاطئة عن عمد تظهر المشروع على غير حقيقته.

2-2- الأسباب الخاصة بالمصرف:

-تصور الخبرات المصرفية في بعض المصارف.
-عدم كفاية الضمانات المقدمة والمغالاة في تقديم قيمتها.
-عدم كفاية أساليب متابعة القروض والتسهيلات الائتمانية.
-الموافقة على منح التسهيلات الجدية قبل الوفاء بالتزامات القائمة.
-زيادة التسهيلات للعميل دون دراسة فعلية.

2-3- أسباب أخرى لا تتعلق لا بالعميل ولا بالمصرف: وهي:[3]

-تقلب القوانين والقرارات الاقتصادية.
-السياسات الضريبية التي تفرضها الدولة على المشروع.
-الأعباء الخاصة بتحميل المشروع بالتأمينات الاجتماعية وغيرها.
-السياسة الائتمانية.
-سياسة سعر الصرف.

---

[1]-مختار سعيد بدري: "**مصرفي سابق**"، مجلة المصرفي، ع22،.مارس ، 2000، ص:04.

[2]-زياد رمضان ، محفوظ جودة: "**إدارة الائتمان**"، جامعة القدس المفتوحة الشركة العربية والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص: 338.

[3]- محمد محمود مكاوي: "**التعثر المصرفي الإسلامي**" **الأسباب، الآثار، بدائل موجهة**، المكتبة المصرية، مصر، 2010، ص: 61.

وهناك أسباب خاصة بالمشروع هي:

-سوء إدارة الإنتاج. - سوء الإدارة المالية.

المبحث الرابع: ترشيد القرار الائتماني باستخدام التحليل المالي

يقوم البنك بدراسة الوضعية المالية للزبون طالب الائتمان قبل القيام بمنح الائتمان وذلك من قبل محللين ماليين باستخدام أساليب التحليل المالي وسنتطرق إلى التحليل الائتماني ثم إلى مراقبة الائتمان وأخيرا إلى قياس المخاطر الائتمانية بواسطة التحليل المالي:

المطلب الأول: التحليل الائتماني

من خلال هذا المطلب سنتطرق أولا إلى مفهوم ثم إلى أهمية التحليل الائتماني: [1]

أولا: تعريف التحليل الائتماني

التحليل الائتماني يعد أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة، إذ تشكل مشكلة خطيرة تواجه البنوك في أعمالها حيث يؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنك نتيجة عدم قدرة الزبائن الحاصلين عليها على سداد أقساطها وفوائدها مما يؤدي إلى تعرض البنك المانح لها لخسائر حقيقية مادية تتمثل في انعدام الدين وفوائده خاصة إذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يمكن تسيرها بالبيع والحصول على ثمنها لسداد القرض الممنوح من البنك للمقترضين المتعثر في السداد فضلا عما يسببه الدين المتعثر من تقليل معدل دوران الأموال لدى البنك، ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وتقليل أرباحه وزيادة خسائره.

ثانيا: أهمية التحليل الائتماني

يعد التحليل المالي ذا أهمية كبيرة للأطراف التي يهمها الاطمئنان على أن البنك يقوم بالاستخدام الأمثل لموارده وأن إدارة البنك تؤدي مهمتها بكفاية عالية، وهذه الأطراف هي "إدارة البنك، والبنك المركزي، والمساهمون، والمودعون).

ويتضمن التحليل المالي عملية تفسير القوائم المالية وفهمها وبمساعدة بيانات إضافية أخرى في ضوء اعتبارات معينة، إذ يقوم البنك بتوظيف الأموال الموضوعية تحت تصرفه في مجالات مختلفة لكل نوع منها معدل ربحية خاص ومختلف عن غيره وعلى إدارة البنك أن توازن بين هذه الاعتبارات المتمثلة في السيولة والمخاطر والتكلفة بشكل يحقق للبنك أكبر قدر ممكن من الأرباح دون المساس بالحد اللازم من السيولة مع الأخذ بالحسبان جانب الحيطة والحذر من المخاطر.

ويعد التحليل المالي للمؤسسات والشركات التي تقدم طلبا للإقراض من البنك ذا أهمية كبيرة لإدارة الائتمان فيه، إذ أن قرار منح التسهيلات الائتمانية أو منها يعتمد أساسا على نتائج هذا التحليل، وقد

[1]–إبراهيم محمد على الجزراوي، نادية شاكر النعيمي: "**تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤثرات المالية المختارة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع 83، العراق 2010، ص، ص: 10، 11.

يتوقف الحكم على مدى كفاية الإدارة أي مدى نجاحها أو فشلها في إدارة أموال البنك على قرارات مسؤول الائتمان فيما يتعلق بمنح التسهيلات الائتمانية، فإذا تم اتخاذ قرارات خاطئة بالإعطاء تسهيلات ائتمانية لمؤسسات وشركات مركزها المالي ضعيفا فإذا ذلك يؤدي إلى ارتفاع رصيد القروض المدفوعة مما يؤثر بعد ذلك على نتائج أعمال البنك وربما يهدد بقاءه واستمراره.

المطلب الثاني: التقارير والكشوفات الدورية المستخدمة في لتحليل الائتماني[1]

تعد التقارير والكشوفات الدورية بما تضمن من معلمات تفصيلية عن أوضاع كل بنك وسيلة فعالة من الوسائل الرقابية التي يمارسها البنك المركزي إذ أن هذه البيانات والكشوفات تتناولها أجهزة فنية في البنك المركزي بالدراسة والتحليل (استخلاص العديد من المؤشرات واستخدامها كي تعطي صورة واضحة عن أوضاع كل بنك ويعد الائتمان المحور الرئيسي الذي ترتكز عليه موجودات البنوك إذ أن الغرض من هذه الموجودات هو توفير الائتمان للاحتياجات المختلفة أساسا وبما أن البنوك ما هي إلا مؤسسات تتعامل بالائتمان فيكون طبيعيا أن يحتل القسم الأكبر من موجودات المصاريف وهناك نوعين من التقارير والكشوفات السنوية المرافقة للقوائم المالية الختامية وهي:

أولا: كشوف مرفقة بقائمة الميزانية:ومن هذه الكشوف ما يلي:

-كشف التسهيلات الائتمانية.

-كشف المخصصات.

-كشف الاعتمادات المسندية.

-كشف بالالتزامات العرضية

ثانيا: الكشوف المرفقة بقائمة جدول الحسابات: زمن هذه الكشوف ما يلي:

-الفوائد المحصلة.

-العمولات الدائنة.

-كشف تفصيلي لتصنيف السلف والقروض الممنوحة والحسابات الجارية المدينة.

المطلب الثالث: مراقبة الائتمان ومقومات تقييم القرار الائتماني ومصادره

إن الغرض من مراقبة الائتمان هو التحكم في المخاطر المرتبطة بقرارات ائتمانية، فتم عملية تقييم الائتمان مزودي الائتمان الذي يتولون عن طريقه إلى قرار بشأن ما إذا ينبغي تقييم الائتمان أو لا.

[1]-إبراهيم محمد الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، مرجع سابق، ص: 10.

أولا: مقومات تقييم القرار الائتماني في البنوك[1]

تطلب عملية اتخاذ القرار الائتماني في البنوك العديد من العوامل المؤثرة التي تسهم في تسير أو تحسين عملية إعادة سداد القرض، ومن هذه العوامل عمليات التحليل المالي اللازمة لتقييم طلب الائتمان محل الاهتمام، دون إهمال آثار التي تخلفها الآلية المتبعة في البنك لدى منح القرض والتقييم الإداري لحجم الديون الفعالة وغير الفعالة ومدى كفاية المخصصات المكونة لمقابلة الديون المتعثرة منها في ضوء المعايير المهنية.

ثانيا: مصادر التقييم[2]

يمكن أن تتم عملية التقييم الائتماني خارج المؤسسة باللجوء إلى وكالات متخصصة أو تتم داخل المؤسسة فيتولى مسؤولية القيام بها موظفو المؤسسة لدى العديد من المؤسسات والبنوك مراكز لديونها الحالية تصدر هذه المراكز الائتماني عن الوكالات، ويمكن للبنوك أن تستخدم مركز المؤسسة الائتماني كي تحدد معدل الفائدة التي ستعرضه على القرض الجديد الذي ترغب المؤسسة في الحصول عليه.

المطلب الرابع: قياس المخاطر الائتمانية بواسطة التحليل المالي والمعارف الأساسية لذلك

لقياس المخاطر الائتمانية يعتمد البنك على التحليل المالي و المعارف الأساسية التي يستفيد بها متخذ القرار الائتماني.

أولا: قياس المخاطر الائتمانية[3]

يمثل التحليل المالي أحد الأوراق الهامة التي يستعين بها متخذ القرار الائتماني بصدد أنها مهمة التحليل الائتماني المتكامل لطلبات الاقتراض التي تقدم إليه بأنواعها المختلفة ويختلف اعتماد متخذ القرار على أدوات التحليل المالي المختلفة بأنواعها التقليدية والحديثة وذلك باختلاف نوع القرض المطلوب وفترة سداد القرض أسبقية التعامل طالب القرض مع البنك فترة نشاط طالب القرض داخل السوق والغرض من القرض المستوى الإداري الذي يناط به اعتماد القرار الائتماني هذه المحددات وغيرها تلعب دورا هاما يؤثر على مدى الاعتماد في صناعة قرارات الائتمان والتمويل على توظيف أساليب التحليل المالي المختلفة من حيث العمق والتنوع ودرجة الاتساع.

ثانيا: المعارف الرئيسية

[1]-علي عبد الله شهين: "**دور التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية**"، غزة –فلسطين، 2006، مقال منشور على الرابط: sit.rugaza.du.ps

[2]- برايان كويل: "**تحديد مخاطر الائتمان**"، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص: 21.

[3]- المرجع السابق، ص: 21.

تعتبر المعارف التي يتعين على رجل الائتمان الناجح أن يتسلح بها والتي تتمثل فيما يلي:

1- المعارف التمويلية: وهي تتصل في المقام الأول باستيعاب وفهم ما يلي: [1]

-مصادر الأموال المختلفة ذاتية وخارجية.
-كيفية احتساب تكلفة تمويل كل مصدر.
-أساليب وأدوات التحليل المالي المختلفة التقليدية والحديثة منها.
-القدرة على استخدام أدوات التحليل المالي في التنبؤ والتخطيط للأداء المالي في الفترات المستقبلية.
-علاقة قرارات التمويل ونتائج التحليل المالي.
-المخاطر المالية ومخاطر الأعمال كيفية التميز بينهما وتأثير كل منها على قراراتمنح الائتمان.

2-المعارف المحاسبية: وتدور حول أهمية الإلمام بما يلي:

-القدرة على قراءة وتفسير القوائم المالية والحسابات الختامية.
-المقدرة على إعداد القوائم المالية المختلفة.
-القدرة على التبويب وإعادة تبويب القوائم المالية للأغراض التحليلية المختلفة.
-إعداد الموازنات التخطيطية وقوائم التدفق النقدي والإلمام بالقواعد الأساسية لمراجعة الحسابات.
-استيعاب الفروق بين وظائف كل من المخصصات والاحتياطات بأنواعها المختلفة.
-القدرة على إجراء تحليلات التعادل وتوظيفها بشكل جيد في خدم قرار منح الائتمان.

3-المعارف التسويقية: أهمية الإلمام بالموضوعات الرئيسية التالية:

-الإلمام بالطرق المختلفة لقياسالطلبوالعرض والتنبؤ بهما.
-القدرة على قياس الفجوة بينهما وما إذا كانت كامنة أو ظاهرة.
-استيعاب مفهوم دورة حياة المنتج وعلاقته بقرارات منح الائتمان.
-الفهم الأمثل لعناصر المزيج التسويقي.

4- المعارف الإحصائية : أهمية القدرة والفهم واستيعاب كيفية استخدام بعض الأدوات الإحصائية وتوظيفها في خدمة قرارات منح الائتمان من عدة:

-الأرقام لقياسية وعلاقة ذلك عند دراسة تأثيرات التضخم على تقديرات الإيرادات والمصروفات والإنفاق الرأسمالي في قرارات منح الائتمان لغير الأغراض القصيرة الأجل.
-الانحراف المعياري ومعمل الاختلاف والتباين والقيمة المتوقعة الارتباط والانحدار.

[1]-أحمد غنيم: "**صناعة قراراتالائتمان والتمويل في إطار الإستراتجية الشاملة للبنك**"، المكتبات البرئ، القاهرة- مصر، 2002، ص: 90.

-التوزيع الإحتمالي وتفيد الأساليب الواردة في النقاط الثلاث الأخيرة في قياس المخاطر الائتمانية في حالات عدم التأكد وتوقع حدوث موجات تؤثر على سلامة قرارات التمويل ومنح الائتمان في الأجلين المتوسط والطويل.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل استنتجنا أن الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية هي عملية منح الائتمان، وترشيد القرار الائتماني يكون حول منح الائتمان أو رفضه، حيث أن عملية منح الائتمان تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها كون أن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها، لذا فهذا ما يجبر البنك على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديم القروض للغير.

ومن أجل ذلك وعليها قبل الإقدام على أي عملية منح للائتمان الدراسة الجيدة والدقيقة لملفات القروض، واعتماد أدوات وسائل حديثة تمكنها من اتخاذ القرار السليم.

الفصل التطبيقي:

التحليل المالي وترشيد القرار الائتماني في BADR القرارم قوقة– ميلة –

تمهيد :

بعد التطرق في الفصلين السابقتين إلى التحليل المالي، وترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية، ومدى أهمية التحليل المالي للبنوك في ترشيد قراراتها الائتماني سنقوم من خلال هذا الفصل الثالث بدراسة تطبيقية نلخص فيها أهمية ما تحصلنا عليه بين معلومات ومعطيات أثناء فترة التربص بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارم قوقة –ميلة– سنتطرق في دراستنا التطبيقية إلى ثلاث مباحث أساسية هي:

- **المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية**
- **المبحث الثاني: دراسة بيانات ملف طلب ائتمان (المؤسسةX)**
- **المبحث الثالث: الدراسة المالية لملف طلب الائتمان للمؤسسة (X) واتخاذ قرار منح الائتمان.**

المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي تأسست سنة 1982م مهمته تطوير الفلاحة وترقية العامل الريفي، وسنتطرق في هذا المبحث إلى : تعرف وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية ثم إلى التعريف بالوكالة والهيكل التنظيمي وإلى مهام وأهدافها ومبادئها وأخيرا إلى أنواع الائتمان التي تقدمها الوكالة.

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: تعريفه:

تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني وذلك بمقتضى المرسوم رقم 83/206 المؤرخ في 1982/03/13 بتواجد مقره الاجتماعي بالعاصمة 17 شارع العقيد عميروش وقد ورث تمويل القطاع الفلاحي عن البنك الوطني الذي كان يمنح القروض للقطاع الفلاحي والتجمعات الفلاحية للإستراد والمؤسسات االعمومية والقطاع الخاص.

وبذلك أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك متخصص مهمته تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المختلفة في الريف، وذلك بقصد تطوير الريف وتطور الإنتاج الغذائي على الصعيد الوطني.

رأس ماله قدره 33 مليار دج وعدد فروعه سنة 1985م هو 182 فرعا وله فروع جهوية عددها 29 فرع.

ثانيا: تطويره

مرّ البنك بالمراحل التالية:

1- المرحلة الأولى:(1991-1999)

في هذه الفترة تم صدور القانون 10/90 والمتعلق بالنقد والقرض 1990/04/14 والذي نص على نهاية فترة تخصص البنوك وبموجبه وسع بنك الفلاحة والتنمية الريفية أفقه إلى محلات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي لذي تربطه معه علاقة مميزة في المجال التقني.

- كما أن هذه المرحلة شهدت محاولة مواكبة التطور بإدخال التكنولوجيا في عمليات البنك بتزويد مختلف وكالاتها بأجهزة الإعلام الآلي.
- كما تم تشغيل بطاقة التسديد والسحب، أدخل عملية الفحص السلكي لفحص وإنجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي .

2- المرحلة الثانية: 2000 إلى يومنا هذا

في هذه الفترة الحاسمة لأنها تزامنت مع تطورات الاقتصادية هامة في البلاد وهذا ما كرس ضرورة البنك وأهميته في الاقتصاد لفظي فهو ممول أكثر من 80% من التجارة الخارجية وممول أكبر نسبة من مشاريع للبرنامج الدعم الفلاحي وكذلك ما يسعى البنك إلى تعميم برامج التكوين لفائدة وموظفة بصفة دورية

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يوضح الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

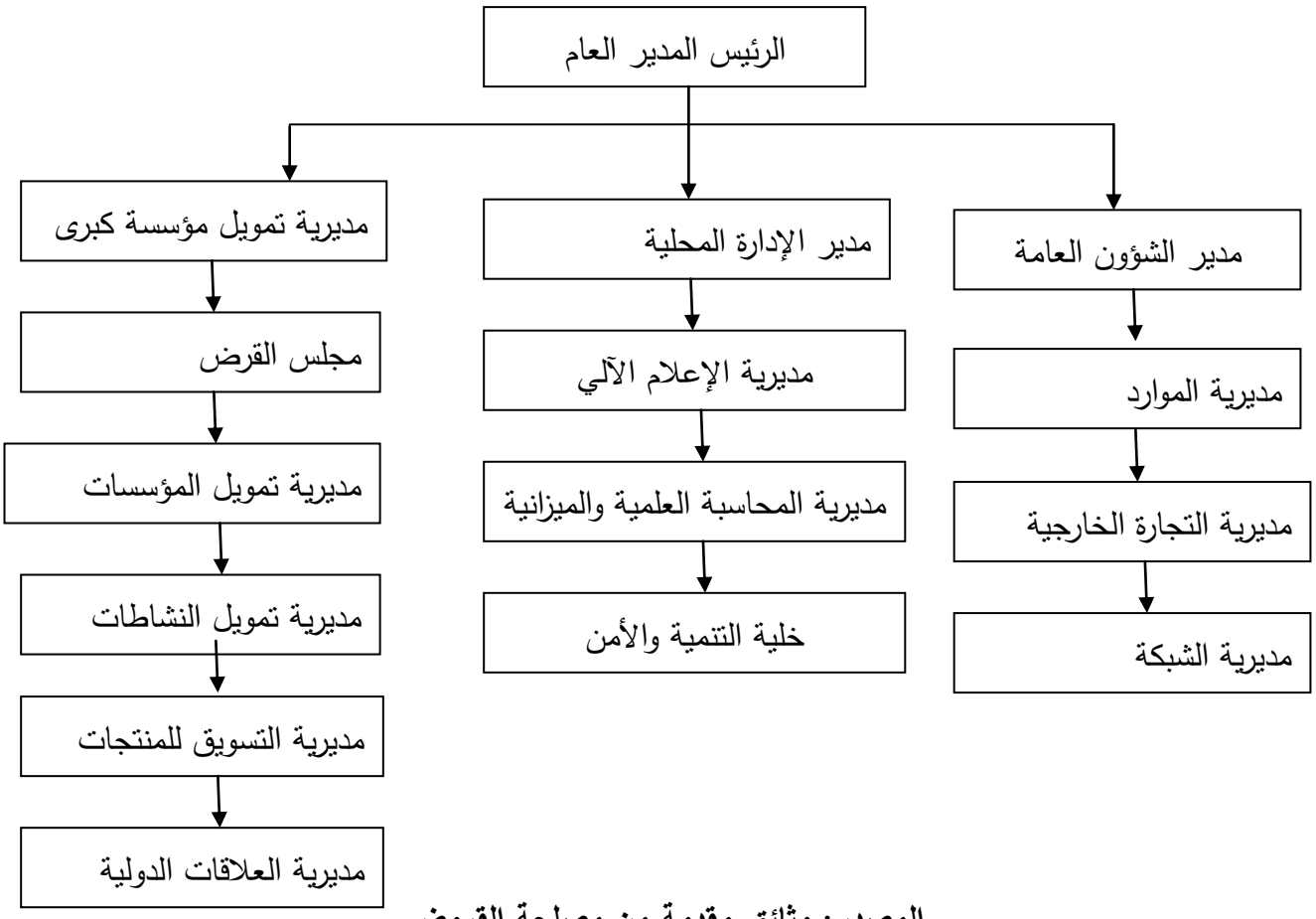

المصدر: وثائق مقدمة من مصلحة القروض

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومبادئه

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في التحويل الفلاح وذلك من خلال تحديد مختلف المهام التي تساعده على تدعيم هذا القطاع الحيوي.

أولا: مهامه

تتمثل مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في:

– وضع الإمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لدعم تنمية القطاع الفلاحي، وتساهم في تنمية العالم الريفي كالأطباء والصيداليون، أطباء الأسنان، الحرفيون، والصناعة التقليدية وتجار الخواص.

– التطور الاقتصادي للوسيط الفني .

– اعتباره كأداة من أدوات التخطيط المالي قصد الفلاحة المسطرة في مختلف المستويات التنموية.

كما يقوم بالعمليات التالية:

– منح القروض طويلة ومتوسطة الأجل.

– معالجو جميع العمليات البنكية (قروض، صرف، خزينة)

– تعامل مع مؤسسات القروض المتعلقة بالتجارة الخارجية.

ثانيا: أهدافه

تنحصر أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:

– الحفاظ على حصته في السوق والتأقلم مع هذه التغيرات.

– جلب الزبائن لتحقيق أكبر ربح ممكن.

– تطوير الجودة الخدمة والعلاقات مع الزبائن.

– إبقاء أكبر بنك في البلد.

– العمل على توسيع شبكته لتلبية كل المتطلبات عبر التراب الوطني.

– شهود نمو توسيع وتبدل جذري ف–ي هيكله هذه المرحلة الانتقالية.

– توسيع إدخال الإعلام الآلي وكل الوسائل التكنولوجيا الحديثة.

ثالثا: المبادئ العامة التي تعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1- مبدأ حسن المعاملة: حيث يحرص البنك من خلال تعامله مع الغير على توفير المعاملة الحسنة والقائمة على الاحترام المتبادل والقرض من ذلك إشعار المتعاملين بالاطمئنان وكذا تبسيط وتسهيل مختلف المعاملات كالإيداع السحب بغيرها.

2- مبدأ الشفافية: يعمل البنك جاهدا على توفير المعلومات الدقيقة والصحيحة والآتية للزبون حتى يكون على علم بالتغيرات ذات التأثير المباشر أو غير المباشر على مجال الخدمة المعنية، وذلك عملا بشعار البنك "حسن الإطلاع يمكن حسن الأداء".

3- مبدأ الضمان: على البنك أن يضمن للمتعاملين معه حقوقهم وخاصة المودعين منهم، ذلك لأن البنك يستعمل هذه الودائع ضمن نشاطه الإقراض مما يوجب حرصه عل استعادة ما تم إقراضه ذلك لا يتأثر إلا من خلال قبض رهونات عينية وأخرى كتابية تمكن البنك من استعادة أمواله.

4- مبدأ مواجهة خطر السيولة : تجنبا لهذا النوع من المخاطر فإن البنك يحتفظ دائما بسيولة تقدمه تمكنه من تخطي كل العواقب التي قد تعرضه ومواجهة طالبان السحب بكل أنواعه وكذا عدم تفويت بعض الفرص التي قد تظهر في السوق وكسب زبائن جدد.

5- مبدأ الثقة: في حقيقة الأمر فإن المبدأ إنما هو ناتج حتمي عن مبدأ الضمان، إذ أن تقدم المقترض للضمانات المطلوبة يخلق نوعا من الثقة لدى البنك بأن أمواله سوق تعود إليه، كما أن المودعين إذا طمئنوا على ودائعهم كان ذلك عاملا أساسيا في كسب ثقتهم وبالتالي فإن ذلك سوق يسهم في إبقاء ودائعهم لدى البنك.

6- مبدأ سر الخزينة: حيث يقوم البنك بالسهر على حسن سير خزينة وذلك من خلال الإبقاء على سنة معينة من الأموال لتغطية حسابات المتعاملين فيما يعمل البنك على إرسال الفائض إلى خزينة البنك المركزي وذلك من باب الحفاظ على الأموال أيضا.

المطلب الثالث: تقديم وكالة القرارم قوقة وهيكلها التنظيمي

أولا: تعريف وكالة القرارم قوقة

وكالة القرارم قوقة هي إحدى وكالات البنك الفلاحة والتنمية الريفية، أنشأت في 19 سبتمبر 1983م التي تحمل العلامة – 837– تتكفل بتمويل القطاع الفلاحي، ويقع في 1 نهج ساحة البلدية يتوسط البلدية واتصالات الجزائر ، ويعمل بالبنك 13 موظف بالإضافة إلى 3 حراس يعملون بالتناوب

وعاملين للتنظيف، ويعمل البنك على تغطية احتياجات دائرة القرارم قوقة بالإضافة إلى البلديات المجاورة لها مثل حمالة، سيدي مروان، الشيقارة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية **لوكالة القرارم قوقة -837 –**

يوضح الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارم قوقة -837-

شكل رقم (07): هيكل تنظيمي لوكالة القرارم قوقة

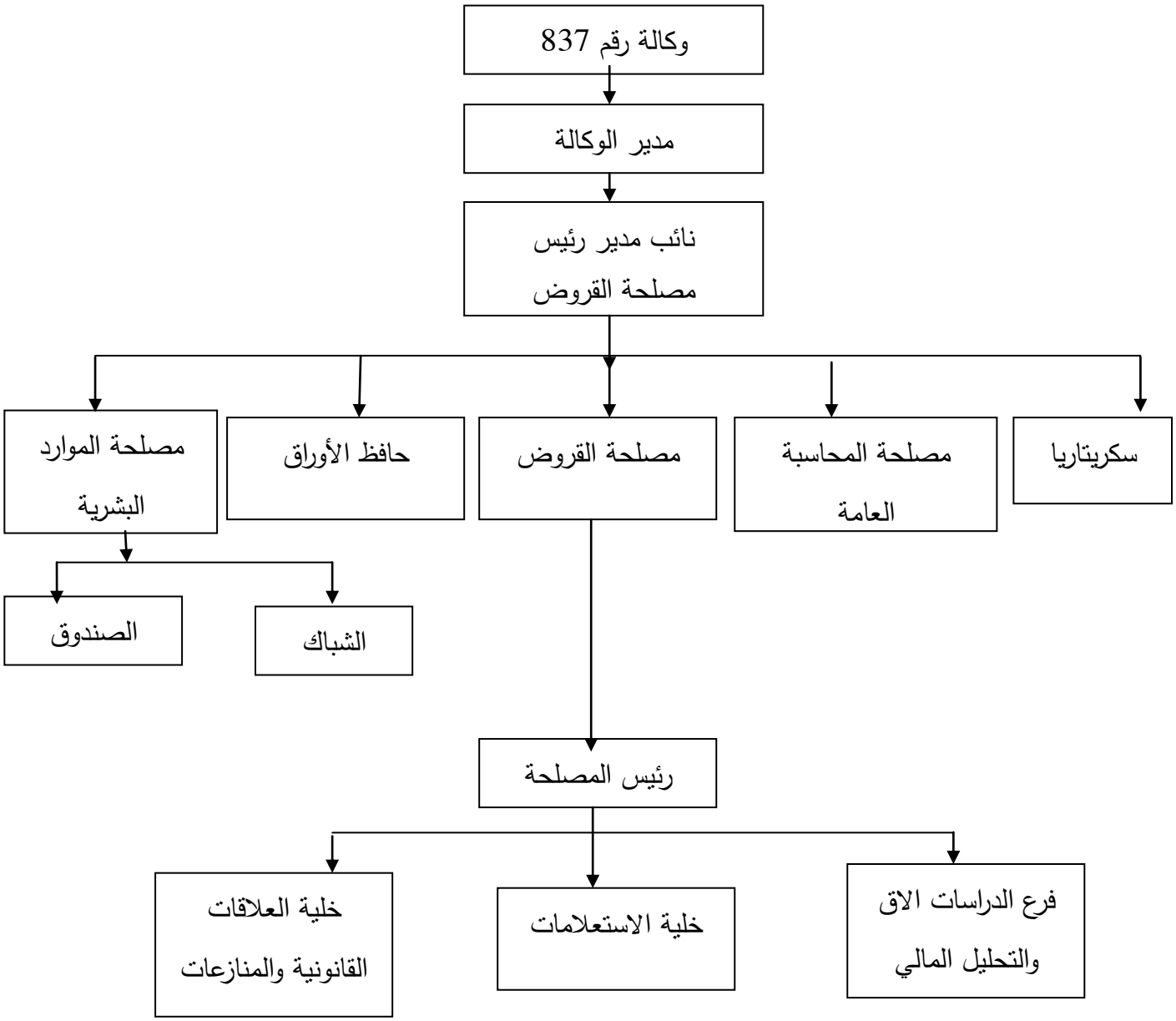

المصدر : وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارم قوقة – 837 –

المطلب الرابع: أنواع الائتمان التي تعتمد عليها الوكالة 837

يقوم البنك بتقديم قروض مختلفة –لكل من القطاعات العامة والخاصة ممثلة في قروض تختلف باختلاف نوع النشاط الذي يريد العميل تمويله وتتمثل هذه القروض في:

أولا: قروض قصيرة الأجل

يتراوح قيمة القرض بين 10 آلاف دينار جزائري ويأخذ البنك فائدة تقدر ب 8%من قيمة القروض ومن بين القروض القصيرة التي يمنحها البنك نجد:

منح القروض بالإمضاء: هنا لا يمنح البنك نقودا، وإنما يعطي ثقة فقط في حالة عجز العميل على سداد التزامات فيظهر البنك إلى تسوية تلك الالتزامات.

- منح القروض نقدا وتتمثل في التسبيقات على الحساب، السحب على المكشوف، تسبيقات على البضائع، التسبيقات على المواد الأولية، التسبيقات على الفواتير، التسبيقات على المناقصات الوطنية، التسبيقات على الودائع لأجل، التسبيقات على الصندوق والتسبيقات على الأسهم.

القروض الموسمية: وهي قروض موجهة لتمويل احتياجات الناتجة عن نشاط موسمي والخاص بقطاع الفلاحة، القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الخضر، تربية الدواجن الموجهة لإنتاج اللحوم، البيض، تسمين العجول.

ثانيا: قروض متوسطة الأجل: يقدمها البنك للمؤسسات الخاصة من أجل اقتناء معدات الإنتاج التي تدخل في النشاط بنسبة فائدة 5.25% كما يستطيع البنك أن يمول عدة أنواع من القروض.

- **قروض الاستثمار الخاص (ANSEJ):** هذا القرض ممول من طرف الدولة حتي يتسنى للشباب البطال من خلق مشروع خاص به، ويتحصل هذا الأخير على امتياز جبائية ومالية حيث أنه معفى من الضرائب والرسوم لمدة 03 سنوات وبدون فوائد ويتحصل على دعم من وكالة وطنية لدعم تشغيل الشباب بنسبة 29% من القيم الإجمالية للمشروع.
- **قروض استثمار الخاص ب(CNAC):** هي تلك القروض الموجهة للبطالة التي تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة يشترط البنك مقابل هذه القروض للحصول على ضمانات منخفضة والتي تغطي قيمتها ، وذلك تفاديا لمخاطر منح القروض منها، الرهن الحيازي، الرهن العقاري، الكفالات والتأمين على المعدات.
- **قروض الاستثمارات موجهة لتمويل التجهيزات والعتاد الفلاحي للأبقار والأغنام**

ثالثا: قروض طويلة الأجل

تتعلق بالنشاطات الفلاحية وتتمثل في البناء وحفر الآبار، غرس الأشجار، الأحواض المائية ونسبة الفائدة المطلقة تقدر ب 8% ومدتها تتراوح من 6 إلى 11 سنة.

المبحث الثاني : دراسة بيانات ملف طلب الائتمان(المؤسسةx)

سوف نقوم بعرض البيانات المالية لطالب الائتمان للمؤسسة (x) إذ سنقوم أولا بتقديم بطاقة تعريفية عن صاحب الملف طالب الائتمان ، و عرض للبيانات المالية (الميزانية المحاسبية التقديرية ، وجدول حسابات النتائج للمؤسسة (x))

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة طالبة الائتمان: [1]

إن هذه الحالة تتعلق بمؤسسة إنتاج مواد البناء تقدمت بطلب كتابي إلى وبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة " القرارم قوقة"– ميلة– و هذا للحصول على قرض لتغطية احتياجاتها الخاصة و هو قرض متوسط الأجل مدته 5 سنوات علما إن المؤسسة أرفقت بطلب الوثائق التالية:

الميزانية المحاسبية للسنوات 05 و هي تقديرية بما أن المؤسسة حديثة بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج

مؤشرات من المؤسسة

أولا: تقديم المؤسسة الطالبة للقرض:

- شكلها القانوني: شركة ذات أسهم.
- القطاع: مؤسسة خاصة
- مقرها: ولاية ميلة
- نوع القرض: متوسط الأجل.
- مبلغ القرض: 000 360 103 دج.
- مدة القرض: 5 سنوات

ثانيا: دراسة طلب القرض

إن دراسة هذا النوع من القروض تتم على مستوى المديرية الجهوية عن طريق عون مكلف بالدراسة يقوم بدارسة ملف القرض المطلوب، ثم يجيل النتائج للمدير و نوابه لدراسته و اتخاذ القرار

و يقوم العون المكلف بالدراسة:

[1] معلومة مقدمة من موظف بمصلحة القروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بوكالة القرارم قوقة بتاريخ 2015/04/30 على الساعة 14:00.

1- الزيارة الميدانية: حيث يقوم بزيارة ميدانية للمؤسسة الطالبة للقرض و التي ينبغي أن تكون في محضر بغية التأكد من صحة البيانات.

2- دراسة وضعية المؤسسة اتجاه البنوك و المؤسسات المالية الأخرى: إن وضعية المؤسسة (x) جيدة لان لها علاقة مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية و هذا ما جعلها تعرف وضعيتها الحقيقية.

3- دراسة إمكانيات المؤسسة: المؤسسة لديها تجهيزات جديدة و متطورة وهدا يساعدها على مزاولة نشاطها تتوفر على عمال ذوي خبرة و كفاءة

المطلب الثاني:عرض الميزانيات المحاسبية للمؤسسة (x) خلال فترة (2015-2019)

انطلاقا من الوثائق المالية و المحاسبية للمؤسسة(x) الواردة الى وكالة بنكية سوف يوضح الجدول (04)و (05) الميزانيات المحاسبية للمؤسسة (x) خلال الفترة من 2015 الى 2019

أولا: أصول الميزانية المحاسبية للمؤسسة خلال الفترة (2015-2019)

يوضح الجدول الموالي أصول الميزانية المحاسبية التقديرية للمؤسسة خلال الفترة (2015-2019).

الجدول رقم (04) أصول الميزانية المحاسبية التقديرية للمؤسسة خلال الفترة (2015- 2019)

الوحدة دج

السنوات/البيان	2015	2016	2017	2018	2019
التثبيتات المادية	254,514,898.00	216,383,379.00	178,251,860.00	140,120,341.00	161,988,822.00
مجموع الأصول غير متداولة	**254,514,898.00**	**216,383,379.00**	**178,251,860.00**	**140,120,341.00**	**161,988,822.00**
المخزونات	26,638,765.00	35,000,000.00	35,000,000.00	40,000,000.00	10,000,000.00
الزبائن	8,000,000.00		35,000,000.00	39,000,000.00	9,000,000.00
مدينون اخرون		25,000,000.00	1,336,617.00	2,545,361.00	2,493,454.00
الضرائب	1,639,049.00	1,223,326.00	-	-	-
الأموال الموظفة و الأصول المالية الأخرى	-	-	30,000,000.00	35,000,000.00	21,000,000.00
الخزينة	10,000,000.00	20,000,000.00	-	-	-
مجموع الأصول متداولة	**46,277,814.00**	**81,223,326.00**	**101,336,617.00**	**116,545,361.00**	**42,493,454.00**
المجموع الاجمالي	**300,792,712.00**	**297,606,705.00**	**279,588,477.00**	**256,665,702.00**	**204,482,276.00**

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على الميزانية التقديرية للفترة (2015-2019) ملحق رقم (6-7-8-9-10).

ثانيا: خصوم الميزانية المحاسبية خلال الفترة (2015-2019)

يوضح الجدول الموالي خصوم الميزانية المحاسبية التقديرية للمؤسسة خلال الفترة (2015- 2019).

الجدول رقم (05) خصوم الميزانية المحاسبية لمؤسسة خلال الفترة (2015-2016)

الوحدة : دج

السنوات / البيان	2015	2016	2017	2018	2019
رأس المال الخاص	103,360,000.00	103,360,000.00	103,360,000.00	103,360,000.00	103,360,000.00
المرحل من جديد	39,871,392.00	67,783,049.00	89,462,485.00	98,187,374.00	66,351,612.00
أموال خاصة	143,231,392.00	171,143,049.00	192,822,485.00	201,547,374.00	169,711,612.00
الديون المالية وقروض	103,738,320.00	82,990,656.00	62,242,992.00	41,495,328.00	2,747,664.00
مج الخصوم غير المتداولة	246,969,712.00	254,133,705.00	255,065,477.00	243,042,702.00	172,459,276.00
موردون و حسابات أخرى	500,000.00	300,000.00	900,000.00	400,000.00	600,000.00
الحساب الجاري	52,923,000.00	42,923,000.00	22,923,000.00	12,923,000.00	12,923,000.00
الضرائب	400,000.00	-	700,000.00	300,000.00	500,000.00
ديون أخرى	-	250,000.00	-	-	-
مجموع الخصوم المتداولة	53,823,000.00	43,473,000.00	24,523,000.00	13,623,000.00	14,023,000.00
مجموع الخصوم	300,792,712.00	297,606,705.00	279,588,477.00	256,665,702.00	186,482,276.00

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية لفترة (2015-2019) ملاحق رقم (6.7.8.9.10)

نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع الخصوم في تناقص مستمر خلال السنوات الخمسة من الدراسة و هذا راجع إلى تناقص الخصوم غير متداولة و الخصوم المتداولة خلال السنوات

المبحث الثالث: الدراسة المالية لملف طلب الائتمان للمؤسسة(x) و اتحاد قرار منح الائتمان

سنحاول في هذا المبحث دراسة و تحليل توازن المؤسسة المالي و ذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي و المتمثلة في رأس المال العامل و الاحتياج من رأس المال العامل و الخزينة و ذلك خلال الفترة 2015-2019

المطلب الأول: الميزانية المالية للمؤسسة(x)

سوف نقوم بإعداد الميزانية المالية من خلال عناصر الميزانية المحاسبية و ذلك من خلال إجراء التعديلات.

أولا: تعديل عناصر الميزانية المحاسبية

يكون تعديل عناصر الميزانية المحاسبية من أجل إعداد الميزانية المالية.

1- عناصر الأصول:

1-1- التثبيثات: تحافظ التثبيتات في الميزانية على ترتيبها و تسجل في قسم الأصول الثابتة لأنها تبقى في المؤسسة لمدة تفوق السنة.

1-2- المخزونات (قيم الاستغلال): كل المخزونات تعتبر قيم استغلال و تسجل في الأصول المتداولة.

1-3- القيم الجاهزة: و تضم الخزينة و هي قيم وهي قيم تابعة للأصول المتداولة التي تكون لمدة تقل عن السنة.

2- تعديل عناصر الخصوم

2-1- الأموال الخاصة: تضم الأموال الخاصة في المؤسسة الحسابات التالية: رأس المال، الاحتياطات، مرحل من جديد و التي تم تصنيفها ضمن الأموال الدائمة.

2-2- الديون: حيث تقسم الديون إلى ديون متوسطة و طويلة الأجل إذ أنها تصنف ضمن الأموال الدائمة بينما ديون قصيرة الأجل تصنف ضمن الأصول المتداولة.

ثانيا: الميزانية المالية المفصلة للمؤسسة للفترة (2015-2019)

بعد الإطلاع على ملاحق الميزانيات المحاسبية و التي بفضلها أجرينا التعديلات الخاصة بالميزانيات المحاسبية و ذلك لإعداد الميزانية المالية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة و فيما يلي عرض للأصول و خصوم الميزانية المالية المفصلة للسنوات(2015-2016-2017-2018-2019).

1- أصول الميزانيات المالية المفصلة:

الجدول الموالي يوضح أصول الميزانيات المالية المفصلة للمؤسسة للفترة (2015-2019)

الجدول رقم (06): أصول الميزانية المالية لمؤسسة للسنوات (2015-2019)

الوحدة : دج

البيان	السنوات/ المبالغ				
	2015	2016	2017	2018	2019
الأصول الثابتة					
القيم الثابتة					
التثبيتات المادية	254,514,898.00	216,383,379.00	178,251,860.00	140,120,314.00	161,988,822.00
مجموع الأصول الثابتة	254,514,898.00	216,383,379.00	178,251,860.00	140,120,314.00	161,988,822.00
الأصول المتداولة					
قيم الاستغلال					
المحزونات	26,638,765.00	35,000,000.00	35,000,000.00	40,000,000.00	10,000,000.00
مجموع قيم الاستغلال	26,638,765.00	35,000,000.00	35,000,000.00	40,000,000.00	10,000,000.00
قيم قابلة للتحقيق					
الزبائن	8,000,000.00	-	35,000,000.00	39,000,000.00	9,000,000.00
مدينون آخرون	-	25,000,000.00	1,336,617.00	2,545,361.00	2,493,454.00
الضرائب	1,639,049.00	1,223,326.00	-	-	-
الأموال الموظفة و أصول أموال أخرى	-	-	30,000,000.00	35,000,000.00	21,000,000.00
مجموع القيم القابلة للتحقيق	9,639,049.00	26,223,326.00	66,336,617.00	76,545,361.00	32,493,454.00
القيم الجاهزة					
الخزينة	10,000,000.00	20,000,000.00	-	-	-
مجموع القيم الجاهزة	10,000,000.00	20,000,000.00	-	-	-
مجموع الأصول المتداولة	46,277,814.00	81,223,326.00	101,336,617.00	116,545,361.00	42,493,454.00
المجموع	300,792,712.00	297,606,705.00	279,588,477.00	256,665,702.00	204,482,276.00

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية وملاحقها للفترة 2015-2019.

من الجدول نلاحظ مجموع الأصول الثابتة في تناقص في الأربع سنوات الأولى أما في السنة الأخيرة يرتفع، أما الأصول المتداولة فهي في تزايد في الأربعة سنوات الأولى أما السنة الأخيرة تنخفض و هذا راجع إلى زيادة في الخزينة.

2- خصوم الميزانيات المالية المفصلة:

الجدول الموالي يوضح خصوم الميزانيات المالية المفصلة للمؤسسة لفترة الدراسة(2015-2019).

الجدول رقم(07): خصوم الميزانيات المالية للمؤسسة للسنوات 2015-2016-2017-2018-2019

الوحدة : دج

الخصوم	السنوات(المبالغ)				
	2015	2016	2017	2018	2019
الأموال الدائمة					
الأموال الخاصة					
رأس المال	103,360,000.00	103,360,000.00	103,360,000.00	103,360,000.00	103,360,000.00
مرحل من جديد	39,871,392.00	67,783,049.00	89,462,485.00	98,187,374.00	66,351,612.00
مجموع الأموال الخاصة	143,231,392.00	171,143,049.00	192,822,485.00	201,547,374.00	169,711,612.00
مجموع الأموال الدائمة	143,231,392.00	171,143,049.00	192,822,485.00	201,547,374.00	169,711,612.00
الأموال المتداولة (الديون قصيرة الأجل)					
ديون مالية و قروض	103,738,320.00	82,990,656.00	62,242,992.00	41,495,328.00	2,747,664.00
موردون و حسابات أخرى	500,000.00	300,000.00	900,000.00	400,000.00	600,000.00
الحساب الجاري	52,923,000.00	42,923,000.00	22,923,000.00	12,923,000.00	12,923,000.00
الضرائب	400,000.00	-	700,000.00	300,000.00	500,000.00
ديون أخرى	-	250,000.00	-	-	-
مجموع الأصول المتداولة	157,561,320.00	126,463,656.00	86,765,992.00	55,118,328.00	16,770,664.00
المجموع	300,792,712.00	297,606,705.00	279,588,477.00	256,665,702.00	204,482,276.00

المصدر:من إعداد الطالبات بالاعتماد على الميزانية المحاسبية و لاحقها للمؤسسة(2015-2019)

من الجدول نلاحظ أن الأموال الدائمة ازدادت سنة 2016 و تراجعت سنة 2017 و هذا راجع إلى الزيادة في الخزينة.

ثالثا: الميزانيات المالية المختصرة للفترة2015-2019

اعتمادا على الميزانيات المالية المفصلة سوف نستخلص الميزانية المالية المختصرة للسنوات الخمسة

الجدول رقم(08): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة السنوات 2015-2019

الوحدة : دج

السنوات / البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الأصول					
الأصول الثابتة	254 514 898,00	216 383 379,00	178 251 860,00	140 120 341,00	161 988 822,00
قيم الاستغلال	26 638 765,00	35 000 000,00	35 000 000,00	40 000 000,00	10 000 000,00
قيم محققة	9 639 049,00	26 223 326,00	66 336 617,00	76 545 361,00	32 493 454,00
القيم الجاهزة	10 000 000,00	20 000 000,00	-	-	-
الأصول المتداولة	46 277 814,00	81 223 326,00	101 336 617,00	116 545 361,00	42 493 454,00
مجموع الأصول	300 792 712,00	297 606 705,00	279 588 477,00	256 665 702,00	204 482 276,00
خصوم					
الأموال الخاصة	143 231 392,00	171 143 049,00	192 822 485,00	201 547 374,00	169 711 612,00
الديون طويلة الأجل	–	–	–	–	–
الأموال الدائمة	143 231 392,00	171 143 049,00	192 822 485,00	201 547 374,00	169 711 612,00
الديون قصيرة الاجل	157 561 320,00	43 473 000,00	86 765 992,00	55 118 328,00	24 770 664,00
مجموع الخصوم	300 792 712,00	297 606 705,00	279 588 477,00	256 665 702,00	204 482 276,00

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الميزانيات و الخصوم في الميزانية المالية للمؤسسة جدول رقم(4) و(5)

قمنا في هذا الجدول بوضع الأصول و الخصوم في الميزانية المالية المختصرة و الذي يوضح الميزانيات المالية خلال السنوات 2015-2019

الجدول رقم (09) مقارنة عناصر الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة للسنوات (2015-2019)

الوحدة: دج، %.

السنوات و النسب / البيان	2015	%	2016	%	2017	%	2018	%	2019	%
الأصول										
الأصول الثابتة	254 514 898,00	%85	216 383 379,00	%73	178 251 860,00	%64	140 120 341,00	%56	161 988 822,00	%79
الأصول المتداولة	46 277 814,00	%15	81 223 326,00	%27	101 336 617,00	%36	116 545 361,00	%44	42 493 454,00	%21
مجموع الأصول	300 792 712,00	%100	297 606 705,00	%100	279 588 477,00	%100	256 665 702,00	%100	204 482 276,00	%100
الخصوم										
الأموال الدائمة	143 231 392,00	%43	171 143 049,00	%58	192 822 485,00	%67	201 547 374,00	%79	169 711 612,00	%83
الديون قصيرة الأجل	157 561 320,00	%57	43 473 000,00	%42	86 765 992,00	%33	55 118 328,00	%21	24 770 664,00	%17
مجموع الخصوم	300 792 712,00	%100	297 606 705,00	%100	279 588 477,00	%100	256 665 702,00	%100	204 482 276,00	%100

المصدر: إعداد الطالبات بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة جدول رقم(08)

نلاحظ من الجدول أن اكبر نسبة تحتلها الأصول الثابتة خلال الأربع سنوات الأخيرة ثم الأصول الدائمة ثم الأصول المتداولة و أخيرا ديون قصيرة الأجل.

رابعا: تمثيل الميزانية المالية للمؤسسة (X) بيانيا

تستعمل عدة نماذج من اجل التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة مثل الدائرة و المثلث و المستطيل و نصف الدائرة ...الخ، وسنقوم بتمثيل الميزانيات المالية بواسطة الدائرة و ذلك بتمثيل الأصول ثم الخصوم لسنوات الدراسة الثلاث كما هو موضح في الشكلين المواليين:

الشكل رقم (06) التمثيل البياني لأصول الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة للفترة(2015-2019)

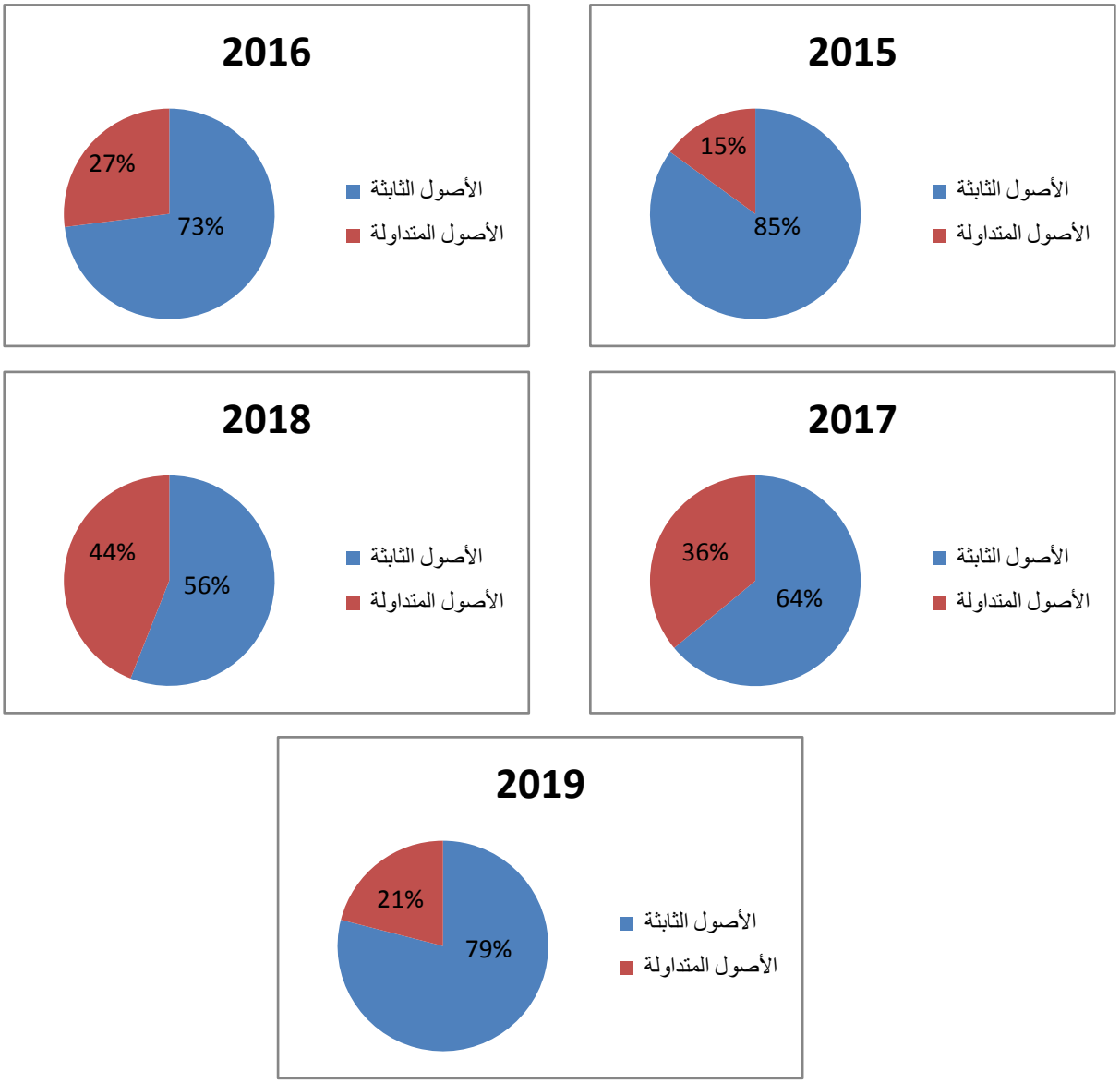

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (09)

الشكل رقم (07) : التمثيل البياني لخصوم الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة للفترة (2015-2019)

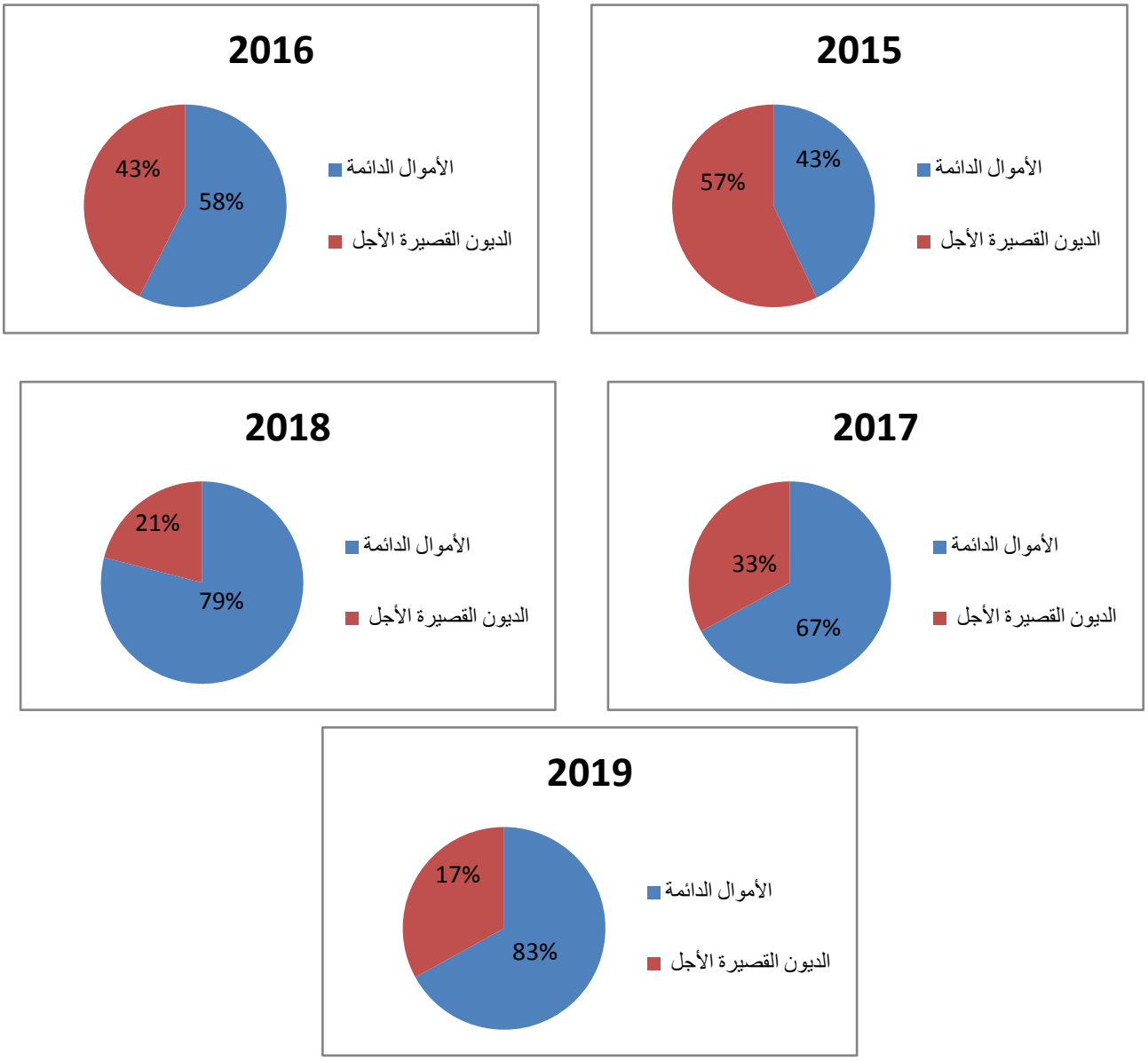

المطلب الثالث :دراسة مؤشرات التوازن المالي (2015-2019)

إذ سنقوم في هذا المطلب بدراسة رأس المال العامل و احتياج رأس المال العامل و الخزينة الصافية.

أولا: دراسة رأس المال

سنقوم بحساب مختلف رؤوس الأموال العاملة خلال سنوات الدراسة و المبنية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (10) رؤوس الأموال العاملة للمؤسسة للسنوات2015-2019

الوحدة : دج

الرقم	البيان	2015	2016	2017	2018	2019
	رأس المال العامل الصافي الدائم[2]					
1	الأصول الدائمة	143 231 392,00	171 143 049,00	192 822 485,00	201 547 374,00	169 711 612,00
2	الأصول الثابتة	254 514 898,00	216 383 379,00	178 251 860,00	140 120 341,00	161 988 822,00
3	الأصول المتداولة	46 277 814,00	81 223 326,00	101 336 617,00	11 654 361,00	42 493 454,00
4	الديون قصيرة الأجل	157 561 320,00	4 347 300,00	86 765 992,00	55 118 328,00	24 770 664,00
5=1-2	رأس المال العامل FB	111 283 506,00	76 876 026,00	14 570 625,00	61 427 033,00	17 722 790,00
5=3-4		111 283 506,00	76 876 026,00	14 570 625,00	61 427 033,00	17 722 790,00
	مفاهيم أخرى لرأس المال العامل					
6	الأموال الخاصة	143 231 392,00	171 143 049,00	192 822 485,00	201 547 374,00	169 711 612,00
7	الديون طويلة الأجل	-	-	-	-	-
8=6-2	رأس المال العامل الخاص	111 283 506	76 876 026	14 570 625	61 427 033	17 722 790
9=7+4	رأس مال أجنبي	157 561 320	4 347 300	86 765 992	55 118 328	24 770 664
10=3	رأس المال العامل الإجمالي	46 277 814,00	81 223 326,00	101 336 617,00	11 654 361,00	42 493 454,00

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم (09)

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت رأسمال موجب طيلة سنوات الدراسة.

ثانيا: دراسة الاحتياج من رأس المال العام

إن الاحتياج في رأس المال العامل هو عبارة عن الفرق بين الاحتياجات والمواد المتعلقة بالدورة، وإذا كانت موارد الدورة (ديون قصيرة الأجل) غير كافية يتم اللجوء إلى رأس المال العامل بتمويل الاحتياج ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة- القيم الجاهزة)- (الديون قصيرة الأجل – سلفيات مصرفية)

الجدول رقم (11) الاحتياج في رأس المال العامل للمؤسسة 2015-2019.

الوحدة : دج

الرقم	البيان/ السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
1	الأصول المتداولة	46 277 814,00	81 223 326,00	101 336 617,00	116 545 361,00	42 493 454,00
2	القيم الجاهزة	10 000 000,00	20 000 000,00	-	-	-
3 =1 – 2	الدورة احتياجات	36 277 814,00	61 223 326,00	101 336 617,00	116 545 361,00	42 493 454,00
4	الديون قصيرة أجل	157 561 320,00	43 473 000,00	86 765 992,00	55 118 328,00	24 770 664,00
5	السلفيات المصرفية	–	–	–	–	–
6 =4 – 5	موارد الدورة	157 561 320,00	43 473 000,00	86 765 992,00	55 118 328,00	24 770 664,00
7 =3 – 6	إحتياجات رأس المال العامل (BFR)	121 283 506,00	17 750 326,00	14 570 625,00	61 427 033,00	17 722 790,00

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم (09)

من خلال الجدول نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل في تناقص خلال 3 سنوات الأولى ثم ترتفع في 2018 و2019 وهذا يدل أن احتياجات الدورة اكبر من مواردها.

ثالثا: دراسة الخزينة الصافية

تعبر الخزينة عن القيم التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة وتعتبر الخزينة الصافية من المؤشرات النهمة في تحقيق التوازن المالي في المدى القصير، ويمكن حسابها بطرقتين والجدول الموالي يوضح كيفية حساب الخزينة الصافية لكل السنوات:

الجدول رقم (12) الخزينة الصافية للمؤسسة 2015-2019.

الوحدة : دج

الرقم	السنوات البيان	2015	2016	2017	2018	2019
1	رأس المال العامل (FR)	111 283 506	76 876 026	14 570 625	61 427 033	1 772 279
2	احتياجات رأس لمال العامل (BFR)	121 283 506	17 750 326	14 570 625	61 427 033	17 722 790
2 – 1 =3	الخزينة الصافية	10 000 000	59 124 700	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول (09) و (10)

المطلب الثالث: دراسة الملف باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي استخداما إلى جانب مؤشرات أخرى في التحليل، حيث يستطيع المحلل المالي أن يستخدمه معلومات جد مفيدة عن وضعية المؤسسة، وهل هي قادرة على تسديد مبلغ القرض في أجال أم لا وتجدر الإشارة بأن السنة الواحدة لا تعطي معلومات كافية لترشيد القرار الائتماني إلا أنه يمكنه أن يحصل على حكم مناسب للوحدة عند تحليل مجموعة من النسب وذلك مع دراسة مختلف الضمانات المقدمة للبنك، وتقيم المؤسسة على هذا الأساس وفي الأخير اتخاذ القرار النهائي.

أولا: نسب السيولة

تهدف نسب السيولة إلى معرفة مدى قدرة المؤسسة على المدى القصير لتسديد التزاماتها تجاه البنك حيث توضح المدى المالية للمؤسسة في المدى القصير فهي تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل وتبين مدى سرعة تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة جاهزة، ويوضح الجدول الموالي نسب السيولة خلال سنوات الدراسة للمؤسسة:

الجدول رقم (13) نسب السيولة للمؤسسة 2015-2016-2017-2018-2019

الوحدة :النسبة

البيان		السنوات				
النسبة	العلاقة	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	2.94	1.87	1.17	2.11	1.72
نسب السيولة المختصرة	القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	0.12	1.06	0.76	1.39	1.31
نسب السيولة الفورية	القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	**0.06**	**0.46**	–	–	–

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (10)

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة العامة انخفضت ثم ارتفعت سنة 2018 ونسبة السيولة المختصرة ارتفعت في العامين الآخرين أما نسبة السيولة الفورية ترتفع في 2016 ثم تنعدم في بقية السنوات.

الجدول رقم (14): نسب الهيكل المالي للسنوات 2015-2016-2017-2018-2019

الوحدة : دج ، النسبة

البيان		السنوات				
النسبة	العلاقة	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة التمويل الدائم		0.56	0.79	1.08	1.44	1.05
نسبة التمويل الخاص		0.56	0.79	1.08	1.44	1.05
نسب الاستقلالية المالية		0.48	0.58	0.69	0.79	0.83
نسب القابلية الشديد		0.52	0.14	0.31	0.21	0.12

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (08)

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الدائم ونسبة التمويل الخاص متساوية ونسبتها أكبر من الواحد في ثلاثة سنوات الأخيرة.

ونلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية أقل من الواحد وهذا دليل على اعتماد المؤسسة على المصادر الداخلية مما يتيح إمكانية المؤسسة الاقتراض.

ونسبة قابلية للتسديد ضرورية بالنسبة للبنك، كونها توضح مدى قدرة المؤسسة المقترضة على الوفاء بديونها.

ثالثا: نسب النشاط

هي النسب التي تعكس كفاءة الموظفين والمسؤولين في المؤسسة وقدرتهم على غدارة ومجوداتها كما تعين مستوى العلاقة بين الموجودات والمبيعات وقد سميت بنسب النشاط لأنها تثبت السرعة التي لها تحويل الموجودات إلى المبيعات.

الجدول رقم(15): نسب النشاط للمؤسسة 2015-2016-2017-2018-2019

الرقم	البيان	2015	2016	2017	2018	2019
1	رقم الأعمال خارج الرسم	268 929 420	282 376 600	296 496 400,00	311 323 050,00	326 890 940,00
2	مجموع الأصول	300 792 712,00	297 606 705,00	279 588 477,00	25 666 570,00	204 482 276,00
3 = 1 ÷ 2	معدل دوران الأصول	0.89	0.94	1.06	1.21	1.60
4	الأصول الثابتة	254 514 898,00	216 383 379,00	178 251 860,00	140 120 341,00	161 988 822,00
5 = 1 ÷ 4	معدل دوران الأصول الثابتة	1.06	1.30	1.66	2.22	2.02
6	الأصول المتداولة	46 277 814,00	81 223 326,00	101 336 617,00	116 545 361,00	42 493 454,00
7 = 1 ÷ 6	معدل دوران الأصول المتداولة	5.81	3.48	2.93	2.27	0.78

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (08)

من الجدول السابق نلاحظ أن معدل دوران الأصول في تزايد من سنة لأخرى وهذا يدل على مدى كفاءة المؤسسة على استخدام أصولها ويوضح عدد المرات التي تتحول فيها أصول المؤسسة إلى المبيعات .

المطلب الرابع : نتيجة دراسة ملف القرض ماليا (القرار النهائي) :

سيتم تبيان ملخص عن نتائج التحليل المالي التي من خلالها يتم ترشيد مقر القرار الائتماني و صدور القرار النهائي .

أولا : ملخص نتائج التحليل المالي :

من أجل ترشيد القرار الائتماني يستحسن وضع ملخص لنتائج التحليل المالي في جدول كما يوضحه الجدول الموالي :

جدول رقم (26) ملخص نتائج التحليل المالي للمؤسسة للسنوات : 2015-2016-2017-2018-2019 .

الوحدة : دج ، النسبة

البيان	السنوات				
السنة	2015	2016	2017	2018	2019
مؤشرات التوازن المالي					
رأس المال العامل الصافي	11 283 506,00	76 876 026,00	14 570 625,00	61 427 033,00	17 722 790,00
رأس المال العامل الخاص	11 283 506,00	76 876 026,00	14 570 625,00	61 427 033,00	17 722 790,00
رأس المال العامل الأجنبي	157 561 320,00	4 347 300,00	86 765 992,00	55 118 328,00	24 770 664,00
رأس المال العامل الاجمالي	46 277 814,00	81 223 326,00	101 336 617,00	116 545 361,00	42 493 454,00
الاحتياج في رأس المال العامل	121 283 506,00	17 750 326,00	14 570 625,00	61 427 033,00	17 722 790,00
الخزينة الصافية	10 000 000,00	59 124 700,00			
نسب السيولة					
نسبة السيولة العامة	2,94	1,87	1,17	2,11	1,72
نسبة السيولة المختصرة	0,12	1,06	0,76	1,39	1,31
نسبة السيولة الفورية	0,06	0,46			
نسب الهيكلة المالية					
نسبةالتمويل الدائم	0,56	0,79	1,08	1,44	1,05
نسبة التمويل الخاص	0,56	0,79	1,08	1,44	1,05
نسبة الاستقلالية المالية	0,48	0,58	0,69	0,79	0,83
نسبة قابلية التسديد	0,52	0,14	0,31	0,21	0,12
نسب النشاط					
معدل دوران الأصول	0,89	0,94	1,06	1,21	1,6
معدل دوران الأصول الثابثة	1,06	1,3	1,66	2,22	2,02
معدل دوران الأصول المتداولة	5,81	3,48	2,93	2,67	0,78

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول السابقة

بناء على طلب القرض المقدم لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة القرارم قوقة – ميلة – و المرفق بملف طلب القرض المتضمن كل من القوائم المالية الأساسية و المتمثلة في الميزانيات المحاسبية ،و بعد إجراء الدراسة المالية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية و حساب النسب

الممثلة في الجدول السابق ، يبدوا لنا أن العميل طالب الائتمان يتمتع بوضع مالي حسن، فقد تم التحصل على المعلومات التالية :

- تزايد نسبة الأموال الخاصة يدل على زيادة النتيجة، و بالتالي فإن هناك دلالة واضحة على تطور المؤسسة.
- ايجابية نسب المردودية دليل على تحسن مردودية المؤسسة خلال فترة الدراسة .
- رؤوس الأموال العاملة على قدر كبير من التحسن ، و هذا يعطي أمانا أكبر لاستمرارية المؤسسة
- مؤشرات الخزينة الايجابية تضمن تعرض المؤسسة لخطر السيولة أثناء فترة النشاط .

لدا يعتبر منح القرض للمؤسسة طالبة الائتمان .و هو قرض متوسط الأجل (لمدة خمس سنوات) يقدر بـ 103 360 000 وذلك استنادا للضمانات المقدمة و إضافة إلى المؤشرات و النسب المالية الايجابية المذكورة سلفا فإن عملية الاستثمار في هذه المؤسسة تعتبر ذات مخاطر ضئيلة مقارنة بعوائده ، كما أنه و في حالة منحه القرض فإن خطر عدم التسديد يعتبر شبه معدوم .

ثانيا: نتيجة دراسة ملف الإئتمان ماليا (القرار النهائي) .

بعد أن تمت دراسة ملف القرض من الناحية المالية، ودلك من خلال تحليل القوائم المرفقة بطلب القرض وكدا تقييم الضمانات وبيان سير المؤسسة طالبة القرض التي تعتبر زبونا تقليديا للبنك (الوكالة)، ودلك بعد إجتماع لجنة القرض للوكالة بتاريخ/.../../.. وبعد الإطلاع على التقرير المقدم من طرف المكلف بالدراسة مرفقا بملف طلب القرض وكدا مراجعة كافة الضمانات المقدمة و المتعهد بتقديمها ،فإنه قد تمت الموافقة على طلب منح القرض وفق الشروط المتفق عليها سابقا والمدرجة في العقد.

ويتم إعلان الزبون طالب الإئتمان بقرارنا هدا في أقرب الآجال ، فقد تم منح الإئتمان للمؤسسة (x) بتاريخ :2015/02/16 لمدة 05 سنوات.

خلاصة:

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة الجانب النظري معتمدين على المعلومات استفدنا منها من التربص.

حيث قمنا بإلقاء نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تطرقنا إلى تعريف البنك وهيكله التنظيمي الإداري ومبادئه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، ليتم بعد ذلك الإضلاع على كيفية سير عملية التحليل المالي لملف ائتماني داخل الوكالة والتعرف على أهم النسب والمؤثرات المالية المستخدمة وذلك من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها على ملف أحد العملاء والتي توجت ختاما بقبول طلب هذا الأخير.

وخلال دراستنا التطبيقية رأينا أن هناك مجهودات معتبرة لمدى إطارات الوكالة والتي تعمل على تحسين أداء وإرضاء العملاء .

خاتمــة

تعتبر البنوك التجارية عصب الاقتصاد ووسيلة لتلبية الحاجة والتمويل وتقديم القروض لأشخاص لديهم حاجة لتمويل وتقوم جاهدة بتطوير مواردها، وتدنيه المخاطر المتعلقة باستخدامها من أجل تحقيق مردودية مناسبة.

وعلى هذا الأساس وبهدف حماية مصالحه ومصالح المودعين لديه وجب على البنك وضع سياسات وإجراءات خاصة به تتلاءم مع طبيعة نشاطه إضافة إلى القيام بكل الدراسات الضرورية والتحاليل المعمقة خاصة المالية منها، وذلك باستخدام تقنية التحليل المالي وما تنتجه من أساليب وأدوات لدراسة ملفات القروض ومن ثم اتخاذ وترشيد القرار الأمثل الائتماني المناسب بشأنها.

وخلال فترة التربص الذي قصدنا به بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارم قوقة – ميلة –فقد تلقينا معلومات أوصلتنا إلى نتيجة مفادها أن التحليل المالي أحد الأساليب الهامة التي تساعد المسيرين على معرفة الصحة المالية لمؤسساتهم.

وذلك من خلال معرفة كيفية منح القروض ابتداء من طلب الحصول عليه وتفحصه واستعمال أساليب التحليل المالي وصولا إلى اتخذ وترشيد القرار الائتماني وذلك بمنح أو الامتناع عن ذلك.

النتائـج:

نستنتج من خلال دراستنا أنه تم إثبات الفرضيات المذكورة سابقا والمتمثلة في :

- التحليل المالي عند استخدامه في معالجة البيانات المالية المتاحة عن المؤسسة وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقdيم أداء المؤسسات وهم ما تثبت صحة الفرضية الأولى.
- إن البنوك التجارية تعتمد على التحليل المالي باعتباره همزة وصل بين مختلف المصالح داخل البنك والتحليل المالي يساعد البنوك في ترشيد قراراتها الائتمانية وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- يمكننا الكشف عل الأسباب الحقيقية لاختلال التوازن المالي للمؤسسة بالاستخدام التحليل المالي ولكن هناك أساليب أخرى وهذا ما يثبت صحة الفرضية رقم ثلاثة.
- التحليل المالي ومن خلال دراسته نسبة ومؤشراته يعتبر أداة غاية في الأهمية بالنسبة للبنوك المانحة للقروض، والتي تضمن الاستمرارية لهذه الأخيرة من جهة وتضمن تمويل المؤسسات الفاعلة والتي تمارس نشاطات ملائمة من جهة أخرى وهذا ما يتبين صحة النظرية رقم أربعة.

التوصيات:

انطلاقا من هذه النتائج يمكن تقديم جملة من الاقتراحات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "القرارم قوقة" – ميلـة – نلخصها فيما يلي:

- إعطاء أهمية كبيرة للتحليل المالي من حيث وسائله والمختصين في هذا المجال .
- عقد دورات تدريبية في البنوك التجارية خصوصا لموظفي قسم الائتمان المصرفي .
- تطبيق التقنيات الجديدة في تقديم القروض.
- ضرورة الاعتماد على التحليل المالي وعدم التركيز على الضمانات العينية عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية :

1 – أحمد توفيق جميل " الإدارة المالية " دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت 1980

2 – أ حمد غنيم " صناعة قرارات الائتمان و التمويل في أيطار الإستراتجية الشاملة للبنك " المكتبات البرئ القاهرة مصر 2002

3 – أيمن الشنطي وآخرون "مقدمة في الإدارة والتحليل المالي"، دار البداية، عمان– الأردن، 2010، براين كويل " تحديد مخاطر الائتمان " دار الفاروق للنشر و التوزيع مصر 2006

4 – جنابة عبد الله " الاقتصاد المصرفي بنوك الكترونية ، بنوك تجارية ، السياسة النقدية " مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية مصر 2008

5 – حسن سمير عشيش " التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك" مكتبة المجمع العربي للنشر و التوزيع عمان الأردن 2010

6 – حسين عمر مبادئ عمل الاقتصاد" دار الفكر العربي القاهرة مصر 2009

7 – حسين لبيهي " التحكم المالي في المؤسسات الصناعية" جامعة قسنطينة 1993/1992

8 – حمزة محمود الزبيدي " إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني" مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع عمان 2002

8 – خلدون إبراهيم الشيداق " الإدارة و التحليل المالي " دار وائل للنشر و التوزيع عمان الأردن 2009

9 – خليل الشماع و خالد أمين عبد الله التحليل المالي للمصارف" اتحاد المصارف العربية عمان الأردن 1989

10 – رشاد العصار و رياض الحلبي " النقود و البنوك" دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان الأردن 2010

11 – زغيب مليكة و سنقر ميلود " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2010

12 – زغيب مليكة و شنقر ميلود " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد" ط 02 ديوان المطبوعات الجامعية 2011.

13 – زياد رمضان اساسيات التحليل المالي و تحليل مناقشة الميزانيا " عمان الأردن 2006

14 – زياد رمضان و محفوظ جودة " الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك" ط 03 دار وائل للنشر و التوزيع الأردن 2006.

15 – زينب عوض الله و أسامة الغولي " أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي " منشورات الحلبي الحقوقية لبنان 2003.

16 – سامر جلدة " البنوك التجارية و التسويق المصرفي" دار أسامة للنشر و التوزيع عمان الأردن 2011

17 – سعيد سامية الحلاق و محمد محمود العجلوني " النقود و البنوك و المصارف المركزية" دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع عمان الأردن 2010.

18 – سمير عبد العزيز " اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي" مكتب الإشعاع مصر 1998.

19 – شاكر القازوني محاضرة في اقتصاد البنوك ط 04 ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر 2008

20 – شاكر القزوني " محاضرات في اقتصاد البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2008

21 – طارق طه " إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات " إدارة الجامعة الجديدة الإسكندرية– مصر 2007

22 – الطاهر لطرش " تقنيات البنوك " ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2010

23 – عبد الغفار حنفي ، عبد السلام ادوقحف " الإدارة الحديثة في البنوك التجارية " المكتب العربي الحديث الإسكندرية 1993

24 – عبد الغفار حنيفي " الإدارة المالية المعاصرة " مدخل اتحاد القرارات الدار الجمعية بيروت 1999

25 – عبد المطلب عبد الحميد " البنوك الشاملة و عمليات إدارتها" الديوان الجامعي الإسكندرية 2000

26 – عبد المعطي رضا ارشيد ، محفوظ احمد جودة " إدارة الائتمان .

27 – عدنان تايه النعيمي و رشيد فؤاد النعيمي " التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة" دار اليازوري العلمية عمان الاردن 2008.

28 – العزازي محمد و بن لعور بوعلام " التسيير المحاسبي و المالي" السنة الثالثة ثانوي شعبة تسيير و اقتصاد 2013/2012 الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية الجزائر.

29 – فلاح حسين بواد مؤيد عبد الرحمان الدوري " الإدارة و البنوك" دار وائل للنشر و التوزيع ط 04 2008

30 – فليح حسن خلف " النقود و البنوك " جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع عمان الأردن 2006

31 – متولي عبد القادر " اقتصاديات النقود و البنوك " مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع مصر 2008

32 – محب خلة توفيق " الاقتصاد النقي و المصرفي" دار الفكر الإسكندرية مصر 2011

33 – محفوظ احمد جودة و رشيد عبد المعطي " إدارة الائتمان" وائل للطباعة عمان الأردن 1999

34 – محمد المبروك أبو زيد "التحليل المالي شركات وأسواق مالية"، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 22.

35 – محمد المبروك أبو زيد التحليل المالي شركات و أسواق مالية ط 02 دار المريخ المملكة العربية السعودية 2009

36 – محمد عبد الفتاح الصيرفي " إدارة البنوك " دار المناهج للنشر و التوزيع الأردن 2006

37 – محمد كمال خليل الحمزاوي " اقتصاديات الائتمان المصرفي" دراسة تطبيقية لنشاط الائتماني و

38 – محمد محمود مكاوي " التغير المصرفي الإسلامي : الأسباب ، الآثار ، بدائل موجهة " المكتبة المصرفية 2010

39 – محمد مطر "الاتجاهات الحديثة في تحليل مالي والائتمان"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2006،

40 – محمود الحسين الوادي و آخرون " النقود و المصارف " دار المسيرة للنشر و التوزيع مصر 2008

41 – مصطفى كمال السيد طايل " الصناعة المصرفية لاتحاد المصارف العربية" مصر 2003

42 – منير شاكر وآخرون "التحليل المالي مدخل صناعة القرار "، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2008،

43 – ناصر الدادي عدون " تقنيات مراقبة التسيير" دار الهداية العامة الجزائر 1998

44 – ناظم محمد نوري السمري "النقود و المصارف و النظرية النقدية" دار زهران للنشر و الطباعة الأردن 2006

45 – وليد ناجي الحيالي " التحليل المالي" منشورات الاكادمية في الدنمارك 2007

46 – إلياس بن ساسي و يوسف قريشي " التسيير المالي" الإدارة المالية دروس و تطبيقات ط 02 دار وائل للنشر و التوزيع عمان الأردن 2011.

III مذكرات و أطروحات :

1. أسامة محمود موسى " دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات " رسالة ماجست ير غير منشورة تخصص المحاسبة و التمويل كلية التجارة لجامعة الإسلامية غزة فلسطين 2010
2. رضوان باصور " استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير جامعة المدية 2009/2008.
3. زغيب مليكة " التحليل المالي للمؤسسة مذكرة ماجستر قسم علوم التسيير جامعة منتوري– قسنطينة
4. عادل بو مجان " دور التحليل المالي في اتخاذ قرار المؤسسة الصناعية" جامعة محمد خيضر بسكرة 2004/2003.
5. لحكيري ياسمينة " دور أدوات التحليل المالي في البنوك التجارية" مذكرة ماجستير جامعة منتوري 2009/2008.

6. مراد سالم الطلاع " ادارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان "رسالة ماجستير غير منشورة تخصص المحاسبة و التمويل كلية التجارة لجامعة الإسلامية غزة فلسطين 2010.

IV – مجلات :

7. إبراهيم محمد الجزراوي ، نادية شاكر النعيمي " التحليل الائتماني المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة" مجلة الإدارة و الاقتصاد عدد 83 العراق 2010
8. إبراهيم محمد علي الحزاري و نادية شاكر النعيمي " دراسة نظرية تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار " مجلة الإدارة و الاقتصاد عدد 83/ 2010.
9. علي عبد الله شهين " دور التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية " مقالة منشورة غزة فلسطين 2006.
10. مختار سعيد بدري" مصرفي سابق مجلة المصرفي العدد الثاني و العشرون مارس 2000

II – الكتب باللغة الأجنبية :

- ANALYSE financière de l’intonation légale a l’information financière .revue ; algérienne de comptabilité et d’autit N° 44 trines 1994
- Hubert de la bruslerie « la fonction financiére et le comprtemment des organisationdunod bordas paris 1986

V – المواقع الالكترونية :

- http://www.ajyal.com/ar/articles/ration,htm/
- http://www.onefd.edu.dz

الملاحق

ملحق رقم (01)

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

CONVENTION DE PRET

(ANNEXE N° 11 DU MANUEL DE GESTION DES CREDITS / AVRIL 1994)

Entre les soussignés,

la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (B.A.D.R), société par actions au capital de trente trois milliards de dinars (33.000.000.000 DA) ayant son siège social à Alger sis 17, Boulevard Colonel Amirouche, désignée ci-après la Banque, représentée par :

d'une part,

et, ...

(nom, prénom ou raison sociale, adresse ou siège social, nature juridique selon le cas, etc.) désigné (e) ci-après l'emprunteur,

d'autre part,

il a été convenu et arrêté ce qui suit :

OBJET DE LA CONVENTION :

Par la présente convention, la banque accorde à l'emprunteur désigné ci-dessus un prêt aux conditions particulières et générales ci-après définies.

I. CONDITIONS PARTICULIERES DU PRET

II. CONDITIONS GENERALES DU PRET

ARTICLE 1 MONTANT DU PRET

La banque accorde par la présente convention à l'emprunteur un prêt dont le montant figure dans les conditions particulières.

ARTICLE 2 OBJET DU PRET

Conformément à la demande de financement formulée par l'emprunteur, le prêt objet de la présente convention sera destiné au financement du projet indiqué dans les conditions particulières et ce, en application de la structure de financement arrêtée d'un commun accord.

ARTICLE 3 DUREE DU PRET

Le prêt est consenti pour la durée et la période de différé indiquées dans les conditions particulières. Si le prêt, objet de la présente convention, n'a pas enregistré un début de consommation à la date limite indiquée dans les conditions particulières, la présente convention est réputée nulle si la banque n'accepte pas sa prorogation.

ARTICLE 4 TAUX D'INTERET VARIABLE

Le taux d'intérêt applicable aux utilisations du prêt est constitué d'un taux de base révisable périodiquement conformément aux conditions de banque en vigueur majoré de la marge indiquée aux conditions particulières. Le taux de base indiqué aux conditions particulières ci-dessus est soumis, en conséquence, à une révision périodique.

L'emprunteur sera informé de toute modification du taux de base. L'emprunteur déclare accepter sans restriction ni réserve toute modification.

ARTICLE 5 TAXES ET COMMISSIONS

Toutes les taxes et commissions liées à la mise en place et l'utilisation du prêt sont à la charge de l'emprunteur ainsi que toutes autres taxes et commissions qui viendraient s'y ajouter en vertu des textes législatifs et réglementaires.

ARTICLE 6 MODALITES D'UTILISATION DU PRET

Le prêt, objet de la présente convention, sera utilisé par le débit du compte de prêt ouvert par la banque auprès de l'agence domiciliataire de l'emprunteur sous le numéro indiqué dans les conditions particulières.

Les utilisations du prêt seront autorisées en fonction des besoins de financement sur présentation de justificatifs dont la validité relève de l'appréciation de la banque et de la signature concomittante de billets à ordre. La preuve de la réalisation du prêt de même que celle des remboursements résultera des écritures passées par la banque.

ARTICLE 7 MODALITES DE REMBOURSEMENT

A la fin de la période d'utilisation qui ne saurait dépasser celle indiquée dans les conditions particulières, les consommations effectives du prêt seront constatées par la banque et un calendrier d'amortissement en principal et interêts lorsque les conditions particulières prévoient un taux fixe sera établi sur la base de ce constat, matérialisé par des billets à ordre. Ces billets viendront en remplacement de ceux prévus à l'article 6 sus-visé.

Formule N° 355. Impl BADR -

L'emprunteur s'engage à rembourser le crédit en principal et intérêt par tranches conformément aux échéances fixées au tableau d'amortissement établi conformément aux conditions particulières de la présente convention.
Toute modification du taux d'intérêt tel qu'arrêté par les conditions particulières entraînera, en conséquence, le réajustement du tableau d'amortissement.

ARTICLE 8 GARANTIES

Pour garantir le paiement en capital, intérêts, frais et commissions du prêt, objet de la présente convention, l'emprunteur s'engage à affecter au profit de la banque les garanties indiquées dans les conditions particulières.
Les frais d'enregistrement et autres liés au recueil des garanties citées ci-dessus sont à la charge exclusive de l'emprunteur. Le détournement, la vente partielle ou totale des biens corporels ou incorporels affectés en garantie au profit de la banque exposent l'emprunteur, conformément aux présentes conditions, en plus de l'annulation du crédit, à des poursuites judiciaires.
L'utilisation du prêt est subordonnée au recueil effectif des garanties.

ARTICLE 9 REMBOURSEMENT ANTICIPE

L'emprunteur a la faculté de rembourser partiellement ou intégralement et par anticipation le prêt. Le remboursement partiel sera imputé sur les échéances les plus éloignées.

ARTICLE 10 AUTORISATION DE PRELEVEMENT

L'emprunteur donne autorisation à la banque en vue du prélèvement d'office sur son compte des sommes suffisantes pour le remboursement du montant des échéances en capital et intérêts et de toutes les sommes qui seront devenues exigibles (commissions, frais, taxes...).

ARTICLE 11 CLAUSES RESOLUTOIRES

En cas de non-remboursement des sommes devenues exigibles en capital, intéprêts et autres frais et accessoires, la banque se réserve le droit d'exiger le paiement de la totalité de la créance.
La banque peut exiger le remboursement immédiat de la totalité des fonds utilisés, notamment dans les cas suivants :
a) fausse déclaration de l'emprunteur,
b) paiement de dépenses n'entrant pas dans le cadre de la réalisation du projet retenu au titre de la présente convention,
c) détournement de l'objet initial du prêt
d) non-respect d'un quelconque engagement souscrit par l'emprunteur,
e) toute modification relative à la situation financière et juridique de l'emprunteur pouvant éventuellement affecter le remboursement du prêt,
f) vente partielle ou totale des biens corporels et incorporels affectés en garantie au profit de la banque,
g) non respect des clauses de la présente convention ; l'emprunteur prendra à sa charge tous les coûts encourus par la banque du fait de l'exigibilité anticipée.

ARTICLE 12 CONTROLE DU PRET

Pour permettre à la banque un contrôle régulier de l'utilisation du prê l'emprunteur s'engage à :
a) fournir tous états et documents que la banque jugera utile d'exiger,
b) remettre les copies certifiées conformes de ses bilans annuels, docu ments comptables et annexes et éventuellement du rapport du commis saire aux comptes,
c) faciliter toutes visites effectuées par les agents de la banque ain que l'accès aux locaux et autres installation,
d) la banque pourra également s'assurer sur place et sur pièces de l conformité des documents fournis.

ARTICLE 13 OBLIGATIONS DE L'EMPRUNTEUR

Sous réserve des dispositions législatives et réglementaires en vigueu tant qu'il sera débiteur en vertu de la présente convention, l'emprunteu s'engage à :
a) ne constituer au profit d'autres créanciers sur ses biens présents o futurs et jusqu'à remboursement effectif du prêt aucune garantie surel ou engagement ayant pour effet de privilégier un autre créancier,
b) faire tout ce qui est nécessaire pour maintenir et protéger sa capac té juridique et ses moyens de production et/ou de services,
c) assurer son matériel mobilier et ses biens immobiliers et à mainten cette assurance et à payer les primes stipulées au contrat ; en cas d sinistre, total ou partiel, avant complète libération de l'emprunteur, banque exerce sur l'indemnité d'assurance les droits résultant à sc profit conformément aux clauses prévues dans l'acte de garant conclu en application de la présente convention,
d) confier à la banque l'intégralité du chiffre d'affaires réalisé par le pr jet financé dès son entrée en production ou en service.

ARTICLE 14 PENALITE DE RETARD

Tout retard dans le paiement des sommes dues par l'emprunteur e traînera, sans mise en demeure et à titre de pénalités, le prélèveme d'un intérêt de retard.
Le taux de pénalité de retard applicable est indiqué aux conditions pa ticulières.

ARTICLE 15 COMMISSION ET FRAIS

L'emprunteur s'engage à payer trimestriellement la commission d'eng gement et les frais du dossier figurant aux conditions particulières.

ARTICLE 16 REGLEMENT DE LITIGE

Tout litige né de l'interprétation ou de l'exécution de la préser convention sera, à défaut de règlement à l'amiable, porté devant les j ridictions compétentes.

ARTICLE 17 ELECTION DE DOMICILE

Pour l'éxécution de la présente convention, les parties font élection domicile aux adresses respectives indiquées dans la présente conve tion.

Fait à....., le.....

LE DEBITEUR (1)

P / LA BANQUE

(1) La signature de l'emprunteur doit être précédée de la mention manuscrite "lu et approuvé"

ملحق رقم (02)

***** اتفاقيـــة القـــرض *****

(ملحق رقم 11 من وجيز تسيير القرض / أفريل 1994)

بين الموقعين أسفله:

- بنك الفلاحة و التنمية الريفية (بـدر) شركة مساهمة برأس مال قدره ثلاثة و ثلاثون مليار دينار جزائري (33.000.000.000.00 دج) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00/11640 ب00 الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش، و الممثلة من طرف السيد .....
- المعين فيمايلي: **"البنـــك"** **من جهـة**

و السيد:

.....

(الاسم و اللقب أو عنوان الشركة، العنوان، المقر الاجتماعي، الصفة القانونية و ذلك حسب الحالة.....إلخ)

- المعين فيمايلي: **"المقترض"** **من جهـة أخرى**

حيث اتفقا و أقرا على مايلي:.....

موضـــوع الاتفاقيـــة:

بموجب هذه الاتفاقية، يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة و العامة المحددة كما يلي:

1- الشروط الخاصة للقرض:

نوع القرض: **المبلغ:** دج **صحة العقد :** **النسبة:** المعمول بها

- الضمانات الاحتياطية الحاضرة:

الضمانات الاحتياطية غير الحاضرة:

2- الشروط العامة للقرض

المادة 1: مبلغ القرض:

- يمنح البنك بموجب هذه الاتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخاصة.

المادة2: موضوع القرض:

- بناءا على طلب التمويل المقدم من طرف المقترض، فإن القرض موضوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة، و هذا تطبيقا لتركيبة التمويل المتفق عليها بين الأطراف.

المادة 3: مدة القرض:

- يمنح القرض لمدة و لفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصة.
- غير أنه إذا كان القرض موضوع هذه الاتفاقية لم يسجل بداية الاستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن هذه الاتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدها.

المادة4: نسبة الفائدة المتغيرة:

- إن نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول و إضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة.
- تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية .
- يتم إخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية، و يصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو تحفظ.

المادة 5: الرسوم و العمولات:

- تكون جميع الرسوم و العمولات المرتبطة بمنح و استعمال القرض على عاتق المقترض إلى جانب الرسوم و العمولات الأخرى التي تضاف لاحقا و ذلك طبقا للنصوص التشريعية و التنظيمية.

المادة 6: كيفية استعمال القرض:

- إن القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة الموطنة للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة.
- ترخص استعمالات القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك و كذلك بالإمضاء على سندات لأمر.
- إن إثبات القرض و تسديده يكون حسب الكتابات والعمليات المسجلة من طرف البنك.

المادة 7: طرق التسديد

- عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن الإستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم بيانات
- اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل و الفوائد و هذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة

المقترض بتسديد اصل القرض والفوائد على اقساط حسب جدول التسديد المعد طبقا للشروط الخاصة لهده الاتفاقية.- ان كل تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الشروط الخاصة يوجب مراجعة جدول التسديد.

المادة 8: الضمانات:

- لضمان الوفاء بأصل القرض، الفوائد، المصاريف و العمولات المتعلقة بالقرض موضوع الاتفاقية، يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك.
- تكون مصاريف التسجيل و المصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض.
- إن أي تبديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية، بالإضافة إلى إلغاء القرض متابعة قضائيا.
- استعمال القرض مرتبط بالإستلام الفعلي للضمانات.

المادة 9: التسديد المسبق:

- للمقترض الحق في التسديد المسبق للقرض جزئيا أو كليا.
- التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة.

المادة 10: الترخيص بالخصم:

- يعطي المقترض ترخيص للبنك للخصم الفوري من حسابه للمبالغ التي تكفي لتسديد الأقساط، من أصل و فوائد و كذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء (عمولات، مصاريف، ضرائب)

المادة 11: شروط الفسخ:

- في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء من أصل، فوائد و مصاريف أخرى و ملحقات، فإن البنك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض، خاصة في الحالات التالية:
  - التصريح الخاطيء للمقترض.
  - دفع النفقات التي لا تدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الاتفاقية.
  - تحويل الموضوع الأصلي للقرض.
  - عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه.
  - كل تعديل متعلق بالوضعية المالية و القانونية للمقترض.
  - البيع الكلي أو الجزئي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك.

عند عدم احترام بنود هذه الاتفاقية، يتحمل المقترض جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق.

المادة 12: مراقبـة القرض:

- حتى يتسنى للبنك المراقبة المستمرة و المنتظمة لاستعمال القرض يتعهد المقترض بمايلي:
  - تقديم جميع البيانات و الوثائق التي يراها البنك ضرورية.
  - تقديم صور مطابقة للأصل للميزانية السنوية، ووثائق الحسابات و الملحقات و كذا تقرير محافظ الحسابات.
  - تسهيل الزيارات التي يقوم بها أعوان البنك كذا الدخول للمحلات و التجهيزات الأخرى.
  - كذلك يستطيع البنك أن يتحقق في عين المكان و بناءا على الوثائق المقدمة من تطابقها.

المادة13: التزامات المقترض:

- مع مراعاة الأحكام التشريعية و التنظيمية سارية المفعول، و مادام المدين مبينا بموجب هذه الاتفاقية، فهو ملزم بمايلي:
  - عدم تقديم لصالح الدائنين الآخرين، أي ضمان أو تعهد لامتياز دائن عن آخر على الأموال الموجودة حاليا أو المستقبلية، حتى يتم التسديد الفعلي للقرض.
  - العمل على كل ما هو ضروري لإبقاء و حماية مؤهلاته القانونية و كذا وسائل الإنتاج و الخدمات.
  - تأمين المعدات المنقولة و العقارات و الوفاء بجميع المصاريف وفقا لعقد التأمين، و في حالة حدوث كارثة كلية أو جزئية قبل إبراء ذمته، يحتفظ البنك بحق التعويض في التأمين طبقا لبنود الضمان المبرم وفقا لهذه الاتفاقية.
  - تقديم للبنك رقم الأعمال الكامل المحقق في المشروع عند الدخول في مرحلة الإنتاج أو الخدمات.

المادة14: العقوبات التأخيرية:

- كل تأخر من طرف المقترض عن الوفاء بالدين يؤدي إلى توجيهه إنذار بالدفع بسبب هذا التأخير مع خصم فوائد التأخير.
- نسبة عقوبة التأخير السارية المفعول محددة في الشروط الخاصة.

المادة 15: العمولة و المصاريف:

- يتعهد المقترض بدفع كل ثلاثة أشهر عمولة التعهد و مصاريف الملف المذكور في الشروط الخاصة.

المادة 16: تسوية النـزاع:

- كل نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية، يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية المختصة.

المادة 17: اختيار الموطن:

- لتنفيذ هذه الاتفاقية يختار الأطراف الموطن"العناوين السابقة الذكر".

في : .بتاريخ:

ع/ البنـــــك

المديـــــن(01)

(1) يجب أن يسبق إمضاء المدين بالعبارة المكتوبة "قرأ و صادق"

ملحق رقم (03)

(310)

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELPPEMENT RURAL

ACCUSE DE RECEPTION D'UN DOSSIER "DEMANDE DE CREDIT"

G R E MILA / 055

A L E GRAREM/837 Grarem le :

[X] Reçu de : MR

[X] Pour le compte de : LUI-MEME

Nature du crédit sollicité : Exploitation [ ] Investissement [ ]

montant du ou des crédits sollicité :

Délai de réponse fixé pour le dossier :

30 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Agences [ ]

35 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Régionaux [ ]

45 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Centraux [ ]

Cher client,

Le présent document vous permet de protester auprés de la Direction du Réseau d'Exploitation (DRE) en cas non réception de la réponse de la Banque dans les délais fixés.

Téléphone / Fax/ 021 69 85 05

Il est précisé que les délais de réponse ne commencent à courir qu'à partir de la réception de l'intégralité des documents et informations (y compris les compléments)

L'accusé de réception ne vaut pas engagement, de quelque nature que ce soit, en matiere d'octroi du crédit.

Banque de l'Agriculture et du Developpement Rural (3)

1 - Indiquer l'identité ou la raison sociale du demandeur du crédit

2 - Préciser l'indentité de la société émettrice de la demande

3- Signature autorisée d'un cadre de la structure réceptionaire de la demande avec nom, prénom et qualité de l'intéressé, le tout accompagné de l'apposition du cachet humide de la Banque.

ملحق رقم (04)

A. L. E GRAREM: INDICE: 837

DEMANDE DE CONSULTATION DE LA CENTRALE DES RISQUES

Nous vous demandons de nous communiquer la situation de la relation ci-après citée, vis-à vis des centrales des risques et des crédits impayés :

Nom/Prénom ou Raison Sociale :

Date de naissance ou de création :

Lieu de naissance ou de création :

Activité :

Adresse :

Numéro de compte :

Numéro de la carte fellah :

Numéro d'identification ONS : /

FAIT A GRAREM, LE :

LE DIRECTEUR

ملحق رقم (05)

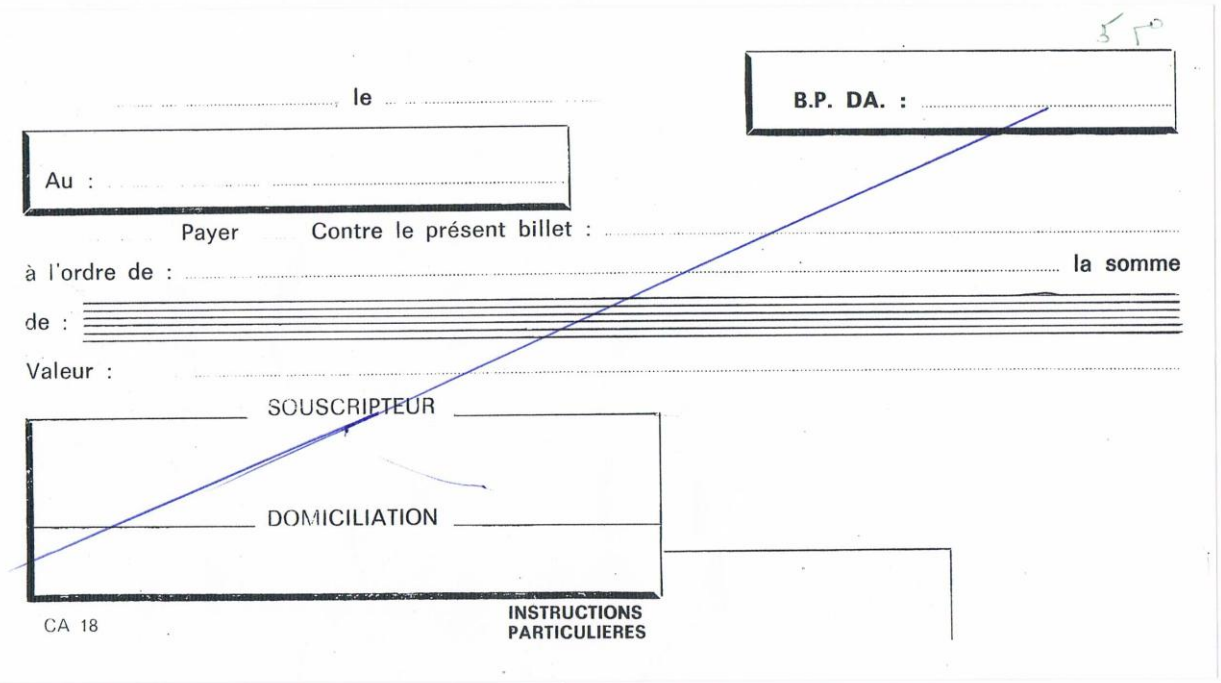

le .....

B.P. DA. : .....

Au : .....

Payer Contre le présent billet : .....

à l'ordre de : ..... la somme

de :

Valeur : .....

SOUSCRIPTEUR

DOMICILIATION

CA 18

INSTRUCTIONS PARTICULIERES

ملحق رقم (06)

Bilan prévisionnel. 2015

Actif	N BRUT	PROVISION	N NET	N- NET
ACTIF IMMOBILISE (non courant)				
IMMOBILISATION CORPORELLES				
BATIMENTS	135.985.096.00	6.799.254.00	129.185.842.00	135.185.096.00
MATERIEL ET OUTILL	156.661.320.00	31.332.264.00	125.329.056,00	
MATERIEL ROULAND				
MOB ET MATERIEL DE BUREAU				
AGENCEMENT ET INSTALLATION				
TOTAL ACTIF NON COURANT	292.646.416.00	38.131.518.00	254.514.898.00	135.185.096.00
ACTIF COURANT				
STOCKS ET ENCOURS	26.638.765.00		26638.765.00	500.000.00
CRENCES ET EMPLOIS ASSIMILES				
CLIENTS	8.000.000.00		8.000.000.00	
AUTRE DEBITEURS				
IMPOTS	1.639.049.00		1.639.049.00	
DISPONIBILITES ET ASSIMILES				
TRESORIE	10.000.000.00		10.000.000.00	600.000.00
TOTAL ACTIF COURANT	46.277.814.00		46.277.814.00	1.100.000.00
TOTAL GENERAL ACTIF	338.924.230.00	38.131.518.80	300.792.712.00	136.285.096.00

PASSIF	N NET	N- NET
CAPITAUX PROPRES		
CAPITAL EMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITATION)	103.360.000.00	103.360.000.00
PRIMES ET RESERVES		
RESULTAT NET (RESULTAT NET PART DU GROUPE) (1)		
AUTRES CAPITAUX ROPRES –REPORT A NOUVEAU	39.871.392.00	
TOTAL I	143.231.392.00	103.360.000.00
PASSIFS NON COURANT COURANTS		
EMPRUTS ET DETTES FINANCIERES	103.738.320.00	25.000.000.00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		
PASSIFS COURANTS		
FOURNIS CPTES RATTACHES	500.000.00	7.925.096.00
COMPTE COURANT DES ASSOCIES	52.923.000.00	
IMPOTS	400.000.00	
AUTRES DETTES		
TRESORERIE PASSIF		
TOTAL PASSIFS COURANTS	157.561.320.00	32.925.096.00
TOTAL GENERAL PASSIF	300.792.712.00	136.285.096.00

ملحق رقم (07)

Exercice 2016

ACTIF	N BRUT	N AMORT-PROVISION	N NET	N- NET	PASSIF	N NET	N- NET
ACTIF IMMOBILISE (non courant)					CAPITAUX PROPRES		
IMMOBILISATION CORPORELLES					CAPITAL EMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITATION)	103.360.000.00	103.360.000.00
BATIMENTS	135.985.096.00	13.598.509.60	122.386.587.00	129.185.842.00	PRIMES ET RESERVES		
MATERIEL ET OUTILLAGE	156.661.320.00	62.664.528,00	93.996.792.00	125.329.056.00	RESULTAT NET (RESULTAT NET PART DU GROUPE) (I)		
MATERIEL ROULAND					AUTRES CAPITAUX PROPRES –REPORT A NOUVEAU	67.783.049.00	39.871.392.00
MOB ET MATERIEL DE BUREAU							
AGENCEMENT ET INSTALLATION							
TOTAL ACTIF NON COURANT	292.646.416.00	76.263.037,00	216.383.379,00	254.514.898.00	TOTAL 1	171.143.049.00	143.231.392.00
ACTIF COURANT					PASSIFS NON COURANT COURANTS		
STOCKS ET ENCOURS	35.000.000.00		35.000.000.00	26638.765.00	EMPRUTS ET DETTES FINANCIERES	82.990.656.00	103.738.320.00
CRENCES ET EMPLOIS ASSIMILES					TOTAL PASSIFS NON COURANTS		
CLIENTS					PASSIFS COURANTS		
AUTRE DEBITEURS	25.000.000.00		25.000.000.00	8.000.000.00	FOURNISSEURS ET CPTES RATTACHES	300.000.00	500.00.00
IMPOTS	1.223.326.00		1.223.326.00	1.639.049.00	COMPTE COURANT DES ASSOCIES	42.923.000.00	52.923.000.00
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					IMPOTS		
TRESORIE	20.000.000.00		20.000.000.00	10.000.000.00	AUTRES DETTES	250.000.00	400.000.00
					TRESORERIE PASSIF		
TOTAL ACTIF COURANT	81.203.328.00		81.203.328.00	46.277.814.00	TOTAL PASSIFS COURANTS	126.463.656.00	157.561.320.00
TOTAL GENERAL ACTIF	373.849.743,00	76.243.037,00	297.606.705.00	300.792.712.00	TOTAL GENERAL PASSIF	297.606.705.00	300.792.712.00

ملحق رقم (08)

Exercice 2017

ACTIF	N BRUT	N AMORT-PROVISION	N NET	N- NET	PASSIF	N NET	N- NET
ACTIF IMMOBILISE (non courant)					CAPITAUX PROPRES		
IMMOBILISATION CORPORELLES					CAPITAL EMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITATION)	103.360.000.00	103.360.000.00
BATIMENTS					PRIMES ET RESERVES		
MATERIEL ET OUTILLAGE	135.985.096.00	20.397.764.00	115.587.332.00	122.386.587.00	RESULTAT NET (RESULTAT NET PART DU GROUPE) (1)		
MATERIEL ROULAND	156.661.320.00	93.996.792.00	6266452800	93.996.792.00	AUTRES CAPITAUX PROPRES –REPORT A NOUVEAU	89.462.485.00	67.783.049.00
MOB ET MATERIEL DE BUREAU							
AGENCEMENT ET INSTALLATION							
TOTAL ACTIF NON COURANT	292.646.416.00	114.394.556.00	178.251.860.00	216.383.379,00	TOTAL 1	192.822.485.00	171.143.049.00
ACTIF COURANT					PASSIFS NON COURANT COURANTS		
STOCKS ET ENCOURS	35.000.000.00		35.000.000.00	35.000.000.00	EMPRUTS ET DETTES FINANCIERES	62242.992.00	82.990.656.00
CRENCES ET EMPLOIS ASSIMILES					TOTAL PASSIFS NON COURANTS		
CLIENTS	35.000.000.00		35.000.000.00	25.000.000.00	PASSIFS COURANTS		
AUTRE DEBITEURS	1.336.617.00		1.336.617.00	1.203.326.00	FOURNISSEURS ET CPTES RATTACHES	900.000.00	300.000.00
IMPOTS					COMPTE COURANT DES ASSOCIES	22.923.000.00	42.923.000.00
DISPONIBILITES ET ASSIMILES	30.000.000.00		30.000.000.00	20.000.000.00	IMPOTS	700.000.00	250.000.00
TRESORIE					AUTRES DETTES		
					TRESORERIE PASSIF		
TOTAL ACTIF COURANT	101.336.617.00		101.336.617.00	81.203.326.00	TOTAL PASSIFS COURANTS	86.765.992.00	126.463.656.00
TOTAL GENERAL ACTIF	393.983.033,00	114.394.556.00	279.588.477.00	297.606.705.00	TOTAL GENERAL PASSIF	279.588.477.00	297.606.705.00

ملحق رقم (09)

[redacted]

EXERCICE 2018

ACTIF	N BRUT	N AMORT-PROVISION	N NET	N- NET	PASSIF	N NET	N- NET
ACTIF IMMOBILISE (non courant)					CAPITAUX PROPRES		
IMMOBILISATION CORPORELLES					CAPITAL EMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITATION)	103.360.000.00	103.360.000.00
BATIMENTS					PRIMES ET RESERVES		
MATERIEL ET OUTILLAGE	135.985.096.00	27.197.019.00	108.788.077.00	122.386.586.00	RESULTAT NET (RESULTAT NET PART DU GROUPE) (1)		
MATERIEL ROULAND	156.661.320.00	125.329.056.00	31.332.264.00	93.996.792.00	AUTRES CAPITAUX ROPRES REPORT A NOUVEAU	98.187.374.00	89.462.485.00
MOB ET MATERIEL DE BUREAU							
AGENCEMENT ET INSTALLATION							
TOTAL ACTIF NON COURANT	292.646.416.00	152.526.075.00	140.120.341.00	178.251.860.00	TOTAL 1	201.547.374.00	192.822.485.00
ACTIF COURANT					PASSIFS NON COURANT COURANTS		
STOCKS ET ENCOURS	35.000.000.00		40.000.000.00	35.000.000.00	EMPRUTS ET DETTES FINANCIERES	41.495.328.00	62242.992.00
CRENCES ET EMPLOIS ASSIMILES					TOTAL PASSIFS NON COURANTS		
CLIENTS	35.000.000.00		39.000.000.00	35.000.000.00	PASSIFS COURANTS		
AUTRE DEBITEURS	2.545.361.00		2.545.361.00	1.336.617.00	FOURNISSEURS ET CPTES RATTACHES	400.000.00	900.000.00
IMPOTS					COMPTE COURANT DES ASSOCIES	12.923.000.00	22.923.000.00
DISPONIBILITES ET ASSIMILES	30.000.000.00		35.000.000.00	30.000.000.00	IMPOTS	300.000.00	700.000.00
TRESORIE					AUTRES DETTES		
					TRESORERIE PASSIF		
TOTAL ACTIF COURANT	116.545.361.00		116.545.361.00	101.336.617.00	TOTAL PASSIFS COURANTS	55.118.328.00	86.765.992.00
TOTAL GENERAL ACTIF	409.191.777.00	152.526.075.00	256.665.702.00	279.588.477.00	TOTAL GENERAL PASSIF	256.665.702.00	279.588.477.00

ملحق رقم (10)

Exercice -2019-

ACTIF	N BRUT	N AMORT-PROVISION	N NET	N- NET	PASSIF	N NET	N- NET
ACTIF IMMOBILISE (non courant)					CAPITAUX PROPRES		
IMMOBILISATION CORPORELLES					CAPITAL EMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITATION)	103.360.000.00	103.360.000.00
BATIMENTS					PRIMES ET RESERVES		
MATERIEL ET OUTILLAGE	135.985.096.00	33.996.274.00	101.988.822,00	108.788.077.00	RESULTAT NET (RESULTAT NET PART DU GROUPE) (1)		
MATERIEL ROULAND	216.661.320,00	156.661.320.00	60.000.000.00	31.332.264.00	AUTRES CAPITAUX PROPRES REPORT A NOUVEAU	66.351.612.00	98.187.374.00
MOB ET MATERIEL DE BUREAU							
AGENCEMENT ET INSTALLATION							
TOTAL ACTIF NON COURANT	352.646.416,00	190.657.594,00	161.988.822.00	140.120.341.00	TOTAL 1	169.711.612.00	201.547.374.00
ACTIF COURANT					PASSIFS NON COURANT COURANTS		
STOCKS ET ENCOURS	10.000.000.00		10.000.000.00	40.000.000.00	EMPRUTS ET DETTES FINANCIERES	20.747.664.00	41.495.328.00
CRENCES ET EMPLOIS ASSIMILES					TOTAL PASSIFS NON COURANTS		
CLIENTS	9.000.000.00		9.000.000.00	39.000.000.00	PASSIFS COURANTS		
AUTRE DEBITEURS	2.493.454.00		2.493.454.00	2.545.361.00	FOURNISSEURS ET CPTES RATTACHES	600.000.00	400.000.00
IMPOTS					COMPTE COURANT DES ASSOCIES	12.923.000.00	12.923.000.00
DISPONIBILITES ET ASSIMILES	21.000.000.00		21.000.000.00	35.000.000.00	IMPOTS	500.000.00	300.000.00
TRESORIE					AUTRES DETTES		
					TRESORERIE PASSIF		
TOTAL ACTIF COURANT	42.493.454.00		42.493.454.00	116.545.361.00	TOTAL PASSIFS COURANTS	24.770.664.00	55.118.328.00
TOTAL GENERAL ACTIF	395.139.870.00	190.657.594,00	204.482.276.00	256.665.702.00	TOTAL GENERAL PASSIF	204.482.276,00	256.665.702.00

ملحق رقم (11)

[redacted]

TABLEAU DES COMPTES DES RÉSULTATS PRÉVISIONNELS

DESIGNATION	EXERCICE 2015		EXERCICE 2016		EXERCICE 2017		EXERCICE 2018		EXERCICE 2019	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
VENTES ET PRODUITS ANNS PRODUITS FABRIQUES		268.929.420.00		282.376.600.00		296.496.490.00		311.323.050.00		326.890.940.00
VARI STOCKS P/ F ET COURS		16.638.765.00		17.470.741.00		18.344.369.00		19.261.689.00		20.224.872.00
PRODUCTION DE L'EXERCICE		285.568.185.00		299.847.341.00		314.840.859.00		330.584.739.00		347.115.812.00
ACHATS CONSOMMES	107.571.768.00		119.938.936.00		133.423.420.00		140.095.372.00		147.100.923.000	
SERVICES	5.378.588.00		5.996.946.00		6.296.817.00		15.566.152.00		26.151.275.00	
CONSOMMATION DE 'EXER	112.950.356.00		125.935.882.00		139.720.237.00		155.3661.524.00		173.252.198.00	
VAL A AJOUTE D'EXPLOI.		172.617.829.00		173.911.459.00		175.120.622.00		174.923.215.00		173.863.614.00
CHARGES DU PERSONNELS	71.392.046.00		74.961.835.00		78.710.214.00		84.057.223.00		88.260.553.00	
IMPOTS TAXES ET VERSEMENTS	5.378.588.00		5.647.532.00		5.929.929.00		6.226.461.00		6.537.818.00	
EXCEDENT BRUT D'EXPL	76.770.634.00		80.609.367.00		84.640.143.00		90.283.684.00		94.798.371.00	
DOTATION AUX AMORTISS	38.121.518.00		38.121.518.00		38.121.518.00		38.121.518.00		38.121.518.00	
RESULTAT OPERATIONNEL		57.725.677.00		55.180.574.00		52.358.961.00		46.518.013.00		40.943.725.00
CHARGES FINANCIERES	5.944.649.00		5.944.649.00		5.155.719.00		4.366.789.00		4.366.789.00	
RESULTAT FINANCIER		51.781.028.00		49.235.925.00		47.203.242.00		42.151.224.00		36.576.936.00
IMPOTS (5+6)	11.909.636.00		11.324.262.00		10.856.745.00		9.694.781.00		8.412.695.00	
RESUL.NET ACTIV. ORDIN										
RESULTAT NET L'EXER		39.871.392.00		37.911.663.00		36.346.497.00		32.456.443.00		28.164.241.00